

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧١٦٤

الثلاثاء، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة أوغوو/السيد ساركي (نيجيريا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد تشوركين

الأرجنتين السيدة بيرسيبال

الأردن الأمير زيد بن رعد زيد الحسين

أستراليا السيد كوينلن

تشاد السيد شريف

جمهورية كوريا السيد أو جون

رواندا السيد مانزي

شيلي السيد باروس

الصين السيد ليو جياي

فرنسا السيد أرو

لكسمبرغ السيدة لوكاس

ليتوانيا السيدة كازراجينه

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1431414 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو للمشاركة في هذه الجلسة ممثلي إسرائيل، إندونيسيا، أيسلندا، باكستان، البرازيل، بنغلاديش، بيرو، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تركيا، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية إيران الإسلامية، عمان، غواتيمالا، غينيا، قطر، كوبا، الكويت، لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، ناميبيا، الهند واليابان.

أقترح أن يدعو المجلس، المراقب الدائم عن دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت، والممارسة السابقة في هذا الصدد.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد روبرت سيرى، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة وهم: سعادة السيد توماس ماير هارتنغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد عبد السلام ديالو، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ وسعادة السيد أحمد فتح الله، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيرى.

السيد سيرى (تكلم بالإنكليزية): أعترم تكريس إحاطتي الإعلامية اليوم لعملية السلام في الشرق الأوسط، لأنه سيجري إحاطة مجلس الأمن حول سوريا غدا، وبشأن لبنان الأسبوع المقبل.

نلتقي اليوم، بعد مرور تسعة أشهر حتى الآن على إطلاق المفاوضات بوساطة الولايات المتحدة، بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بغية تحقيق الهدف المتفق عليه سابقا، من أجل التوصل إلى تسوية شاملة بشأن كل القضايا الجوهرية بحلول هذا الوقت. وخلال تلك الأشهر التسعة، شهدنا بذل وزير الخارجية كيري لجهد غير مسبوق، بمساعدة السيد مارتن إنديك كمبعوث له، لنرى العملية تتقدم أخيرا. وانخرطت المجموعة الرباعية وأصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين بنشاط في هذا الجهد، مدركين بأنها ربما آخر فرصة من أجل التوصل إلى حل الدولتين.

لكن تعثرت الجهود، نظرا لعدم قدرة الطرفين على سد الفجوات القائمة في مواقفهما الأساسية، أو حتى قبول إطار الولايات المتحدة الأمريكية، بتحفظات، الذي من شأنه محاولة سدها. إننا نعلم أنه اعتبارا من اليوم، قد جرى تعليق المحادثات. وحرى بالطرفين، وجميع أصحاب المصلحة إدراك أن هذه هي لحظة حقيقة أخرى. ويمكن أن يؤدي الجمود إلى تحول الحالة إلى أزمة. لذلك يتعين التفكير بشكل مشترك في أسباب المأزق الحالي، وبشأن سبل التغلب عليه.

أرجأ مجلس الوزراء الإسرائيلي في ٢٨ آذار/مارس، قراره المتعلق بمتابعة الإفراج عن المجموعة الرابعة والأخيرة من ٣٠ أسيرا من فترة ما قبل اتفاقات أوسلو. وفي ١ نيسان/أبريل، بادر الفلسطينيون الذين فسروا ذلك بأنه خرق للتفاهم الضمني بشأن هدنة دبلوماسية في مقابل الإفراج عن ١٠٤ أسرى محتجزين منذ فترة ما قبل اتفاقات أوسلو، من خلال

وفي تطورات لاحقة، توصل الفلسطينيون إلى اتفاق وحدة في ٢٣ نيسان/أبريل، ينص في جملة أمور، على تشكيل حكومة وفاق وطني، في غضون خمسة أسابيع، وتنظيم انتخابات في موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد تشكيل تلك الحكومة. وعقب الإعلان عن ذلك الاتفاق، ألغت إسرائيل اجتماعا مقررا بين المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين، وبعد اجتماع طارئ لمجلس الوزراء عقد في ٢٤ نيسان/أبريل، اتخذ قرار تعليق المحادثات. وظل مبعوثو الرباعية على اتصال دائم طوال تلك الفترة، وأجروا العديد من المكالمات الهاتفية لمناقشة التطورات.

إن الجمود السياسي الذي وصفته يمثل مخاطر كبيرة على احتمال تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، الذي سأتناوله بالمزيد من التفصيل لاحقا. كما سيكون له تأثير على الحالة الميدانية، التي سأتناولها بإيجاز، لأنها متقلبة بالفعل، مع وتيرة سلبية في الضفة الغربية، وهدوء هش في غزة. لقد شهد عام ٢٠١٣، وقوع أكبر عدد من القتلى الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ عام ٢٠٠٩، وقد ذهبت من حوادث العنف التي حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ضد كل من الفلسطينيين والإسرائيليين، التي ندينها. وثمة حالتان مثيرتان للقلق بوجه خاص، تمثلتا في قتل رجل إسرائيلي وإصابة اثنين آخرين، بينهم طفل، وفي هجوم وقع قرب الخليل في ١٤ نيسان/أبريل خلال عيد الفصح اليهودي، حيث أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية النار على صبي يبلغ من العمر ١٤ عاما، عبر الحاجز في ١٩ آذار/مارس، مما أدى إلى وفاته.

وقد انعكست زيادة وتيرة العنف في الضفة الغربية في الحوادث التالية، في جملة أمور في: زيادة الاشتباكات بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينيين، وخاصة في مخيمات اللاجئين وحولها؛ وإلقاء الفلسطينيين لقتابل المولوتوف والحجارة، مما أدى إلى وقوع بعض الإصابات والأضرار المادية؛ واعتداءات

تصويت بالإجماع لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلى تقديم صكوك الانضمام إلى ١٥ معاهدة واتفاقية دولية. إن الإعلان عن ٧٠٨ عطاءات أعيد إصدارها لبناء وحدات استيطانية في جيلو في نفس الوقت، عزز الاقتناع الفلسطيني بأنه ليس لديهم خيار آخر. ومع ذلك، جدد الرئيس عباس التزامه بالمفاوضات.

قابل القرار الفلسطيني مفاجأة إسرائيلية، حيث أشارت إسرائيل منذ ذلك الحين، إلى فهمها بأنهما قد اقتربا من إبرام اتفاق بشأن توسيع المفاوضات، شمل أكثر من الأسرى المشار إليهم أعلاه. وحسب تفسيرهم، فإن الفهم الأصلي ساري المفعول طالما أحرز تقدم في المحادثات.

ورغم تلك الأحداث، واصل المفاوضون اجتماعاتهم، في محاولة لإيجاد وسيلة للخروج من المأزق. ونحن نفهم أنه من بين القضايا التي تمت مناقشتها كجزء من المطالب الفلسطينية، الإفراج عن المجموعة الرابعة من الأسرى، وتجميد بناء المستوطنات، جنبا إلى جنب مع عرض لاستمرار المحادثات إذا ما أعطيت الأولوية لمسألة الحدود. لقد ظل المجتمع الدولي أيضا نشطا، وحث الطرفين على الاستمرار في الانخراط بشكل بناء في المحادثات، وعدم إضاعة الفرصة التي أتاحتها الولايات المتحدة. لقد كان الأمين العام على اتصال مع كلا الزعيمين في ١٣ و ١٤ نيسان/أبريل، وأصدرت الممثلة السامية آشتن بيانا بهذا المعنى في ١٨ نيسان/أبريل. وفي اجتماع طارئ عقد في ٩ نيسان/أبريل، ظل وزراء الخارجية العرب مقدرين لجهود الولايات المتحدة، وأعلنوا تأييدهم للرئيس عباس، بما في ذلك من خلال تجديد التعهدات المتعلقة بشبكة الأمان، في حال خسارة الإيرادات نتيجة لعمليات انتقامية محتملة تقوم بها إسرائيل. وهذا الدعم دعم محمود ومناسب من حيث التوقيت، بينما نحث إسرائيل على التقيد بالتحويل الشفاف والمتزم بالمواعيد للإيرادات التي تحصلها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية، والتي تعد ضرورية لاستقرار السلطة.

لتحسين الوضع الأمني الإنساني. وفي غزة أيضاً، ثمة دلائل مثيرة للقلق، مع إطلاق مزيد من الصواريخ تجاه إسرائيل، فضلاً عن حوادث الحدود والعمليات الإسرائيلية التي تسببت أيضاً في وفاة أو إصابة مدنيين في الأشهر الأخيرة. وقد أدت التطورات السياسية والأمنية الجارية في مصر أيضاً إلى استمرار إغلاق الأنفاق ومعالجة التهريب غير المشروع وإغلاق معبر رفح بصورة متكررة.

وما فتئت الأمم المتحدة تشارك بنشاط، إلى جانب السلطة الفلسطينية والجهات المانحة، في معالجة بعض المسائل الأكثر إلحاحاً في غزة، بما في ذلك ضمان وجود شبكة أمان تسمح باستمرار تشغيل مرافق المياه والصرف الصحي وغيرها من المرافق ذات الصلة بالصحة. وفي هذا الصدد، يسرني إبلاغ المجلس أن حكومة تركيا تعهدت مؤخراً بتقديم ١,٥ مليون دولار لمنظمة الصحة العالمية لمعالجة نقص عدد من الأدوية الأساسية، الأمر الذي نأمل أن يساعد على خفض عدد المرضى الذين يحالون لتلقي العلاج خارج غزة، وهي عملية باهظة التكاليف. وما زلنا ننتظر من إسرائيل أن تفي بالتزامها بالاستئناف الكامل لمجموعة من أعمال البناء الخاصة بالأمم المتحدة والمتفق عليها في السابق، حيث توقف العمل في عدد من المشاريع تبلغ قيمتها نحو ٢٦ مليون دولار، وهناك مجموعة أعمال جديدة أخرى بقيمة ١٢٠ مليون دولار تنتظر الموافقة الإسرائيلية.

وتحقيق تقدم سياسي أمر ضروري لمعالجة المشاكل الهيكلية في قطاع غزة. وفي هذا السياق، أتاحت لي فرصة في ٢٤ نيسان/أبريل حيث تناقشت مع الرئيس عباس بشأن التطور البالغ الأهمية بصدده الوحدة الفلسطينية. وأكد لي الرئيس أن الاتفاق سينفذ تحت قيادته وعلى أساس التزامات منظمة التحرير الفلسطينية. وأكد الرئيس عباس أن تلك الالتزامات ستلزم حكومة التوافق الوطني المقبلة بالاعتراف بإسرائيل ونبد العنف والالتزام بالاتفاقات السابقة. وأكد الرئيس عباس أيضاً

المستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم، رغم بعض الجهود الإسرائيلية الرامية للقضاء على ما يسمى بهجمات دفع الثمن، التي استهدفت أيضاً قوات الأمن الإسرائيلية. لا يجب أن نتوهم بأن مستوى العنف سيكون أعلى من ذلك، لو لم تقم قوات الأمن الفلسطينية بحفظ القانون والنظام، وتواصل التنسيق الأمني.

لقد استمر النشاط الاستيطاني. وفي حدثين مقلقين وقعا في ١٣ نيسان/أبريل، وافقت حكومة إسرائيل بأثر رجعي على إضفاء الشرعية على بؤرة غوش عتصيون الاستيطانية في الضفة الغربية، واستولت على أراض فلسطينية خاصة، ومكنت المستوطنين من الوصول إلى مبنى متنازع عليه بالخليل، إحتج الفلسطينيون على مر السنين بأنه قد جرى شراؤه بصورة غير قانونية. إن موقف الأمم المتحدة بشأن عدم شرعية المستوطنات معروف جيداً. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير ٨٨ حالة هدم للمباني الفلسطينية، بما في ذلك خمسة مساكن ومسجد اليوم، وتفكيك الجيش الإسرائيلي لخمس بؤر استيطانية.

والحالة في القدس الشرقية ما زالت مدعاة للقلق. فقد استمرت التوترات والاشتباكات في البلدة القديمة، بما في ذلك خلال فترة الأعياد. والأمين العام أكد على أهمية احترام الحرية الدينية للجميع، وحرية وصول المؤمنين من أتباع كل الديانات إلى أماكنهم المقدسة، داعياً جميع الأطراف إلى الامتناع عن الاستفزازات. وشدد مجدداً على موقف الأمم المتحدة الثابت من أن وضع المدينة القديمة والمواقع الدينية التي تضمها هو من مسائل الوضع النهائي الحساسة للغاية التي لا يمكن تسويتها إلا عن طريق المفاوضات، وأنه يتعين على الطرفين الامتناع عن محاولات فرض الواقع على الأرض وتغيير طابع المدينة القديمة.

كل ذلك يشير إلى أن الوضع على الأرض خطير، ومن المرجح أن يشهد مزيداً من التدهور إذا لم يعالج. وعلينا ألا ننسى غزة، فهناك حاجة ماسة لاتخاذ خطوات عملية

يجب أن تمتنع الأطراف، أولاً، عن أي خطوات من شأنها أن تجهض أي جهود لإيجاد سبيل للعودة إلى طاولة المفاوضات وإنقاذ حل الدولتين. وعلى كل من الجانبين أن يقنع الآخر مرة أخرى بأهمهما شركاء من أجل السلام. وإذا كانت إسرائيل جادة في التوصل إلى حل الدولتين، عليها أن تدرك الأثر السلبي لاستمرار الأنشطة الاستيطانية غير القانونية. وعلى الفلسطينيين بدورهم أن يتفكروا ملياً في أعمالهم في المحافل الدولية. ينبغي للمجتمع الدولي والمنطقة أيضاً إعادة تقييم دورهما - إذا كان لا يزال لديهما اقتناع - مثلما أنا مقتنع - بأهمية حل الدولتين، وأن يستوضحا عما يمكن القيام به لإقناع الطرفين بالاختيار السليم.

من المهم تجنب التصعيد، دبلوماسياً وعلى الأرض. ومن المهم كذلك أن تتضافر الجهود لتحديد أفق سياسي طال انتظاره على أساس المبادئ المرسومة بالفعل، وإلا فإن نموذج أوسلو سيتعرض لخطر حقيقي. لم تعد الأمور تسير على النحو المعتاد. فالآجال الزمنية غير الواقعية والمفروضة قد تفضي إلى نتائج عكسية، وكذلك الاستعجال في إعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات بدون وجود الإطار الضروري. وأعتقد أننا يجب أن نستخدم لحظة التأمل الراهنة في نقاش موضوعي لاستئناف مبكر للمحادثات، مع البناء على جهود الولايات المتحدة خلال الأشهر التسعة الماضية والاعتماد على مشاركتها المستمرة.

الأمين العام يؤمن بقوة أنه ما زالت أمامنا نحن والمجتمع الدولي والأطراف فرصة للعمل إذا كنا نود تحقيق رؤية دولتين لشعبين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن في ظل اعتراف متبادل بالحقوق المشروعة لكل منهما وحقوق مواطنيهما، بما في ذلك حق تقرير المصير. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بشكل أساسي، كسابق عهدها، بمساعدة الأطراف على إنهاء ذلك النزاع مع وضع حد للاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وإنهاء الصراع ووضع حد

التزامه المستمر بمفاوضات السلام والإبقاء على الاحتجاجات بعيدة عن العنف. وهي الرسالة التي وجهها أيضاً إلى المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في ٢٦ نيسان/أبريل.

وعلى أساس تلك الالتزامات، يرى الأمين العام أن هذا التطور يمكن أن يشكل انفراجة تتيح، بعد طول انتظار، إمكانية توحيد الضفة الغربية وغزة تحت سلطة فلسطينية شرعية واحدة، بما في ذلك عقد انتخابات طال انتظارها. ولكي تكون هناك فرصة للنجاح، لا بد أن يدار الأمر بطريقة سليمة. ويدعو الأمين العام جميع الأطراف إلى التعاون لتحقيق تلك الغاية. ونتوقع الآن من جميع الفصائل دعم هذه العملية - حسبما وصفها الرئيس عباس؛ بمعنى أن عليها أن تلتزم بالأفعال وليس بالأقوال فحسب، على هذا المسار، أولاً وقبل كل شيء من خلال الالتزام بعدم العنف في الضفة الغربية وغزة.

ونحن ندرك أيضاً أن إسرائيل، التي تواجه تهديداً مستمراً بقصف الصواريخ من غزة، قد اتصف رد فعلها إزاء هذا التطور بتشكك حاد، كما تجلّى في قرارها بتعليق المحادثات والتهديد بالانتقام.

ونحث الأطراف كافة على الامتناع عن التدابير التي قد تحول وضعاً حرجاً إلى أزمة كاملة. وستتابع التطورات في الفترة المقبلة عن كثب، وما زلنا نعتقد أن الوحدة إذا ما نفذت على أساس الشروط التي وصفها الرئيس عباس، فليس في ذلك ما يتعارض مع استمرار المفاوضات السلمية، مثلما أكد الرئيس نفسه. وعليه، ينبغي اعتبارها فرصة وليس تهديداً.

وهناك خيارات صعبة مطلوب من الأطراف أن تتخذها الآن. فعليها أن تدرك أن عدم اتخاذ خيار هو الخيار الأسوأ على الإطلاق، ومعناه القبول بالانزلاق على الطريق إلى واقع الدولة الواحدة على الأرض. هذا هو الوقت لكي تفكر الأطراف ملياً في ما إذا كانت ترغب في الارتقاء إلى مستوى الالتزام المعلن بحل الدولتين، أو أنها ستتركه يفلت منها كالمعتاد.

مع التشديد على الحاجة الملحة لمواجهة انتهاكات إسرائيل وتهديدها الواسعة النطاق للبقاء المادي لحل الدولتين. وبالرغم من كل المصاعب، ظلت القيادة الفلسطينية ملتزمة بالمفاوضات وتصرفت بمنتهى حسن النية.

وللأسف، لم يكن لكل ذلك جدوى. فما كان من شأن النوايا السيئة لإسرائيل في المفاوضات، بما في ذلك التراجع عن اتفاق الإفراج عن السجناء والتصرفات غير القانونية على أرض الواقع، وخاصة تكثيف الأنشطة الاستيطانية وعدوانها الذي لا يتوقف في القدس الشرقية المحتلة، إلا تقويض عملية السلام بشكل خطير - وهي معلقة الآن كلياً - نتيجة لقرار أحادي لإسرائيل بوقف المفاوضات.

وقد دفع تطور الوضع القيادة الفلسطينية لاتخاذ الإجراءات التي ارتأت أنها ضرورية لتأكيد حقوق دولة فلسطين والشعب الفلسطيني وحمايتهم بموجب القانون الدولي. وكانت كل الإجراءات مشروعة سياسياً وغير عنيفة وتهدف إلى تأمين حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف لشعبنا.

وفي ذلك الصدد، وقّع الرئيس محمود عباس في ١ نيسان/أبريل ١٥ صكا من صكوك الانضمام إلى المعاهدات المتعددة الأطراف، مؤكداً بذلك قبول الدولة الفلسطينية بالمبادئ الواردة فيها، واستعدادها لدعم الالتزامات القانونية، فضلا عن التزامها بتعزيز حق الشعب الفلسطيني وفقاً للقانون. وتندرج ضمن تلك الصكوك، المعاهدات الأساسية للقانون الإنساني الدولي، والمعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان. ونشكر الأمين العام وسويسرا وهولندا، بصفتهم وديعين لتلك الصكوك، ولما أبدوه من جدية وفعالية في إدارة تلك المسألة.

وتلى تلك الخطوة الهامة تحقيق المصالحة الفلسطينية التي طال انتظارها عبر الاتفاق المبرم في ٢٣ نيسان/أبريل. وحظيت تلك الخطوة بالثناء على نطاق واسع، لكونها أمراً بالغ الأهمية لتحقيق وحدة شعبنا ونظامه السياسي، وللوفاء

للمطالبات، سعياً لتحقيق السلام والأمن الدائمين للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد سيري على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، سيدي الرئيسة، أود أن أهنئ نيجيريا على رئاستها لمجلس الأمن بقيادتك الحكيمة والمقتدرة. ونعرب عن تقديرنا لإدارة لكسمبرغ الممتازة لأعمال المجلس في آذار/مارس. وأود أيضاً أن أشكر السيد روبرت سيري، الممثل الخاص للأمين العام والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية التي قدمها للمجلس صباح اليوم.

منذ المناقشة الأخيرة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة (أنظر S/PV.7096)، جدت تطورات عديدة على الأرض وعلى صعيد العملية السياسية. وقد استرعينا انتباه المجلس في رسائل رسمية إلى تزايد التوترات وتدهور الأوضاع نتيجة لانتهاكات إسرائيل المستمرة وتعتتها في المفاوضات. وناشدنا المجلس والمجتمع الدولي الاضطلاع بمسؤولياتهما، مؤكداً أهمية اللحظة الراهنة لإنقاذ حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ والمرجعيات الثابتة المكرسة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي أعدتها المجموعة الرباعية.

لقد أقررنا دائماً بضرورة الدعم الدولي ومشاركة الأطراف المعنية كافة، بما في ذلك دور الوساطة النشط الذي تقوم به الولايات المتحدة، ودور جامعة الدول العربية والجهود التي يبذلها أعضاء المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي عموماً. علاوة على ذلك، وبالرغم من شلل مجلس الأمن، لم نكف أبداً عن الدعوة للقيام بعمل جماعي لإعلاء القانون،

به المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة فيما يتعلق بتحميل إسرائيل المسؤولية عن انتهاكاتها، وتأييد قرارات الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق السلام، وضرورة استئناف المفاوضات على أساس من اختصاصات واضحة، بما في ذلك التقييد بحدود ما قبل عام ١٩٦٧، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، بما في ذلك في القدس الشرقية، واحترام حقوق اللاجئين الفلسطينيين وفقا للقرار ١٩٤ (د-٣) وضرورة ضمان الإفراج عن المجموعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين استنادا إلى الاتفاقات السابقة، والإفراج عن الآلاف من الفلسطينيين الآخرين المحتجزين في السجون الإسرائيلية، وضرورة ضمان حماية المواقع المقدسة، ووجوب التخفيف من معاناة شعبنا في قطاع غزة، ووضع حد للحصار الإسرائيلي غير المشروع.

وتواصل القيادة الفلسطينية السعي إلى تحقيق جميع تلك الأولويات والأهداف على نحو يتسق مع الأحكام ذات الصلة من القانون الدولي، ومع الالتزام الواضح بالسعي عبر الوسائل السياسية والقانونية والسلمية وغير العنيفة إلى نيل حقوق شعبنا غير القابلة للتصرف، والتوصل إلى حل سلمي للتراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

وبالرغم من ذلك الالتزام الفلسطيني القوي بتحقيق السلام، فقد واصلت إسرائيل موقفها الرفض للسلام، وواصلت انتهاكاتها الجسيمة، جنبا إلى جنب مع التأكيد بشكل مستمر على دورها بوصفها قوة محتلة قهرية، وليست صانعة للسلام. وبذلك، فقد أحبطت إسرائيل مرة أخرى جهود السلام. وستواصل - إذا ما ترك لها الحبل على الغارب - تخريب المفاوضات وتفاقم الحالة في الميدان ونسف حل الدولتين من أساسه.

في ذلك الصدد، وبالرغم من التوافق العالمي في الآراء على هذه المسألة، فقد أعلن المسؤولون الإسرائيليون بعنجهية خلال

بتطلعاتنا الوطنية. وعلاوة على ذلك، فإن المصالحة وإجراء الانتخابات أمران يكتسيان أهمية بالغة للنهوض بالمجتمع الديمقراطي التعددي الشامل للجميع الذي نسعى إلى بنائه. ونحن ممتنون للدعم الذي قدمه إلينا إخواننا العرب، بما في ذلك رعاية مصر لعملية الحوار الوطني الفلسطيني، فضلا عن الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية وقطر. وعلاوة على ذلك، نحن ممتنون أيضا للتأييد المعرب عنه في هذا الصدد من جانب الأمم المتحدة والغالبية العظمى من الدول الأعضاء في المجموعة الرباعية والدول والمنظمات الصديقة من جميع أنحاء العالم.

ونرفض التدخل الفظ من قبل السلطة القائمة بالاحتلال في هذه المسألة الفلسطينية الداخلية، على نحو ما حدث أثناء فترة الانقسام والآن ونحن نمضي قدما نحو الوحدة. ونرفض الحجج التي لا أساس لها التي تذرعت بها إسرائيل لتعليق المفاوضات واتخاذ تدابير عقابية نتيجة لذلك. وندعو المجتمع الدولي إلى تحميل إسرائيل المسؤولية عن عرقلة عملية السلام. وفي ذلك الصدد، فقد أوضحنا أن الحكومة الفلسطينية الجديدة ملتزمة بالبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبجميع التعهدات والالتزامات السابقة. وعلاوة على ذلك، نؤكد مجدداً أن المصالحة والمفاوضات لا غنى لأي منهما عن الأخرى، وأنها تشكّلان معا خطوات ضرورية ترمي إلى التوصل إلى سلام عادل يستند إلى القانون الدولي.

وأعقب تلك الخطوات الكبيرة المتخذة نحو تحقيق المصالحة عقد اجتماع للمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في يومي ٢٦ و ٢٧ نيسان/أبريل في رام الله، تحت قيادة الرئيس محمود عباس، وجررت فيه مناقشات جديّة بشأن سبل المضي قدما. وقد كان لي شرف حضور ذلك الاجتماع. وتناول المجلس المركزي بصورة شاملة جميع المسائل ذات الأولوية الوطنية، بما في ذلك، في جملة أمور، مواصلة الجهود الرامية إلى النهوض بمركز دولة فلسطين على الساحة الدولية، والدور الهام الذي يضطلع

تقسيم مجمع المسجد الأقصى، سواء كان ذلك بصورة مؤقتة أم مستدامة. فتلك الأعمال تهدد بزعزعة استقرار الحالة على نحو خطير وتكون لها عواقب بعيدة الأثر، ويجب وقفها. ونكرر التأكيد على ضرورة كفالة حرية الدين ووصول جميع المصلين إلى المدينة. وندين جميع القيود التي تفرضها إسرائيل بهدف عرقلة عبادة الفلسطينيين المسيحيين وغيرهم من الحجاج أثناء أسبوع عيد الفصح، علاوة على استمرار القيود المفروضة على المسلمين الفلسطينيين الساعين للصلاة في المسجد الأقصى.

ونؤكد على محورية القدس الشرقية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧. ونكرر التأكيد على أن ضمها بصورة غير مشروعة من جانب إسرائيل لم يحظ بالاعتراف مطلقاً من قبل المجتمع الدولي، وما يزال باطلاً ولاغياً. وتمشيا مع المبادرة الجماعية المقدمة إلى رئيس مجلس الأمن من قبل فلسطين، إلى جانب رؤساء منظمة التعاون الإسلامي والمجموعة العربية وحركة عدم الانحياز واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والأردن ومصر، فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن القدس الشرقية.

وشهدت هذه الفترة أيضاً استمرار استخدام العنف القاتل على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، وهم سكان يحميهم القانون الدولي، في حين أن السلطة القائمة بالاحتلال ملزمة بتحقيق الرفاه لهم. وبدلاً من ذلك، فهي تتعمد انتهاك حقوقهم في الحياة، وتستهدف الفلسطينيين لقتلهم وإصابتهم وتسيب مختلف أشكال الأذى لهم. لقد قتل أكثر من ٦٠ فلسطينياً على أيدي قوات الاحتلال في فترة الأشهر التسعة من المفاوضات، يقيم معظمهم في مخيمات اللاجئين.

الأشهر القليلة الماضية عن المزيد من الخطط الرامية إلى بناء آلاف الوحدات الاستيطانية في الأرض الفلسطينية نفسها التي يجب أن تنسحب منها إسرائيل، إن كان للاحتلال العسكري غير الشرعي أن ينتهي بحق. وقد كشف المكتب المركزي لإحصاءات الإسرائيلية نفسه عن زيادة نسبتها ١٢٣ في المائة في بناء المستوطنات هذا العام قياساً إلى عام ٢٠١٣. وخلال الأشهر التسعة التي استؤنفت فيها المفاوضات فقط، أعلنت إسرائيل عن خطط لبناء أكثر من ١٣٠٠٠ وحدة استيطانية، بالإضافة إلى الآلاف من الوحدات الأخرى التي يجري بناؤها. وبذلك تؤكد إسرائيل على أهدافها التوسعية لتناقض بذلك تماماً التزامها المزعوم بحل الدولتين وتشوه مصداقية عملية السلام بحد ذاتها. في ذلك الصدد، وكما ذكرت السيدة حنان عشراوي فإنه يجب علينا أن نوضح ما يلي بصفتنا أعضاء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية:

”ليس البناء بناءً فحسب، وهو ليس أمراً حميداً للغاية في جميع الأحوال. ذلك أنه هدم متعمد لحل الدولتين. وهو عمل عدواني مستمر، وهو جريمة حرب.“

وقد اتخذت تلك التدابير غير المشروعة على نحو مفرط في القدس الشرقية المحتلة، وهي تؤدي إلى تفاقم الحالة بشكل خطير، علاوة على تأجيج المشاعر الدينية. وندين جميع تلك التدابير وأعمال الاستفزاز والتحريض غير المشروعة التي درج على ممارستها المستوطنون والمتطرفون الإسرائيليون، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون والمتشددون الدينيون، وخصوصاً في الحرم الشريف، علماً بأنها ترمي إلى فرض السيطرة الإسرائيلية بالقوة وبطريقة غير شرعية، إلى جانب تغيير التركيب الديمغرافي وطابع وهوية تلك المنطقة الحساسة، الأمر الذي يقوض مركز القدس الشرقية بوصفها عاصمة للدولة الفلسطينية.

علاوة على ذلك - وفي الصدد نفسه - نعرب عن رفضنا الحازم لأي محاولات من قبل السلطة القائمة بالاحتلال إلى

المجموعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين، والإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

يضاف إلى كل ذلك، الأزمة الإنسانية المستمرة في قطاع غزة بسبب الحصار الإسرائيلي غير القانوني المستمر، والعقاب الجماعي الفظيع للسكان المدنيين الفلسطينيين في تلك المنطقة، إلى جانب الهجمات العسكرية العنيفة المتكررة. وما فتئت وكالات الأمم المتحدة، وعلى رأسها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تحذر من خطورة هذه الأزمة، لكن بدون جدوى. وتزيد تلك الحالة غير القانونية من حدة المصاعب، لا سيما في أوساط اللاجئين الفلسطينيين الذين يشكلون أغلبية سكان غزة، وتترتب عن ذلك عواقب واسعة النطاق اجتماعية - اقتصادية وإنسانية. ومرة أخرى، ندعو إلى وضع حد للحصار الإسرائيلي، وإلى فتح معابر غزة الحدودية بشكل مستمر ومنتظم، تمثيلاً مع القرارات ذات الصلة.

ولقد أتينا المرة تلو الأخرى إلى مجلس الأمن، داعينَ إلى اتخاذ إجراءات لحمل إسرائيل، القوة المحتلة، على احترام وجباةها القانونية، بما في ذلك بموجب قرارات المجلس نفسه. وفي هذا الوقت الحرج، ينبغي إعادة تأكيد التوافق الدولي القائم منذ زمن طويل على أسس ومعايير الحل المنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة، لا طرح تلك الأسس والمعايير جانباً. وهي تشمل وضع حد نهائي للاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧؛ واستقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧؛ وإيجاد حل عادل للاجئين الفلسطينيين استناداً إلى قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-III).

ودعونا إسرائيل مراراً وتكراراً إلى الالتزام الحقيقي بمسار السلام، لكننا لم نجد إلا الإحباط وخيبة الأمل. وعلى الرغم من أعباء الاحتلال ومرور ٦٦ على النكبة، فقد قمنا بما علينا

ومن بين القتلى أطفال، مثل وجيه الرماحي ١٥ عاماً، وساجي درويش، ١٨، ويوسف الشوامرة ١٥. واستهدف العنف النساء، ومن بينهن آمنة قديح، ٥٧ عاماً، التي قُتلت في غزة.

وهنا، يجب أن نشير إلى الادعاء الإسرائيلي المتكرر الذي يعتبر القذف بالحجارة ذريعة لقتل الشبان الفلسطينيين وغيرهم من المتظاهرين المدنيين. إن ما تقوم بل إسرائيل، القوة المحتلة، من تقتيل للفلسطينيين بسبب تعبيرهم عن معارضتهم للاحتلال العسكري الذي دام ٤٧ عاماً، وسياساتها وتصرفاتها غير القانونية وغير الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، انتهاك للقانون الإنساني الدولي وغيره من المعايير الدولية.

وكذلك تواصلت، خلال الأشهر الماضية، أعمال العنف والإرهاب التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون، وشمل ذلك شن الهجمات على أطفال المدارس والمزارعين وغيرهم من القرويين. ودهس مستوطن بسيارته رجلاً فلسطينياً مسناً، اسمه صالح مليحات، فأودى بحياته؛ وتعرض أشجار الزيتون والممتلكات الفلسطينية الأخرى لهجمات عصابات المستوطنين، الذين ينجون بأفعالهم، ولا يخضعون للمساءلة أبداً عن جرائمهم.

كما واصلت إسرائيل طوال هذه الفترة بدون توقف اعتقال المدنيين الفلسطينيين. وبلغ عدد الأسرى الفلسطينيين أكثر من ٤ آلاف منذ بدء المفاوضات في تموز/يوليه. وتنتشر انتهاكات حقوق الإنسان في كامل نظام السجون الإسرائيلية، مما يتسبب في معاناة قاسية وظروف مزرية لخمسة آلاف فلسطيني أسير لدى إسرائيل، من بينهم ١٨٧ من الأطفال الأسرى في السجون الإسرائيلية. كما يواصل الأسرى الفلسطينيون الإضراب عن الطعام احتجاجاً على احتجازهم بدون تهمة أو محاكمة، معرضين حياتهم للخطر. ونوجه الانتباه مرة أخرى إلى محتهم، وندعو إسرائيل إلى الإفراج عن

العدالة والحرية والسلام لشعبنا. وناشد مرة أخرى المجتمع الدولي تقديم الدعم في ذلك المسعى النبيل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل إسرائيل.

السيد بروسور (إسرائيلي) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أهنئكم، سيدي، على تولي نيحيريا رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

الأسبوع القادم، ستحتفل إسرائيل بـ "يوم هأتزموت"، يوم الاستقلال، احتفالاً بعودة الشعب اليهودي إلى أرض إسرائيل بعد أن قضى آلاف السنين في المنفى. في أرض إسرائيل، كل الروابي والوديان والوهاد والجدول غارقة في التاريخ. ففي الخليل، يمكن زيارة الموقع الذي اشترى فيه سيدنا إبراهيم قطعة أرض لدفن زوجته السيدة سارة. وفي القدس، يمكن زيارة المكان الذي أقام فيه الملك داوود مملكته، وبنى فيه الملك سليمان المعبد اليهودي.

وعلى مدى آلاف السنين، حافظ الشعب اليهودي على وجوده بشكل مستمر في أرض إسرائيل، يشاهد الإمبراطوريات وهي تقوم وتسقط، والغزاة يأتون ويذهبون، إلى أن جاء عام ١٩٤٨ الذي فيه ولدت دولة إسرائيل الحديثة. في ذلك الحين، أخذنا أرضاً مقفرة وجعلناها تزدهر. وأخذنا لغة على وشك الانقراض وأعدنا إليها الحياة؛ وأخذنا شعباً عريقاً وأعطيناه مأوى من الاضطهاد الذي لازمه عبر القرون وفي شتى أنحاء الأرض.

دولة إسرائيل دليل على أن قوة الدولة يمكن أن تقاس بحرية مواطنيها. من البحر الأحمر إلى بحر قزوين، إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة التي توفر لمواطنيها الحق في العبادة بحرية، والحق في التصويت في الانتخابات، والحق في القراءة من وسائل الإعلام بدون رقابة. وهي أيضاً الدولة الوحيدة التي تحمي سيادة القانون وتحترم حقوق الأقليات. إسرائيل لا تبشر بهذه الحقوق قولاً؛ بل نحن نمارسها.

من التمسك بالقانون الدولي، والتصرف بحسن نية في إطار جميع المبادرات والمفاوضات الرامية إلى حل هذا الصراع المأساوي. وللأسف، حتى هذه اللحظة، لم يجد كل ذلك نفعاً، وما زال شعبنا يعاني من الاحتلال والقهر والحرمان أشد المعاناة ظلماً وعدواناً.

ومع ذلك، لم نتخل عن السلام. وندعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في هذه المرحلة الحاسمة من أجل جعله السلام حقيقة واقعة. يجب حمل إسرائيل، القوة المحتلة، على الامتثال للقانون، وإخضاعها للمساءلة إن تبادت في انتهاكاتها الصارخة. لقد تأخر طويلاً إخضاع إسرائيل لنفس القواعد التي تلتزم جميع الدول، بلا استثناء، باحترامها. ويتطلب ذلك، في جملة أمور، أن يرفض المجتمع الدولي رفضاً واضحاً الأعداء والذرائع الخبيثة التي تتذرع بها إسرائيل لترسيخ الاحتلال والتهرب من السلام تحت ستار المفاوضات. ينبغي ألا يُقبل الكلام عن السلام بديلاً عن اتخاذ الخطوات الحقيقية من أجل السلام.

ندرك جميعاً إدراكاً جيداً أن الوضع الراهن لا يمكن استدامته، كما سمعنا من السيد روبرت سيرري، وأن مفاوضات السلام لا يمكن أن تنجح أبداً في ظل هذه الظروف. ودولة فلسطين على استعداد للوفاء بالتزاماتها وتعهداتها بجعل السلام حقيقة واقعة. بيد أنه لا يوجد شريك حقيقي من أجل السلام. يجب على إسرائيل، القوة المحتلة، أن تغير سلوكها على أرض الواقع وفي المفاوضات وأن تلتزم التزاماً حقيقياً بمسار السلام. ولا غنى هنا عن دور المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إذ يجب أن يعمل بشكل جماعي لمطالبة إسرائيل باحترام التزاماتها القانونية وأن يهيئ الظروف الملائمة لإجراء مفاوضات ذات مصداقية لتحقيق السلام الفلسطيني الإسرائيلي.

لن يتخلى الشعب الفلسطيني أبداً عن حقوقه غير القابلة للتصرف، ولن تني القيادة الفلسطينية في اتخاذ كل ما يلزم من تدابير سلمية سياسية وقانونية لإحقاق تلك الحقوق وتحقيق

يحتفلون بالإرهابيين. فهم يسارعون إلى التعهد بالالتزامات بقدر ما يسارعون إلى النكوث بها. القيادة الفلسطينية نكثت مؤخرا بالتزام عن طريق التقدم بطلب الانضمام إلى خمس عشرة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. ويبدو لي أنها نسيت أن عليها أيضا الالتزام بتلك المعاهدات، ومعالجة تفشي اضطهاد النساء والأطفال والأقليات في المجتمع الفلسطيني.

لقد نُقل عن ونستن تشورشل قوله الشهير "كلما ابتعدت بنظرك إلى الوراء، أصبحت ترى أبعد إلى الأمام". إن أولئك الذين يمكنهم النظر إلى الوراء ورؤية أنماط التاريخ هم وحدهم الذين يمكنهم تفادي الوقوع في الأخطاء نفسها مرارا وتكرارا. قبل تسعة أشهر، إسرائيل والفلسطينيون عادوا إلى طاولة المفاوضات وحددوا موعدا نهائيا هو ٢٩ نيسان/أبريل - أي اليوم - للتوصل إلى اتفاق. صحيح أن الفلسطينيين خطوا خطوتين مميزتين من حيث الشكل. عندما تحاول إسرائيل أن تعمل مع عباس، نجد أنفسنا لوحدا، لأن عباس يتجه إلى العمل مع حماس.

الفلسطينيون جعلوا من الضغط على إسرائيل للحصول منها على المزيد والمزيد من التنازلات مهنة لهم، دون تقديم أي تنازل واحد ملموس من جانبهم. في الجولة الأخيرة من مفاوضات السلام، وافقت إسرائيل على القيام بما لا تُقدم أي حكومة أخرى في العالم حتى على النظر فيه، ألا وهو الإفراج عن قتلة ارتكبوا جرائمهم بدم بارد. لكم أن تتصوروا مدى الألم الذي يشعر به الإسرائيليون عندما يشاهدون في كل مرة هؤلاء الإرهابيين يحظون بالترحيب من الرئيس عباس بصفقتهم أبطالا. إذا كانت هذه القيم هي التي يحتضنها الفلسطينيون، فلا عجب إن هم وقعوا في أيدي حماس.

إن جميع الحاضرين هنا اليوم من المجتمع الدولي الذين أتوا للإعراب عن الإشادة والدعم حيال اتفاق الوحدة مع الحكومة هم في الواقع يسبغون الشرعية على الهجمات الإرهابية ضد

أي مكان آخر في الشرق الأوسط يمكن فيه لأحد أعضاء مجموعة من الأقليات أن يعمل قاضيا في المحكمة العليا؟ في إسرائيل، سليم جبران، مسيحي عربي من إسرائيل، فعل ذلك لأكثر من عقد من الزمن. وأنا فخور بأن أمثل شعبا عريفا في وطنه الحديث، شعبا تعداد أفراده قليل ولكن مساهماته لا حصر لها. إنه شعب يواجه الإرهاب ويصلي من أجل السلام.

عندما أفكر في المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، هناك نمط من جانب الفلسطينيين يمكن التنبؤ به - المطالبة، والتأخير، والهجر. قبل اتخاذ خطوة واحدة نحو طاولة المفاوضات، تطالب القيادة الفلسطينية بأن تقدم إسرائيل تنازلات كبيرة. وبمجرد أن توافق إسرائيل، تتراجع هذه القيادة وتستحضر كل أسلوب للتأخير. ومن ثم، بينما يقتررب الموعد النهائي وتصبح القرارات الشجاعة مطلوبة من القيادة، يهجر عباس المحادثات. لقد فعل ذلك في عام ٢٠٠٨. فبعد أن عرض رئيس الوزراء الإسرائيلي اتفاقا للسلام لم يسبق له مثيل وهو بعيد الأثر، تراجع الفلسطينيون بكل بساطة. وقد فعل ذلك مرة أخرى في عام ٢٠٠٩. رئيس الوزراء نتياهو أقدم بشجاعة على تقديم غصن الزيتون إلى الفلسطينيين في خطابه التاريخي في بار - إيلان، إذ وافق على تجميد الاستيطان لمدة ١٠ أشهر. ماطل الفلسطينيون ولم يردوا بالمثل. في شباط/فبراير ٢٠١٢ - وعلى نحو مفاجيء - تماما عندما كنا على وشك تحقيق اختراق، تخلى عباس عن المحادثات، وطار إلى الدوحة لتوقيع اتفاق الوحدة مع حماس، المنظمة المعترف بها دوليا بأنها إرهابية. وبعد بضعة أشهر، توجهت القيادة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة ساعية إلى تجاوز المفاوضات المباشرة.

وبينما تقدم إسرائيل تنازلات ملموسة للنهوض بعملية السلام، تعمل القيادة الفلسطينية على التخلي عن كل الفرص المتاحة. هذا هو جوهر المشكلة. يتعهد الفلسطينيون بإجراء الحوار بينما يحضون على الكراهية. يعدون بالتسامح بينما

الوحدة، فإن هذا التمويل سيكون متاحا لحماس، المعترف دوليا بأنها منظمة إرهابية. وأسأل، بماذا يشعر دافعو الضرائب في لندن ولكسمبرغ وباريس عندما يعلمون بأنهم سوف يمكنون حماس من إطلاق المزيد من الصواريخ على إسرائيل، وخطف المزيد من الإسرائيليين، وإرسال المزيد من الانتحاريين إلى مقاهينا. لا يمر يوم إلا وتسعى حماس إلى تدمير إسرائيل. في الشهر الماضي، اعترضت قوات الدفاع الإسرائيلية سفينة شحن مرسله من إيران، تحمل على متنها أسلحة متطورة ومتجهة إلى قطاع غزة الذي تسيطر عليه حماس. لقد شملت تلك الأسلحة صواريخ، وذخائر، وقذائف قادرة على ضرب قلب إسرائيل.

المجتمع الدولي يسارع إلى إدانة إسرائيل، ولكنه لا يقول كلمة أبدا عندما يقع الإسرائيليون ضحايا الهجمات التي لا تتوقف. كم مرة انتقد المجتمع الدولي إسرائيل لتقييد دخول بعض السلع ذات الاستخدام المزدوج إلى غزة؟ ليس المطلوب أن تكونوا كريستوفر كولومبس لتكتشفوا أن هناك بلدا ثانيا متاحا لحدود غزة، ومع ذلك لا يأتي مجلس الأمن على ذكره أبدا مطلقا. وكم مرة انتقد المجلس إسرائيل لتقييد دخول مواد البناء؟ وحتى عندما تسمح إسرائيل بإدخال الإسمنت إلى غزة، بدلا من تعزيز الشعب الفلسطيني، تلتزم حماس بتفكيكه. بإمكان حماس استخدام الإسمنت لبناء المدارس والمنازل والمستشفيات، ولكنها بدلا من ذلك تبني أنفاق الإرهاب لتهريب الأسلحة ومهاجمة إسرائيل. وإذا كان المجتمع الدولي ملتزما حقا بالنهوض بالسلام، فيجب أن يتوقف عن توجيه أصابع الاتهام إلى إسرائيل، وأن يظهر نيته الحقيقية. يجب مساءلة الفلسطينيين على أعمالهم. استهداف المدنيين يجب أن يكون أمرا غير مقبول، وينبغي إدانة أعمال الإرهاب علنا وعلى نحو لا لبس فيه.

”بصرف النظر عن المدى الكبير لكذبة ما، إذا جرى تكرارها بما فيه الكفاية فسوف تعتبرها الجماهير أنها حقيقة“،

إسرائيل. حماس لا تخفي نواياها. فميثاقها يدعو إلى تدمير إسرائيل. تقول المادة ٧ منه، ”لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود فيقتلهم المسلمون“. لقد جاءتنا في الأسبوع الماضي تذكرة مؤلة بوحشية حماس. باروخ مزراحي، وهو أب إسرائيلي يبلغ من العمر ٤٧ سنة وله خمسة أبناء، كان يقود سيارته وبصحبه عائلته عندما تعرضت السيارة لهجوم على أيدي الإرهابيين الفلسطينيين. قُتل باروخ وأصبحت زوجته وابنه البالغ من العمر تسع سنوات بجروح. زعيم حماس هنية أشاد بالهجوم، قائلا إن عملية القتل هذه أعادت الحياة إلى مسار المقاومة، وأشاد بالأبطال من مدينة الخليل.

إن وحدة السلطة الفلسطينية مع حماس لن تحقق سوى المزيد من الإفلات من العقاب للإرهابيين الذين يطلقون الصواريخ على مدنا. في عام ٢٠٠٦، عندما سيطرت حماس على غزة، وضع المجتمع الدولي مبادئ المجموعة الرباعية من أجل منع تدفق التمويل الدولي إلى المنظمات الإرهابية. وكانت الشروط التي وضعتها المجموعة الرباعية تقضي بوجوب أن تنبذ حماس العنف، وتعترف بإسرائيل، وتلتزم بالاتفاقات السابقة. لقد سارع البعض إلى مباركة الاتحاد بين فتح وحماس بأسرع مما يستغرقه كاتب الزواج في لاس فيغاس. أنا لم أسمع بعد موافقة حماس على أي شرط من الشروط التي وضعتها اللجنة الرباعية. وبدلا من اختيار السلام مع إسرائيل، اختار عباس السلام مع حماس. إسرائيل تريد التفاوض مع كيان شرعي واحد يمثل الشعب الفلسطيني، لكنها لن تتفاوض مع حكومة فلسطينية مدعومة من حماس. وإذا جلست حماس في الصفوف الخلفية، فلن تجلس إسرائيل إلى مائدة المفاوضات. وأي شخص يتساءل لماذا إسرائيل لن تتفاوض مع حماس يمكنه كذلك أن يتساءل لماذا لا يأتي أحد إلى مادب العشاء التي يقيمها هنيبل لكثر.

وبينما نتكلم الآن، يجري إرسال ملايين الدولارات إلى السلطة الفلسطينية. وبما أن الفلسطينيين قد وقّعوا اتفاق

وربما يظنّ المرء أنّ الأمم المتحدة قد تبذل كل جهد لدعم حماية إسرائيل للحريات الدينية. لكنّ منسّق الأمم المتحدة الخاص للشرق الأوسط، روبرت سيرى، اتّخذ خطوات تدميرية أثارت التوترات الميدانية، بدل اتخاذ إجراءات بناءً للمساهمة في تهدئة الحالة الحرجة. ومن المؤسف أنّ مسؤولاً في الأمم المتحدة قد استغلّ منصبه ومنتدى الأمم المتحدة للإعراب عن أفكاره الشخصية. فالسيد سيرى والدول العربية كلاهما بحاجة إلى التذكير بأنّ المسائل الجوهرية، بما فيها القدس، يجب التعامل معها على طاولة المفاوضات وليس من جانب أطراف تتداول اتهامات باطلة.

لم تعرف إسرائيل يوماً واحداً، في تاريخها الممتدّ ٦٥ عاماً، لم تجابه فيه الجماعات الإرهابية - حماس في الجنوب وحزب الله في الشمال. ففي هذا الشهر وحده، أحبطت السلطات في تايلند خطة أعدّها عملاء حزب الله للاعتداء على سائحين إسرائيليين، وقائد حزب الله حسن نصر الله أعلن المسؤولية عن زرع قنبلة على جانب الطريق في شمال إسرائيل. واعترافه يقدّم دليلاً ملموساً على أنّ حزب الله يعمل في جنوبي نهر الليطاني، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

إنّ حماس وحزب الله كليهما يتلقّيان تمويلاً ودعماً من الراعي الرئيسي للإرهاب في العالم، إيران. ونظرة عن كئيب إلى السياسة الإيرانية الخارجية تكشف أنّ استراتيجيتهم هي التحدي - "ت، ح، د، ي": بالخداع والتملّص والتزييف وعدم التنازل عن أيّ شيء مطلقاً. فإيران قد انتهكت قرارات عديدة هدفها كبح برنامجها النووي، وهي تواصل التهرّب من عمليات تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وحملة إيران لإقناع العالم بأنّ برنامجها النووي سلمي، ينبغي أن تكون قد أكسبت النظام إشارة فخرية على الأقلّ، في حفلات توزيع جوائز الأوسكار على أفضل تمثيل وأفضل سيناريو من نسج الخيال.

هذا تصريحٌ نُسب إلى الرئيس جون إف كينيدي. الفلسطينيون والدول العربية يبعثون الرسالة تلو الأخرى، ويقدمون الشكوى تلو الأخرى المليئة بالكاذيب والمعلومات المضللة وأنصاف الحقائق. وفي الآونة الأخيرة جداً، أطلقوا حملة تتهم إسرائيل بإعاقة حرية العبادة، ومنع الوصول إلى المواقع الدينية. بعض الأطراف تنتقد حتى التصريحات التي يدلى بها في برلماننا. أنا أعلم أنّ حرية التعبير مفهوم أجنبي لمعظم الأنظمة في الشرق الأوسط. لن ترى شخصاً سعودياً يعارض حكومته بشأن رؤية امرأة سعودية وراء عجلة القيادة داخل سيارة للسباق أثناء إقامة سباق إنديانا بوليس ٥٠٠ المقبل - أو أي سيارة، بشأن هذه المسألة.

إنّ إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تمنح الحقوق الدينية الكاملة للناس من جميع الأديان. فبعد إعادة توحيد القدس في عام ١٩٦٧، ألغت إسرائيل القوانين التمييزية واعتمدت الحريات الدينية التي تسمح للملايين من المسلمين والمسيحيين بزيارة أماكنهم المقدسة والصلاة فيها. وكل عام، يقوم ملايين الناس بزيارة القدس للاحتفال بأعيادهم المقدسة. الحشود الضخمة تشكل تحديات كبيرة على السلامة العامة، ولكن إسرائيل ملتزمة بكفالة أن تكون القدس مدينة مفتوحة لجميع الأديان، وأن تحتفل بالتسامح والتنوع على الصعيد الديني. إن هذا الالتزام يتناقض تناقضاً صارخاً مع معاملة الفلسطينيين لديانات الأقليات.

ومنذ استيلاء حماس على غزة في عام ٢٠٠٧، فرّ منها أكثر من نصف الطائفة المسيحية. فهم أمام خيار كئيب: التحول إلى الإسلام أو حد مواجهة السيف. وفي بيت لحم، التي بقيت خاضعة لنفوذ السلطة الفلسطينية منذ عام ١٩٩٥، انخفض عدد السكان المسيحيين انخفاضاً مثيراً. لقد أُرهب المسلحون الطائفة المسيحية ونهبوا ودنّسوا كنيسة المهدي، أحد أقدس الأماكن المسيحية.

والقنصات والبراميل المتفجرة، فإنهما الآن يحاصران عمداً مناطق مجاورة كاملة ويستخدمان التجويع وسيلة حربية.

إنّ دولة إسرائيل تهولها أعمال العنف. وأمام المعاناة المروعة، نرفع الصوت ضد قساوة الأسد. وإزاء القسوة التي لا تُوصَف، نتصرّف بتعاطف ونقدّم المعالجة الطبية لمئات السوريين. لقد رأى الشعب السوري بأمّ العين أنّ إسرائيل تُقدّر حياة الإنسان فوق كل اعتبار آخر. وهذه صفة نادرة في الشرق الأوسط. فالأنظمة العربية القمعية أبقت شعوبها فقيرة وغير متعلمة. وقمعت حقوقها بوحشية وبلا رحمة. وسّمت عقولها بالكرهية.

وتوجيه اللوم إلى إسرائيل لن يحلّ المشاكل التي تعصف بالشرق الأوسط. إنه لن يمنع الأسد عن إلقاء البراميل المتفجرة أو يوفر فرص العمل للجماهير الجائعة في مصر أو يمكن المرأة في العربية السعودية. ولا بُدّ من مساءلة الفلسطينيين على أعمالهم. والجزاءات ضد إيران يجب أن تستوفي ثمناً حقيقياً. وينبغي عدم السماح للحكّام المستبدّين باستهداف المدنيين وتعذيبهم مع الإفلات من العقاب.

إنني آمل أن نقرأ ذات يوم عن الاعتداءات على الشعب اليهودي في كتب التاريخ لا في الصحف. كما آمل أن يقبل ذات يوم كل عضو في هذه المنظمة إسرائيل بصفقتها الدولة القومية للشعب اليهودي. وآمل أن يتعرّع الأطفال الإسرائيليون ذات يوم بعيداً عن الحرب. لكنّ هذا اليوم لمّا يأت بعد. وإذ نستعد لإحياء ذكرى إسرائيل السنوية السادسة والستين، بصفتها دولة حرة ومستقلة، أود أن أوّكد مجدداً الالتزام الذي تمّ التعهّد به في إعلان استقلالنا:

”إننا نعرض السلام والوحدة على جميع الدول المجاورة وشعوبها، وندعوها إلى التعاون مع الدولة اليهودية المستقلة من أجل الخير العام للجميع.“

ومن الواضح أنّ الإنتاج ناجح. فالجزاءات يجري تخفيفها في وقت ينبغي فيه زيادتها. لا تُخطئوا، إذا تركتم إيران على عتبة أن تصبح دولة نووية، فإنكم ستضعون العالم على شفير الهاوية. والكشف عن نظام الجزاءات ضد إيران قد يمنعها من حيازة سلاح نووي اليوم، لكنه سيضمن حيازتها له غداً. فيجب عدم السماح بحدوث ذلك. وينبغي تفكيك قدرة الأسلحة النووية والقذائف بعيدة المدى لدى إيران بشكل كامل.

ولا شيء من هذا يمكن أن يُخفي حقيقة كون إيران أحد أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في العالم. فالنظام يحتجز ١٠٠٠ شخص، بينهم ٣٥ صحفياً، بصفتهم من يُسمّون سجناء سياسيين. وفي السنة الماضية، أعدمّت إيران ٦٢٤ شخصاً - بمعدّل إعدامين يومياً. وكان بين من يُسمّون مجرمين ٢٨ امرأة، ثلاثة أطفال وشاعر يُدعى هاشم شعباني. وكانت ما تُسمّى جريمة شعباني انتقاد معاملة النظام للأقليات. وقد أسماه النظام ”عدو الله“ وشنقه. وهذا يقدم دليلاً إضافياً على أنّ ما يُسمّى النظام القضائي في إيران ليس سوى ظلم. ورسائل الكراهية والتعصّب تأتي من الرأس مباشرة. فقائد إيران الأعلى لإنكار محرقة اليهود، آية الله خامنئي، هو رأس النظام الخارج عن القانون، وهو يواصل الإدلاء بمزاعم غريبة.

لقد أحييت إسرائيل أمس يوم ذكرى محرقة اليهود. ونحن نتذكّر كيف تجاهلت الدول الخطاب النازي القاتل واستخفّت بجديّة الخطر. وفي نهاية المطاف، أزهدت الحرب العالمية الثانية أرواح ٦٠ مليون شخص، بينهم ستة ملايين يهودي. فما الدرس الذي استفاده العالم اليوم حقاً أمام طموحات إيران النووية؟ إنّ الحقائق واضحة والخطر حقيقي جداً. فإيران تؤجج نيران التراعات عبر الشرق الأوسط. وروحاني والأسد أحوان في سفك الدماء يوجّهان أسوأ أزمة إنسانية في العالم. ولعدم اكتفائهما بقتل الشعب السوري بالأسلحة الكيميائية

الحكومة الفلسطينية لكي تحقق السلام وتقيم دولة فلسطينية مستقلة. فهذه المبادئ لم تتغير. ويتعين على أية حكومة فلسطينية أن تلتزم بعدم العنف التزاماً لا لبس فيه وواضحاً، وبالاعتراف بدولة إسرائيل وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة بين الطرفين. وقد كان الرئيس عباس ملتزماً بهذه المبادئ، وأعلن أنّ أية حكومة يشكلها ستكون ملتزمة على النحو ذاته. وإذا شكّلت حكومة فلسطينية جديدة، فإننا سنقيّمها استناداً إلى تكوينها وإجراءاتها، فضلاً عن امتثالها لهذه المبادئ.

إننا نواصل معارضة الإجراءات أحادية الجانب التي تسعى إلى الالتفاف أو الحكم مسبقاً على النتائج التي لا يمكن التفاوض عليها إلاً بين الطرفين، بما في ذلك جهود تعزيز المطالبة الفلسطينية بإقامة دولة في غياب اتفاق تفاوضي حول الوضع النهائي. وبالمثل، ما فتئنا نرى المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، ونعارض أية جهود لإقامة مستوطنات جديدة، أو توسيع مستوطنات قائمة أو إضفاء الشرعية على بؤر استيطانية.

إن موافقنا بشأن الجوانب الأخرى من العملية معروفة جيداً ولم تتغير.

إن الولايات المتحدة ما فتئت تشعر بقلق عميق جراء زيادة التوترات والعنف في باحة الهيكل/الحرم الشريف خلال عطلة عيد الفصح اليهودي وعيد الفصح المسيحي، ونحس جميع الأطراف على مضاعفة الجهود للتخفيف من حدة التوترات مع الإبقاء على الوضع الراهن. وما زلنا نُبقي على مشاركة رفيعة المستوى بشأن تلك المسألة. كذلك تدين حكومتنا الجوانب الأخرى للعنف، بما في ذلك الهجمات بالصواريخ على إسرائيل من قطاع غزة، وجريمة اغتيال أحد أفراد الشرطة الإسرائيليين في ١٤ نيسان/أبريل، وهجمات المستوطنين على المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية وتدمير

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد سيرى على إحاطته الإعلامية الوافية. وسأبدأ الملاحظات اليوم بمعالجة المسائل الإسرائيلية - الفلسطينية قبل الانتقال إلى سوريا ولبنان.

إنّ الولايات المتحدة تدرك أنّ المسار إلى تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط تعترضه عقبات، لكننا نعتقد أيضاً أنّ الهدف أساسي بقدر كون العملية مضطربة. لهذا السبب، سنواصل دعم المفاوضات بين الأطراف. لكنّ الخيار في نهاية المطاف للقادة وشعوبهم. فلا أحد منا يستطيع اتخاذ القرارات الصعبة اللازمة للسلام، وقد قررت الأطراف أخذ استراحة في المفاوضات.

لقد وصلنا بوضوح إلى مرحلة صعبة، لكننا ما فتئنا نعتقد بأنه ليس هناك سوى حل حقيقي واحد للزراع الإسرائيلي - الفلسطيني قابل للتطبيق: دولتان تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وإذا كان الطرفان مستعدين للذهاب في هذا المسار، فسنكون حاضرين لدعمهما. ونحن في هذا الصدد ممتنون على الدعم القوي الذي تلقته المفاوضات من جامعة الدول العربية، الاتحاد الأوروبي، المجموعة الرباعية والشركاء الرئيسيين الآخرين. وسنبقى نتطلع إليهم في الأسابيع والأشهر المقبلة.

وعلى صعيد الإعلان مؤخراً من جانب فتح وحماس أنّهما تعترضان تشكيل حكومة تكنوقراطية للتحصير لانتخابات جديدة، فمن الواضح أنّ توقيته كان غير مفيد للجهود التي كانت جارية بين الطرفين سعياً إلى اتفاق على تمديد المفاوضات.

إنّ الولايات المتحدة والأعضاء الآخرين في المجموعة الرباعية كانوا واضحين حيال المبادئ التي يجب أن تقبلها

من أن نبقى هذه المحنة الهائلة نصب أعيننا وأن نظل ثابتين في تصميمنا على إنهاء القتل ومحاسبة مرتكبي تلك الجرائم.

وفي الوقت نفسه، لا ينبغي لنا أن نكون مندeshين ولا مخدوعين بخيار الحكومة السورية الآثم لاستغلال هذه اللحظة لتحديد موعد لانتخابات رئاسية. وعلى الرغم من أننا جميعاً نتوق إلى اليوم الذي يتم فيه اقتراح ذي مغزى في سورية، وذلك اليوم ليس هو ٣ حزيران/يونيه أو في أي وقت في المستقبل القريب. على الرغم من عقد انتخابات ذات مصداقية في خضم الصراع لا يمكن تصور هذه العملية في سورية اليوم حيث يقوم النظام بسحق المعارضة السياسية، ونصف السكان تقريباً شردتهم الحرب، بمن فيهم ملايين من المقتربين المحتملين الذين أرغموا على الفرار من البلد. وداخل سورية هل من المعقول أن نتوقع أن يصوت في تلك الانتخابات ٢٤٢ ٠٠٠ شخص في المناطق المحاصرة، أو أكثر من ٣,٥ مليون شخص في مناطق يصعب الوصول إليها، بينما يقوم النظام بصورة منهجية بحرقهم حتى من الحصول على الطعام والدواء؟ هل يتوقع أحد من النظام أن يساعد الذين قرر تجويعهم؟

إن الانتخابات التي يتبناها النظام لا تتماشى مع العملية التي قادتها الأمم المتحدة في جنيف وتهدد تلك الانتخابات بزيادة تقويض أي حل سلمي للتراع. وتشارك حكومي الأمين العام بان كي - مون والممثل الخاص المشترك الأخصر الإبراهيمي في دعوة الحكومة إلى تأجيل عملية الاقتراع، وأن تعمل بدلا من ذلك على التركيز على الخطوات المحددة بوضوح في بيان جنيف (S/2012/523، المرفق) لتهيئة مناخ يمكن فيه لعملية انتخابات إيجابية أن تمضي قدماً.

إن الحالة الإنسانية التي لا تزال مفعجة لأشهر عديدة قد زادت حتى ترديا في الآونة الأخيرة. وإن إخفاق النظام في تنفيذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) أضاع وقتاً قيماً وأودى بالعديد من الأرواح. ولا تزال الأحوال عصبية في جميع أرجاء البلاد ولكن بصورة ملحوظة للغاية في حمص وحلب وفي المناطق

المنازل. فجميع الأطراف المعنية تحاشي الحوادث التي قد تزيد من الأعمال التي من المرجح أن تبعث على الجزع. وتتوقع من السلطات في كلا الجانبين إجراء تحقيق ومحاسبة الأشخاص المسؤولين عن أعمال العنف. كذلك نحض الجانبين على احترام شروط وقف إطلاق النار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ التي تشمل إسرائيل وغزة.

بالإضافة إلى ذلك، ما فتئت الولايات المتحدة تشعر بالقلق جراء الحالة الإنسانية في غزة. ومن الجدير بالذكر، أن عدة مشاريع من مشاريع الإغاثة التي تقوم بها الأمم المتحدة، وهي هامة لتحسين الظروف هناك، لا تزال تنتظر الموافقة الإسرائيلية. ونحض جميع الأطراف على مواصلة العمل معا لزيادة وصول إمدادات المساعدة الإنسانية إلى تلك المنطقة.

أود الآن أن أنتقل إلى سورية، حيث دخل الصراع المدمر الآن عامه الرابع، ولا يزال العنف مستمراً، وما زال عدد اللاجئين في ارتفاع وتدفق المساعدة الإنسانية ما زالت متدنية بالمقارنة مع الاحتياجات الهائلة. وفي وقت سابق من هذا الشهر، حضر العديد منا عرضاً شاهدنا فيه صوراً مريعة تُظهر التعذيب وأسلوب القتل المنظم لنحو ١١ ٠٠٠ سوري محتجز. إن تلك الصور لا تُظهر إلا جزءاً صغيراً من الرعب الذي يتسبب به نظام الأسد. وعلينا أن نضيف إلى ذلك ضحايا الهجمات الكيميائية والقنابل البرميلية، وحرمان الأسر من الطعام بسبب سياسة الحكومة وهي التجويع أو التسليم، وإخراج المرضى بالقوة من المستشفيات واختفاء آلاف عديدة من الناس أو الاحتفاظ بهم في مراكز الاحتجاز.

أدرك أن تلك الحقائق معروفة جيداً لأعضاء المجلس والمجتمع الدولي الأوسع، غير أنني أشدد عليها لأنه لا يجب أبداً أن يصبح مستكينين أو نرضى بالتدمير الذي يجري حالياً بصورة يومية في سورية ويلحق الضرر بالشعب السوري. ولا بد لنا

يواجه قادة لبنان تحدياً يتمثل في العمل معاً للتصدي لطائفة من المشاكل الأمنية والاقتصادية والإنسانية التي تواجه البلد. وكما ناقشنا، فقد تضاعف ذلك التحدي الآن نتيجة أعباء استضافة أكثر من مليون لاجئ وفدوا من سورية ويعيشون داخل الحدود اللبنانية. وبوصفنا عضواً في فريق الدعم الدولي للبنان، نحض المجتمع الدولي على الاستجابة لتلك الأزمة الإنسانية الشديدة بتزويد المساعدة المالية القوية وغير ذلك من أشكال الدعم من خلال شتى آليات التمويل المتوفرة.

أما على الجانب السياسي، فمن المهم لمجلس الوزراء أن يواصل الأخذ بيد لبنان إلى سبيل الاعتدال المستدام. وتقع على عاتق القادة السياسيين في لبنان المسؤولية تجاه مواطنيهم ودستور بلدهم للانتهاء من عملية الانتخابات الرئاسية التي بدأت مؤخراً في ٢٥ أيار/مايو. فذلك شأن لبناني ويجب أن يقره لبنان وحده في منأى من أي تدخل خارجي. ولا بد من عقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بطريقة حرة ونزيهة وفي أوانها.

وفي اتفاق وادي عربة الموقع قبل ٢٠ عاماً، طلب منا الملك حسين، ملك الأردن أن نتصور شرقاً أوسطاً "لا مزيد من سفك الدماء فيه، ولا مزيد من البؤس والريية، ولا خوف فيه، ولا يشوبه شعور بعدم اليقين مما سيحلب كل يوم يمر علينا". لقد بدت تلك الرؤية، في ذلك الوقت، في متناول أيدينا أكثر مما يبدو عليه الحال اليوم. ومهمتنا اليوم مهمة عاجلة، ألا وهي عكس مسار الحالة واستعادة الشعور بالتقدم والأمل إلى المنطقة. وتحقيقاً لذلك الهدف، أعد ببذل قصارى جهد حكومتي ونرحب مع التقدير بجهود الآخرين.

السيد شوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اليوم ٢٩ نيسان/أبريل الموعد النهائي للجدول الزمني المحددة مدته بتسعة شهور والذي وضع للتوصل إلى اتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين. فمنذ البداية، أيدنا الجولة الجديدة من محادثات

القرية من دمشق، مثل مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين. وعلينا جميعاً أن نكون واضحين إزاء مكان الخلل المتسبب في تدهور الحالة. بوسع النظام في جرة قلم أن يسمح بوصول المساعدة إلى الملايين من الناس المحتاجين إليها في جميع أرجاء البلاد. ولكنه لا يفعل ذلك. إنه النظام يواصل قصف المدنيين السوريين بالقنابل البرميلية التي لا ترحم. إنه النظام الذي ربط الحرمان من المساعدة الإنسانية في ترسانة ما انفكت تزايد من الأسلحة المستخدمة باستمرار ضد الشعب السوري.

بالإضافة إلى ذلك، كما لاحظت حكومتي وحكومات أخرى، لدينا الدلائل على أن الأسلحة السمية - ومن المحتمل الكلورين - استخدمت في هجمة شنت في هذا الشهر ضد قرية كفر زيتا التي تسيطر عليها المعارضة. تلك التقارير وغيرها خطيرة للغاية ومبعث قلق عميق للمجتمع الدولي. نرحب بإعلان اليوم ومؤداه أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بصدد إرسال بعثة إلى سورية للوقوف على حقائق هجمات الغاز المزعومة. ولا بد لسورية من أن تتعاون فوراً وبصورة كاملة مع بعثة تقصي الحقائق هذه ووجوب محاسبة أي شخص مسؤول عن هذه الهجمات.

أخيراً، فيما يتعلق بلبنان ما زالت حكومتي تشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية الهشة، بما في ذلك التوترات على طول الخط الأزرق، وإزاء تواتر حدوث الانتهاكات عبر الحدود من جانب سورية، والعنف الطائفي المستمر واستفزازات حزب الله، كالهجوم الذي وقع في الشهر الماضي ضد جنود إسرائيليين في منطقة مزارع شبعا. وتحث الولايات المتحدة على الهدوء وتأمل بأن تمتنع جميع الأطراف عن العنف وأن تتمسك بسياسة الحكومة المتمثلة بالنأي بالنفس كما تجسد في إعلان بعبدا. ونحث أيضاً على التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن، بمن فيها القراران ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) اللذان يقتضيان نزع أسلحة الميليشيات.

أعرب المجتمع الدولي عن أمله في تحقيقه عندما دعا إلى إيجاد تسوية شاملة لقضية الشرق الأوسط. ونحن مقتنعون بأنه من دون الوحدة الفلسطينية، فإن أي اتفاقات يتم التوصل إليها بين فلسطين وإسرائيل لن يُكتب لها البقاء.

وينبغي عدم تعريض الوحدة الوطنية للفلسطينيين للخطر. وفي هذه اللحظة الحاسمة، من المهم للغاية ألا نسمح بخروج المسألة الفلسطينية والإسرائيلية عن مسارها. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب على الطرفين الامتناع عن القيام بأي أعمال استفزازية من شأنها أن تسبب تدهوراً في الوضع. وأعني بذلك، أولاً وقبل كل شيء، النشاط الاستيطاني وتجميد الرسوم والإيرادات الجمركية المستحقة لفلسطين. وندين بشدة إطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية وأي أعمال إرهابية أخرى، وهو أمر لا يمكن تبريره. وفي الحالة الراهنة، نرى أن من المهم للغاية ألا تتسامح جميع الأطراف إطلاقاً بإزاء أي أعمال من هذا القبيل وغيرها من الأفعال التي يمكن أن تكون عقبة أمام الجهود التفاوضية.

وعلى الرغم من تعقد الوضع وعملية السلام في الشرق الأوسط، فإن الاتحاد الروسي على اقتناع راسخ بأنه ينبغي عدم التخلي عنها، وسواصل السعي الحثيث من أجل استئناف عملية السلام، على الصعيد الثنائي وفي المحافل الدولية على السواء، وذلك أولاً وقبل كل شيء في إطار المجموعة الرباعية. ونلاحظ مع الارتياح تزايد أنشطة المجموعة الرباعية مؤخراً، لا سيما الاجتماع الذي عقده في القدس في ٢ نيسان/أبريل بمشاركة الممثلين الخاصين. وهم يعقدون مداورات دورية عبر الفيديو، ونحن نواصل اتصالاتنا مع الشريكين الإسرائيلي والفلسطيني. وآلية المشاورات الروسية الفلسطينية لتبادل الآراء بشأن الحالة في ما يتعلق بالمسار الفلسطيني من عملية السلام في الشرق الأوسط تقوم بوظيفتها. ونحن على اقتناع بأن المهمة الرئيسية لا تزال التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية

السلام والتي على الرغم من جميع التحديات المتوقعة عُلقَت عليها آمال عديدة. ومن المؤسف أن أسوأ مخاوفنا قد تحققت. مرة أخرى، فإن احتكار الولايات المتحدة الأمريكية لعملية التفاوض بين الإسرائيليين والفلسطينيين لم يكن له ما يبرره؛ ولم يكن من الممكن تحقيق نتائج إيجابية في هذه الظروف.

وقد تأكد مجدداً وجود خلافات شديدة بشأن مسائل الوضع النهائي تتعلق بالأراضي الفلسطينية ولا تزال المشاكل الرئيسية تتمثل في وضع القدس، وحدود الدولة الفلسطينية في المستقبل، والنشاط الاستيطاني الإسرائيلي واللاجئين الفلسطينيين. وفي ذلك السياق، نشعر بالقلق إزاء قرار الحكومة الإسرائيلية الذي اتخذته، قبل بضعة أيام من الموعد النهائي المتفق عليه، بتعليق الحوار مع الفلسطينيين. ولا يسع بلدي إلا أن يأسف لربط هذا القرار بحق فلسطين بوصفها دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة، في المشاركة في عدة معاهدات واتفاقيات دولية. وبالإضافة إلى ذلك، تدرع الإسرائيليون بحجة أخرى وهي أن سبب قرارهم هو الاتفاق بين فتح وحماس والمنظمات الفلسطينية الأخرى بتشكيل حكومة وحدة وطنية.

وفي ذلك السياق، تجلّت الأهمية الفائقة للبيان الذي أدلى به، السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، في اجتماع منظمة التحرير الفلسطينية المعقود في ٢٦ نيسان/أبريل في رام الله ومفاده أن الحكومة الفلسطينية التكنوقراطية في المستقبل ستتمسك بمبدأ رفض العنف، والاعتراف بدولة إسرائيل، واحترام الاتفاقات السابقة المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط.

ونحن في موسكو نؤمن دائماً بأنه من دون توحيد الصف الفلسطيني وفقاً لبرنامج منظمة التحرير الفلسطينية ومبادرة السلام العربية، سيكون من المستحيل تحقيق التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني إلى إيجاد تسوية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية. وتجاوز الانقسامات الفلسطينية يمثل هدفاً

ما أثبتته مجددا الاجتماع الذي عُقد في موسكو في الأسبوع الماضي بين وزيرى خارجية الاتحاد الروسي ولبنان.

السيد أو ه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):
أود أن أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط روبرت سيرى على إحاطته الإعلامية.

إننا نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز مفاوضات السلام بين إسرائيل وفلسطين لأي تقدم ذي بال قبل الموعد النهائي. كما أن الحالة على أرض الواقع تزداد سوءا. والأنشطة الضارة، بما في ذلك مواصلة بناء المستوطنات والجدل الدائر بشأن إطلاق سراح السجناء والهجمات الصاروخية على المناطق السكنية في إسرائيل والأعمال الانتقامية الإسرائيلية القوية، تدفع الجانبين إلى المزيد من المواجهة وعدم الثقة.

وعلى الرغم من هذه الانتكاسات، ما زلنا نعتقد أن الباب لم يُغلق أمام المفاوضات ما دامت جميع الأطراف متمسكة بالهدف المتمثل في بناء مستقبل أكثر استدامة للجميع. وينبغي مواصلة استكشاف جميع الإمكانيات، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من جهود الوساطة التي تبذلها الولايات المتحدة بدعم كامل من المجتمع الدولي. وينبغي عدم تجاهل دور الأمم المتحدة بوصفها جزءا من المجموعة الرباعية في سياق مواصلة جهود التفاوض.

وبخصوص اتفاق المصالحة المبرم مؤخرا بين حركتي فتح وحماس، فإننا نعتقد أنه لكي تسير هذه المصالحة في الاتجاه الصحيح، فإنها ينبغي أن تسهم في مفاوضات السلام مع تجنب أي شكل من أشكال العنف والمواجهة. وفي الوقت نفسه، فإنها ينبغي أن تؤدي إلى قيام ديمقراطية حقيقية وإلى تحقيق الرفاه لجميع أبناء الشعب الفلسطيني.

وبشأن الحالة في سوريا، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء المعدلات التي لم يسبق لها مثيل للموت والدمار، فيما يدخل

على أساس الإطار القانوني الدولي المعروف جيدا، بهدف ضمان مستقبل يسوده السلام والأمن للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

بخصوص الأزمة السورية، نحن لا نرى بديلا للتسوية السياسية والدبلوماسية على أساس بيان جنيف لعام ٢٠١٢ الصادر عن مجموعة العمل من أجل سوريا (S/2012/522، المرفق). ونؤيد الشروع سريعا في الجولة الثالثة من المحادثات بين الأطراف السورية، وخاصة لأن جدول الأعمال قد تم الاتفاق عليه بصورة أساسية. وكما هو الحال بالنسبة للمفاوضات الفلسطينية والإسرائيلية، ينبغي أن نغتزم أي فرصة للتوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض في إطار جنيف.

ونحن نرى أن الإرهاب هو التهديد الرئيسي في سياق الصراع السوري وأنه ينبغي لما تُسمى بالمعارضة المعتدلة أن تتأى بنفسها بشكل حاسم عن المنظمات الإرهابية من قبيل الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة والجبهة الإسلامية، وينبغي لها أن توسع نطاق وفدها التفاوضي ليشمل القوى الوطنية، والمعارضة الداخلية.

وتتمثل مهمة جلييلة، برأينا، في أن توحد القوى السورية صفوفها للحيلولة دون إنشاء معقل للإرهاب والتطرف العالميين في بلدها. ونلاحظ مع الارتياح أن السلطات السورية تمكنت في هذه المرحلة من التخلص من ٩٢ في المائة من العوامل الكيميائية في بلدها في إطار برنامج القضاء على البرنامج الكيميائي السوري، وذلك على الرغم من التحديات الخطيرة في مجال الأمن والتي قوبلت بتجاهل متعمد من قبل العديد من الجهات الفاعلة الخارجية خلال الشهور القليلة الماضية.

ونأمل في إجراء الانتخابات الرئاسية بنجاح في لبنان. ومن شأن ذلك أن يتيح استمرار عمل جميع هيكل الدولة بفعالية وأن يمكن المجتمع اللبناني من توحيد الصف لما فيه مصلحة تحقيق استقرار الحالة وتخفيف حدة التوترات بين أتباع مختلف الأديان. ونحن ندعم الشعب اللبناني بقوة، على نحو

والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى العاملة في هذه الظروف الصعبة على أرض الواقع.

وبخصوص لبنان، فإن انتشار الصراع لم يعد مجرد مسألة حدودية. فاللاجئون السوريون يشكلون الآن حوالي ٢٥ في المائة من مجموع السكان اللبنانيين. ونعرب عن قلقنا أيضا إزاء تزايد عدد الهجمات الإرهابية ذات الصلة بالصراع السوري، كما ندين الهجمات التي وقعت على الجيش اللبناني في الشهر الماضي. ونناشد الحكومة وجماعات المعارضة السورية احترام سيادة اللبنانية ونحث جميع الجهات الفاعلة اللبنانية على الامتناع عن القيام بأي أعمال في سوريا من شأنها تأجيج انعدام الأمن في لبنان، على النحو المنصوص عليه في إعلان بعدا.

في الختام، فإننا نكرر ضرورة تسخيرنا، ونحن نسعى جاهدين للتعامل مع الأزمات في المنطقة، للمزيد من المبادرات من خلال الدبلوماسية النشطة والمزيد من التعاون. إننا بحاجة إلى العمل معا لضمان أن يصبح ليس فقط السلام والاستقرار والتعايش حقيقة واقعة بالنسبة للشعوب الشجاعة في الشرق الأوسط، بل أيضا المساءلة والعدالة.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إنني أشكر السيد روبرت سيرى، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والممثل الشخصي للأمين العام، على إحاطته الإعلامية.

سأتناول بالترتيب المواضيع التالية: عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، والحالة في سوريا، وأخيرا لبنان.

جرى بعد تسعة أشهر من الجهود المكثفة، تعليق المحادثات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية الآن. ونحن في نهاية فترة التسعة أشهر، التي توخت خلالها إسرائيل والسلطة الفلسطينية ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية التوصل إلى حل للتراع الإسرائيلي الفلسطيني. ولم يدخر السيد كيري

الصراع عامه الرابع. ونحن ندين بشدة عمليات القصف الجوي العشوائي والهجمات البرية الجارية الآن على المناطق المدنية المكتظة بالسكان في حمص. والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب المنهجية مستمرة. كما تقع انتهاكات صارخة للقانون الدولي في ما يتعلق بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، كما هو مبين بشكل مفصل ودقيق في آخر تقرير للأمين العام (S/2014/295).

وتنفيذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) وإدخال تحسينات على الحالة الإنسانية في سوريا أمر لا يحدث ببساطة. وكما ذكرت وكالة الأمين العام أموس، فإنه لم يحدث تحسن في إمكانية الوصول إلى المجتمعات المحلية المحاصرة، بل أن الأمر يزداد سوءا في الواقع، حيث لا يحصل سوى ٦ في المائة من المدنيين المقيمين في تلك المناطق على المساعدة اللازمة بشدة. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق، وندعو الحكومة السورية وجماعات المعارضة مجددا إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق ليتسنى إيصال الغذاء والدواء إلى المدنيين الواقعين في مرمى النيران. فالناس يتضورون جوعا ويموتون بسبب الأمراض فيما تسقط البراميل المتفجرة على رؤوسهم، وذلك في الوقت الذي تمنع فيه العقبات البيروقراطية التي تضعها السلطات السورية إيصال المساعدات الإنسانية في انتهاك للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤).

وفي هذا الصدد، ندين استخدام الحصار والتجويع كأساليب في الحرب وندعو إلى زيادة المساعدة عبر الحدود. وينبغي للحكومة السورية أن تلي الطلب المقدم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ليتسنى استخدام أكثر السبل فعالية لإيصال المعونات إلى المدنيين. ونحن نقدر العمل الذي يقوم به برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطب (اليونيسف) ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

إن فرنسا على أهبة الاستعداد للعمل مع حكومة السلطة الفلسطينية، طالما عبرت بوضوح عن رفضها للعنف والتزامها بعملية السلام وقبولها لجميع الاتفاقات، خاصة تلك المبرمة مع إسرائيل. وستشكل المصالحة المنفذة على هذا الأساس، خطوة في اتجاه تحقيق الحل القائم على دولتين.

إن المحادثات قد علقت ببساطة اليوم. وقد تعهد السيد عباس أمام قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، أن ترفض الحكومة المقبلة العنف وأن تعترف بإسرائيل. لقد قدم فرصة مهمة، من خلال اعترافه علنا للمرة الأولى بأن "الهولوكوست أبشع جريمة عرفتها البشرية في التاريخ الحديث". ويجب حساب تلك التصريحات لمصلحته، لأنها تمثل إشارة افتتاح يمكن أن تشكل أساسا لاستئناف الحوار بين الطرفين، وإحياء جهود السلام.

لقد سمعنا للتو مرة أخرى من كلا الجانبين نفس الحجج التي يحاولان من خلالها إلقاء المسؤولية عن حالة الجمود على الطرف الآخر. وفي الحقيقة، يؤكد ذلك الخطاب المتكرر، في اجتماعات المجلس المتابعة، مرة أخرى، إن كان ذلك ضروريا، أن الطرفين غير قادرين على التحرك في اتجاه السلام بمفردهما، حتى لو دعمت الولايات المتحدة جهودهما. وعاجلا أو آجلا، سيكون علينا أن نستنتج أنه إما علينا أن نتوقف، ونترك الصراع لهما، أو على المجتمع الدولي أن يقرر التدخل بكل ثقله، من أجل التوصل إلى اتفاق، تعد معالمة الأساسية معروفة بشكل جيد. ومن المفارقات أننا، من ناحية، قادرون على صياغة معاهدة سلام محتملة بصورة عامة، في حين، من جهة أخرى، فشلت مبادرات السلام الواحدة تلو الأخرى.

أنتقل الآن إلى سوريا، حيث يضيف النظام عبثية المحاكاة الساخرة للانتخابات الرئاسية إلى عار منع وصول المساعدات الإنسانية. إن التقرير المرحلي الثاني لتنفيذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) الذي قدم الأسبوع الماضي لا يقبل الجدل

وفريقه أي جهد للمضي قدما بالمفاوضات. ونحن نرحب بذلك الالتزام المتميز.

ورغم تلك الجهود، أدى عدم الامتثال للالتزامات التي جرى التعهد بها في تموز/يوليه إلى تعليق المحادثات، بعد سيناريو تكرر مرات عديدة على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية. فمن جهة، لم يفرج عن المجموعة الرابعة من أسرى ما قبل أوسلو؛ ومن جهة أخرى، انضمت السلطة الفلسطينية إلى ١٥ اتفاقية دولية. وفاقم الإعلان عن تجميد مدفوعات الضرائب والرسوم الجمركية التي تجمعها إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية المأزق، وشكلت خطرا كبيرا على استقرار الأراضي الفلسطينية.

حدثت تلك التطورات، بينما استمرت الحالة في التدهور في الميدان. حيث استمر الاستيطان وتسارعت وتيرته؛ وتزايد بأكثر من الضعف خلال عام ٢٠١٣. وتفاقت التوترات في القدس، بما في ذلك في جبل الهيكل وحول كنيسة القيامة. وبدافع من مسؤوليات فرنسا التاريخية تجاه المسيحيين في الأرض المقدسة، فإنها تؤكد مجددا التزامها باحترام أماكن العبادة، التي يجب السماح بالدخول إليها، وخاصة خلال عيد الفصح، الذي هو الفترة الأكثر قداسة في التقويم المسيحي.

وفي سياق الأزمة هذا، أبرم اتفاق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية. ونحن نعتقد أن الاتفاق يمكن أن يشكل فرصة حقيقية، إذا أدى، كما أعلن الرئيس عباس، إلى تشكيل حكومة وفاق وطني تتألف من شخصيات مستقلة، تحت سلطته المباشرة، وتنظيم انتخابات في الأراضي الفلسطينية. وليس من الممكن من ناحية، التأكيد على أن الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني مستحيل طالما استمر الانقسام بين الحركتين الفلسطينيتين، ومن ناحية أخرى، اعتبار المصالحة بين الفصائل الفلسطينية عقبة عندما تحصل.

(S/2014/295). حيث أن حالة السكان المدنيين لم تتحسن. ولم يرفع الحصار المفروض على المدن، التي يدير النظام ثلاثة أرباعها، أو حتى التخفيف منه. ويتواصل القصف العشوائي وسياسة الإرهاب ضد المدنيين. وكل ذلك أمر غير مقبول.

على المستوى السياسي، ورغم دعوات الممثل الخاص المشترك الإبراهيمي والأمين العام نفسه، سينظم بشار الأسد انتخاباته المظفرة في ٣ حزيران/يونيه، حيث ستجري الانتخابات الرئاسية السورية. ويتعارض قرار عقد هذه الانتخابات مع روح ونص بيان جنيف (S/2012/523، المرفق). وفي الوقت نفسه، لا يزال المدنيون يتعرضون للقصف والذبح. ولن تتأثر أي شرعية من هذه الانتخابات الوهمية في بلد جرى تدميره، وستبعد سوريا أكثر فأكثر عن الحل السياسي.

سمح اجتماع مجموعة الدعم الدولية للبنان، الذي عقد في لبنان في ٥ آذار/مارس، بتأكيد التوافق الدولي على وحدة لبنان واستقراره وسيادته، وتأكيد دعم لبنان، فيما يخص مواجهته للآثار المتعددة للصراع في سوريا. وينبغي مواصلة ذلك الالتزام في المجالات الإنسانية والاقتصادية والأمنية.

السيد كوينلن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص سيربي على إحاطته الإعلامية.

لقد مرت اليوم تسعة أشهر على استئناف مفاوضات الوضع النهائي بين إسرائيل والفلسطينيين، التي بدأت في تموز/يوليه من العام الماضي. وقد شكلت الفرصة الأهم والأكثر طموحا لتأمين سلام دائم خلال سنوات. ولا يمكن المبالغة بشأن الطبيعة الاستثنائية والفريدة لتلك الفرصة. إننا نثني على مثابرة وصبر الولايات المتحدة فيما يخص تشجيع إجراء مفاوضات جادة بين الجانبين. ويتعين على الإسرائيليين والفلسطينيين، بدعم من المجتمع الدولي، مواجهة خطورة اللحظة، والتوصل إلى اتفاق بخصوص مواصلة المحادثات.

إننا نشيد بالحنكة والالتزام، اللذين أظهرهما الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتياهو عندما أطلقا المفاوضات العام الماضي، لكننا نحث زعمي الجانبين على مواصلتها.

إن فرنسا تتشاطر قلق الجميع، كما عبرت عن ذلك السيدة كاغ الأسبوع الماضي، فيما يتعلق بالاستخدام المزعوم لغاز الكلور في كفر زيتا، مما تسبب في وقوع العديد من القتلى والجرحى. ومن نافلة القول، أن الجهة المسؤولة عن استخدام المواد الكيميائية سيجري مساءلتها، كما ينص على ذلك القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وأود أن أذكر المجلس بأننا نريد إحالة كل أولئك الذين ارتكبوا جرائم جماعية في سوريا، إلى المحكمة الجنائية الدولية لتجري محاكمتهم. إننا نواصل بذل جهودنا في ذلك الاتجاه.

أخيرا، يجب علينا أيضا أن نوجه رسالة دعم للبنان. في ضوء الأزمة السورية، وترحب فرنسا بكرم لبنان وتقر بالعبء الذي تحمله جراء استضافة أكثر من مليون لاجئ. وتشير أيضا إلى أن انتهاكات السلم الأهلي في لبنان وسيادته، هي انتهاكات غير مقبولة. ولا يجب أن يستدرج لبنان إلى دوامة الحرب الأهلية السورية. ونذكر أيضا بأهمية مكافحة الإفلات من العقاب، ونرحب في هذا الصدد بدور المحكمة الخاصة بلبنان.

ومن دواعي سرورنا أن حكومة الوحدة الوطنية التي شكلت في ١٥ شباط/فبراير أدت اليمين أمام البرلمان، وأن

مفاوضات جدية، على نحو ما أثبتته إعلان الرئيس الأسد عن ترشحه لإعادة انتخابه رئيساً قبل أن تبدأ المفاوضات الجوهرية. ومن المستحيل إجراء انتخابات حقيقية في ظل ظروف الحرب الأهلية في سوريا - البلد المدمر تماماً. ولن تكون لها أي مصداقية في نظر الشعب السوري والمجتمع الدولي، وستزيد من تقويض آفاق التوصل إلى حل. ويجب على السلطات السورية أن تعود الآن إلى طاولة المفاوضات.

وفي غضون ذلك، لا يزال واقع حال الملايين من السوريين مأساوياً وقاسياً بصورة متزايدة. وعلى الرغم من لغة القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) التي لا لبس فيها، فإن النظام لا يزال يستخدم الأسلحة العشوائية بوحشية ضد المدنيين. وما زال نحو ٢٤٠.٠٠٠ من المدنيين مُحاصرين. والاستراتيجية العسكرية السورية، التي تستهدف عمداً المدنيين من خلال القصف الجوي العشوائي والبراميل المتفجرة وأساليب الاستسلام أو الموت جوعاً، استراتيجية غير مقبولة.

وما زالت السلطات السورية تصدر الإمدادات الطبية من القوافل الإنسانية، وفرض العراقل الإدارية التي تحول دون توزيع المعونة توزيعاً فعالاً. ونرحب بفتح معبر على الحدود السورية - التركية في آذار/مارس، لكن هناك ما لا يقل عن سبعة معابر حدودية التي يمكن فتحها أو استخدامها على وجه أفضل. وينبغي أن يتم ذلك الآن. ونظام الأسد هو الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن معالجة الحالة الإنسانية المأساوية في سوريا، لكن هناك قرائن دامغة على عدم امتثاله للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). وإذا استمر هذا الأمر، فسيتعين على المجلس اتخاذ تدابير أخرى.

لقد سمع المجلس مؤخراً عن ارتكاب المزيد من الجرائم الفظيعة في سوريا. ولا يزال من الأهمية بمكان أن يُساءل المسؤولين عن هذه الجرائم - بمن في ذلك الجرائم الواردة في تقرير سيزار - كما تدين أستراليا الأعمال الإرهابية التي تقترفها الجماعات الجهادية "الدولة الإسلامية في العراق والشام"

كما يجب على من يعملون مع رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس في حكومتيهما أن يؤيدوا عملية السلام بإبداء ضبط النفس، لا سيما خلال الفترات العصبية. ونحث الجانبين على الامتناع عن اتخاذ الإجراءات أو الإدلاء بالتصريحات التي توجج التوترات في الميدان. وأي حكومة وحدة فلسطينية يجب أن تتقيد بمبدأ نبذ العنف وتقبل الالتزامات السابقة التي تعهد بها الفلسطينيون، لا سيما فيما يتعلق بحق إسرائيل في الوجود. وجميع الهجمات بالصواريخ على إسرائيل انطلاقاً من غزة يجب أن تتوقف.

إن المنافع الاقتصادية والأمنية التي سيعود بها اتفاق السلام على الجانبين منافع كبيرة. وعلى النقيض من ذلك، فإن عواقب فشل المفاوضات ستكون مدمرة. والتوصل إلى حل عادل ودائم على أساس وجود دولتين لا يزال يخدم المصالح الأساسية للطرفين والمنطقة قاطبة. ونحث الجانبين على عدم الالتئام بتبادل اللوم، بل ينبغي أن يواصل إبداء شجاعتهم السياسية لكيلا تذهب سدى الجهود الجبارة التي بُذلت حتى اليوم.

لقد دخل الصراع السوري الآن عامه الرابع. ونصف سكان سوريا تقريباً بحاجة إلى المساعدة؛ وشُرِّدَ منهم الثلث بينما فر ٢,٧ مليون نسمة لاجئين إلى البلدان المجاورة. وفي الأسبوع الماضي، زارت وزيرة الخارجية في أستراليا الأردن ولبنان لترى في عين المكان الحالة المأساوية للاجئين جراء هذا الصراع. وأعلنت عن زيادة ما تخصصه أستراليا من مساعدات للاستجابة الإنسانية تستهدف بالتحديد الأطفال اللاجئين السوريين، الذين يشكلون نصف عدد السكان اللاجئين السوريين.

وينبغي التوصل إلى حل سياسي على وجه الاستعجال، وقد قدم الممثل الخاص المشترك الإبراهيمي اقتراحات مناسبة للغاية بشأن الكيفية التي ينبغي إجراء المفاوضات بها. غير أن رفض نظام الأسد مناقشة الانتقال الموازاة مع المحادثات بشأن الأمن - مثلما اقترح الإبراهيمي - يثبت أنه لا يهتم بإجراء

الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، على إحاطته الإعلامية.

تنظم مناقشة اليوم في الوقت المناسب، إذ أن الشرق الأوسط يمر بمرحلة حاسمة في تاريخه المعاصر، تتسم بمآزق في عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية واشتداد الاقتتال في سوريا، وتقلب الحالة السياسية والأمنية في لبنان. وسأتناول المسألة الفلسطينية أولاً.

إن عملية السلام تعاني حالة من الجمود بعد تسعة أشهر من المفاوضات تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية. ولم يتمكن الإسرائيليون والفلسطينيون من الاتفاق على مبادئ المفاوضات. وعملية التفاوض تتطلب إيجاد بيئة سياسية مواتية واتخاذ تدابير تزيد من الثقة المتبادلة. وجهود إحلال السلام لن تؤتي أكلها إذا استمرت أنشطة الاستيطان، واستمر الحصار على غزة، واستمر الجدار الفاصل في ابتلاع الأراضي الفلسطينية. ومن المشروع تماماً أن نتساءل كيف سيبنى الفلسطينيون دولتهم المقبلة إذا استمرت إسرائيل في تغيير البيانات الديموغرافية في الميدان من خلال انتهاك مبادئ القانون الدولي، وواجباتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتزاماتها الدولية.

إن توغلات الشرطة والجماعات المتطرفة الإسرائيلية مؤخراً في حرم المسجد الأقصى، فضلاً عن محاولات فرض السيادة الإسرائيلية على المواقع المقدسة، يمكن توجج التوترات وتقوض عملية الحوار بين إسرائيل وفلسطين وتزعزع المنطقة برمتها. وناشد إسرائيل والسلطة الفلسطينية التحلي بضبط النفس في بيانتهما وتفادي الأعمال الانفرادية التي قد تقلل من فرص مواصلة عملية السلام. ونحث الطرفين على استئناف الحوار. ونرحب بجهود السيد جون كيري، وزير الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية، لتشجيع الطرفين على التوصل إلى

و"جبهة النصر"، ومشاركة المقاتلين الأجانب، بمن فيهم من حزب الله اللبناني، في هذا الصراع. ولا مكان للمتطرفين في مستقبل سوريا. ونشيد بالمنسقة الخاصة كاخ وفريقها على ما يقومون به لمساعدة سوريا على الوفاء بالتزاماتها بإزالة أسلحتها الكيميائية. ولا بد أن يتم الوفاء بالموعد النهائي المحدد في ٣٠ حزيران/يونيه. وبعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي أذن لها اليوم بتقصي الحقائق بشأن احتمال استخدام الكلورين في سوريا، يجب السماح لها بالحصول على كل ما تحتاج إليه.

إن زيارة وزيرة الخارجية الأسترالية إلى لبنان والأردن في الأسبوع الماضي أكدت مجدداً دعمنا القوي للغاية للبلدين اللذين يواجهان تحديات إنسانية وأمنية كأداء بصورة متزايدة، كنتيجة مباشرة للأزمة السورية. وفي الشهر الماضي، عبر اللاجيء المليون إلى لبنان - أي ما يشكل زيادة هائلة بنسبة ٣٠٠ في المائة مقارنة مع ما كان عليه الحال قبل ثلاثة أعوام. كما نشيد بالعراق وتركيا ومصر على استقبالها للاجئين السوريين؛ ولا بد من تقديم الدعم الدولي إلى جميع هذه البلدان بغية مواجهة العبء. وخلال زيارة وزيرة الخارجية بيشب، شجعت لبنان على مواصلة سياسته المتمثلة بالنأي بنفسه عن الصراع السوري. ونرحب بتشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة في شباك/فراير، مما شكل خطوة حاسمة لتحقيق الاستقرار السياسي في البلد. وسيكون من المهم على نحو حيوي أن ينتخب البرلمان اللبناني رئيساً قبل ٢٥ أيار/مايو، على النحو المقرر، وأن يكون بمقدور الرئيس المقبل مواصلة جهود الرئيس سليمان لتوحيد جميع اللبنانيين والعمل كقوة للاستقرار خلال هذه الأوقات العصيبة بصورة مروعة.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. كما أود أن أشكر السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في

وأختتم بياني بالتطرق إلى الوضع في لبنان. ففي الأشهر الأخيرة، شهد ذلك البلد دوامة من العنف وسلسلة من الهجمات الإرهابية. وهذه علامة مقلقة للغاية للأثر المتنامي للأزمة السورية على أمن لبنان واستقراره. وتشاد تدين بشدة كل تلك الهجمات الإرهابية. وتدفع أعداد كبيرة من اللاجئين من سوريا إلى لبنان، بما يقارب مليون لاجئ بالفعل، يعوق بشدة قدرة هذا البلد على تلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين. وإذ نثني على سخاء السلطات اللبنانية، فإننا نحث المجتمع الدولي برمته على مضاعفة جهوده لتقديم مساعدة كبيرة إلى لبنان، بما يمكنه من تحسين مرافقه لاستقبال اللاجئين.

وثمة حاجة للتماسك الاجتماعي والتوافق بين كل الأطراف الفاعلة السياسية في لبنان من أجل استعادة مؤسسات الدولة وإعادة إرساء النظام والأمن. ونشجع كل أصحاب المصلحة المعنيين في لبنان على إظهار وحدتهم في مواجهة الأنشطة الإرهابية والمضني قدماً انطلاقاً من التقدم المشهود الذي تحقق مؤخراً بتشكيل حكومة جديدة.

إن احترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه أمر بالغ الأهمية لمساعدة البلد على الاستقرار. ولتحقيق تلك الغاية، ندعو لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بالكامل.

الأمير زيد رعد زيد الحسين (الأردن): أود بداية أن أشكر السيد روبرت سيرري على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها هذا الصباح.

تمر الجهود المبذولة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط بمرحلة في غاية الحساسية مردها إلى عدم إحراز أي تقدم ملموس في المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، بل وجمود تلك المفاوضات، وذلك بالرغم من الجهود المكثفة والمتواصلة والمشكورة التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية والأطراف الدولية المؤثرة.

اتفاق شامل. ونأمل أن يواصل جهوده للوساطة بغية كفالة استئناف المفاوضات.

وعلاوة على ذلك، من الضروري تماماً إشراك شركاء آخرين ممن لهم تأثير على الأطراف، لا سيما الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، اللذين يمكن أن يساعدوا على المضي بالعملية قدماً. لقد ظلت القضية الفلسطينية على جدول أعمال الأمم المتحدة طيلة أكثر من ٦٦ سنة، والشعب الفلسطيني لا يري أي بريق من الأمل في الجهود المبذولة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والتمكن من ممارسة حقه السيادي على أراضيه داخل حدوده لما قبل حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وفي الختام بشأن ذلك الموضوع، ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة مشاركته في إنقاذ عملية السلام ودعم حل الدولتين، اللتين تعيشان جنباً إلى جنب استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ ومبادئ مدريد، لا سيما الأرض مقابل السلام؛ وخارطة الطريق؛ والاتفاقات السابقة التي تم إبرامها بين الطرفين، ومبادرة السلام العربية. فيما يتعلق بالحالة في سوريا، فإننا نأسف لتزايد العنف بصورة مقلقة يوماً بعد يوم، ولأن الأطراف لا يمكنها الدخول في عملية حوار سياسي تفضي إلى عودة السلام. وقرابة ١٠ ملايين سوري، حوالي نصف سكان البلد، يحتاجون للمساعدة الإنسانية. ولا يزال أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ سوري محاصرين في مناطق تسيطر عليها الحكومة وما يزيد على ٤٥ ٠٠٠ آخرين في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون. ولقي أكثر من ١٣٦ ٠٠٠ شخص حتفهم إلى جانب سقوط الآلاف من الجرحى والمصابين منذ بدء النزاع. وعلى مجلس الأمن أن يضطلع بدور حاسم في تسوية هذا الصراع، ونطالب بالتنفيذ الكامل للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) للتمكين من الوصول الآمن وبلا عوائق للمساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة للمساعدة في تخفيف معاناة السكان المدنيين في المدن المحاصرة.

وفي الشهر الماضي، اجتمع وفد برئاسة منظمة التعاون الإسلامي، ضم رئيس المجموعة العربية ورئيس حركة عدم الانحياز ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إلى جانب المراقب الدائم لدولة فلسطين وممثل مصر الدائم وأنا، مع رئيس المجلس لتسليمه رسالة والإعراب عن انشغالنا العميق ومتابعة الرسالة التي سبق أن أرسلتها المجموعة العربية للمجلس بشأن هذا الموضوع. وإذ نؤكد اليوم على كل ما جاء في هاتين الرسالتين، فإنني لن أخوض في التفاصيل بالكلمة.

وسوف أقصر على ذكر الملامح الرئيسية للانتهاكات الأوسع نطاقاً من جانب السلطات الإسرائيلية. وهذه تتكون من الحفريات غير المشروعة والمتعدية على جانبي الأسوار المحيطة بالمدينة القديمة؛ والاستخفاف الصارخ بالقرارات التي اتخذتها لجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومجلسها التنفيذي؛ وعرقلة عمل بعثة الرصد التي أوفدها المنظمة إلى المدينة القديمة، وترميم أجزاء من جدران المسجد الأقصى بدون موافقة الجانب الأردني - وسوف أعود لهذه النقطة لاحقاً، وعمليات الاقتحام المنتظمة من جانب السياسيين والمستوطنين والمتطرفين اليمينيين الإسرائيليين - كما ذكرت آنفاً - في ساحة المسجد الأقصى، وذلك فضلاً عن مناقشة عقدت في الكنيست مؤخراً بهدف فرض السيادة الإسرائيلية على مجمع المسجد الأقصى.

إننا نشارك العالم العربي والأمة الإسلامية في التنديد بتلك التصرفات غير المسؤولة والاستفزازية. ونشعر بالارتياح أيضاً لأن كل بلد في الأسرة الدولية تقريباً يشاطرننا القلق العميق إزاء تلك التطورات، ونرحب بإجراءاتها الداعمة في هذا الصدد. وقد تكلم السفير منصور باستفاضة معبراً عن الموقف الفلسطيني بهذا الشأن، بالنظر إلى أن الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، لا تزال تحت الاحتلال العسكري

إن التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية، جوهر الصراع في المنطقة، على أساس حل الدولتين هو مصلحة استراتيجية إقليمية ودولية. والفشل في ذلك سيعرض جميع دول المنطقة وشعوبها، التي يزداد شعورها بالإحباط، إلى موجات جديدة وغير مسبوقه من التوتر والعنف. وسيكون لهذا الفشل عواقب وخيمة، ليس على المنطقة فحسب، بل وعلى السلم والأمن الدوليين.

لا بد من تكثيف الجهود الدولية للعمل على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشرقية، على خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، استناداً إلى حل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. ويمثل تحقيق ذلك، في ذات الوقت، مصلحة أردنية عليا، مع تأكيدنا على أهمية أن تراعي أي اتفاقات خاصة بقضايا الوضع النهائي المصلحة، أو المصالح، الأردنية العليا.

(تكلم بالإنكليزية)

أود الآن أن أوضح لماذا كانت الإجراءات الأخيرة لقياديين يمينيين أعضاء في الحكومة الإسرائيلية، وفي الكنيست الإسرائيلي، بشأن المواقع الإسلامية في ساحة المسجد الأقصى والحرم الشريف، فضلاً عن المواقع المسيحية في المدينة القديمة، تمثل تحدياً وتهديداً للأردن، وللسلم والأمن في المنطقة المباشرة وخارجها.

خلال السنوات القليلة الماضية، دأبت العناصر الأكثر تطرفاً في الحركة اليمينية الإسرائيلية على تحدي الوضع القائم فيما يتعلق بمجمع المسجد الأقصى. ولم يكن اقتحامها المنتظم للحرم، الذي تزداد وتيرته مع الأعياد والمناسبات الدينية، حالياً من الاستفزاز التهديد. وعلاوة على ذلك، فإن عمليات الاقتحام هذه تزداد ضراوة، وإذا استمرت على هذا المنوال، سوف تدفع الوضع في كل أرجاء ساحة المسجد الأقصى إلى أزمة هائلة.

عدا عن كفالة سلامة وأمن الموقع. ويشكّل ذلك التزاماً أكثر من كونه حقاً، ويجب الوفاء به دون المساس بممارسة الشعائر الدينية وشؤون إدارة الأوقاف.

وتنص الفقرة ٢ من المادة ٩ من معاهدة السلام الإسرائيلية - الأردنية على الدور الخاص الذي تضطلع به المملكة الأردنية الهاشمية. وتفرض المادة ٥ من اتفاقية لاهاي المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح - مع العلم بأن إسرائيل طرف فيها - التزاماً واضحاً على هذا البلد بدعم "السلطات الوطنية المختصة في حماية ممتلكاتها الثقافية والحفاظ عليها". وأود أن أوضح بعض النقاط في ذلك الصدد. أولاً، لقد كانت الأوقاف الأردنية تمثل السلطة الوطنية عند احتلال القدس الشرقية، وهي ما تزال كذلك على نحو مستمر منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧. ثانياً، تقوّض أعمال إسرائيل ممارسة السلطة الوطنية لدورها في الحفاظ على المسجد الأقصى عن طريق السماح بالتوغلات والانتهاكات من جانبها. وبطبيعة الحال، فقد هدف مشروع القرار الذي جرت مناقشته في الكنيست الشهر الماضي بشأن تمديد السيادة، إلى إلغاء غير شرعي للدور الذي تضطلع به السلطة الوطنية بصفتها الوصية على تلك الممتلكات الثقافية.

وعلاوة على ذلك، فقد كرر الاتفاق الذي تم التوقيع عليه في آذار/مارس ٢٠١٣ من قبل جلالة الملك عبد الله الثاني والرئيس محمود عباس التأكيد على مركز صاحب الجلالة، بصفتها الوصي على الأماكن المقدسة في مدينة القدس. ويتمتع صاحب الجلالة - بموجب ذلك الاتفاق - بالحقوق الكاملة في بذل جميع الجهود القانونية الكفيلة بحماية الأماكن المقدسة في القدس، بما في ذلك حرم المسجد الأقصى وقبة الصخرة وجميع المساجد والمباني والساحات والجدران، وكل ما هو فوق وتحت أراضي ممتلكات الأوقاف ذات الصلة بالمسجد الأقصى، فضلاً عن الكنائس القائمة في مدينة القدس القديمة، بما في ذلك كنيسة القيامة.

الأجنبي. وناشد الزملاء الاستماع إلى كلماته بكل الاهتمام. ولكنني أود أن أشرح كيف تشكل تصرفات اليمين الإسرائيلي المتطرف تهديداً مباشراً للمصالح الأردنية أيضاً. كيف ذلك؟

يندرج مجمع المسجد الأقصى، مع كنيسة القيامة، تحت الوصاية والحماية الأردنية. وأي أعضاء في المجلس سبق لهم زيارة أي منهما لا بد أنهم شاهدوا موظفين أردنيين يعتنون بهذين الموقعين.

ويقينا، فقد حافظنا عليها منذ عام ١٩٢٤، عند إنشاء وصاية المملكة الهاشمية على الأماكن المقدسة. وفي الوقت الراهن، فإن جلالة الملك عبد الله الثاني، هو الوصي والقائم على رعاية المواقع الإسلامية والمسيحية المقدسة في مدينة القدس القديمة.

وكما أشرنا مراراً وتكراراً، فإن القدس الشرقية ما تزال أرضاً محتلة بموجب القانون الدولي. وقد أكدت محكمة العدل الدولية على ذلك. وشددت المحكمة أيضاً في الفقرة ٧٨ من فتاها الصادرة في عام ٢٠٠٤ - واستناداً إلى قرارات هذا المجلس - على الكيفية التي ينطبق بها القانون الإنساني الدولي على القدس الشرقية، علاوة على انطباقه على بقية الأرض الفلسطينية المحتلة.

إن إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة أيضاً، بموجب المادة ٥٦ من قواعد لاهاي لعام ١٩٠٧، الذي يشمل إحدى قواعد القانون الدولي العرفي الراسخة بشأن التعامل مع المؤسسات الدينية بوصفها ملكية خاصة حتى وإن كانت مملوكة للدولة. وعليه، فإن الحقوق المستمدة من الملكية الخاصة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك حق الحائز على تلك الحقوق، تنطبق على إدارة الأوقاف الأردنية في هذه الحالة، فيما يتعلق بإدارة ممتلكاتها دون تدخل من السلطة القائمة بالاحتلال. وعليه، فإنه لا يجوز لإسرائيل التدخل في أي جانب من جوانب إدارة شعائر العبادة في المسجد الأقصى،

غير أن تلك الفرصة آخذة في التآكل. ويحق للإسرائيليين والفلسطينيين أن يتمتعوا بحياة يعمها السلام والأمن والسلامة في بيوتهم. ولا يسعنا السماح بحدوث مزيد من تصعيد العنف وإراقة الدماء والمآسي الإنسانية في منطقة تعاني سلفاً من الاضطراب الشديد. وإنه لمن مصلحة الإسرائيليين والفلسطينيين معا العودة إلى طريق التفاوض. ونكرر دعوتنا للطرفين إلى ممارسة أقصى مستويات ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أو أعمال عنف من شأنها أن تزيد من تفاقم هذه اللحظة الشديدة الحساسية والصعوبة. وينبغي لكلا الطرفين إبداء أقصى قدر من الإرادة والقيادة السياسيتين.

ويعرب وفد بلدي عن شعوره ببالغ القلق إزاء الإذن الصادر مؤخراً بشأن بناء مستوطنة جديدة في الخليل. وينبغي أن يكف كلا الطرفين فوراً عن جميع الأنشطة المتعلقة بتوسيع المستوطنات وهدم المنازل، علاوة على الامتناع عن جميع أعمال التحريض والعنف. ويساورنا شعور بالغ بالقلق أيضاً إزاء الاضطرابات التي حدثت مؤخراً في الحرم الشريف/جبل الهيكل لكونه موقعا مقدسا لدى المسلمين واليهود على حد سواء. ويجب على الجانبين إبداء المسؤولية وبذل قصارى جهدهما من أجل الحيلولة دون حدوث مزيد من التصعيد في الحالة. ويجب السعي إلى تسوية جميع المسائل المعلقة عن طريق الحوار بين الطرفين.

تدين ليتوانيا الهجمات التي تشن على الأراضي الإسرائيلية من قطاع غزة، بما في ذلك الهجمات التي شنت خلال أعياد الفصح المسيحي واليهودي على حد سواء. وعلى أساس من المصالحة المبرمة بين الفصائل الفلسطينية، فإنه يجب على حماس أن تؤيد تماماً المبادئ التي وضعتها المجموعة الرباعية، فضلا عن نبذ العنف والتقييد بالاتفاقات السابقة والاعتراف بحق إسرائيل المشروع في البقاء.

وإذ أنتقل إلى الحالة في سوريا، فلا يسعني إلا أن أشير إلى تقرير الأمين العام الصادر مؤخراً (S/2014/295) عن تنفيذ

وما لم يوضع حد للتهديد الذي يتعرض له حرم المسجد الأقصى من قبل حركة اليمين المتطرف، فإن ذلك لن يؤدي إلى إثارة أزمة على نطاق واسع مع العالم الإسلامي، وفي أجزاء من العالم المسيحي فحسب، بل إنه يشكل تهديدا وتحديا مباشرين - لأحد البلدين اللذين أبرمت معهما إسرائيل معاهدة سلام. وعليه، يجب وقف تلك الإجراءات وأعمال التحريض بشكل نهائي ومستديم لما فيه مصلحة منطقة بأسرها لم تعد قادرة على تحمّل أزمات أخرى، خاصة وأن هذه الأعمال ليست شيئا آخر سوى الأزمة نفسها. بل ستكون أزمة بالنسبة لجميع البلدان الأخرى، ويجب علينا بذل كل ما بوسعنا من أجل منع حدوثها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل ليتوانيا.

السيدة كازراغيني (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية) أود أن أشكر المنسق الخاص المعني بعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد روبرت سري، على إحاطته الإعلامية.

تؤيد ليتوانيا البيان الذي سيديلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

أود أن أبدأ بعملية السلام في الشرق الأوسط. ففي المرة الأخيرة التي تكلمنا فيها، حث وفد بلدي - شأنه في ذلك شأن جميع الموجودين حول هذه الطاولة - الطرفين على اغتنام الفرصة النادرة التي أتاحتها الجهود الدؤوبة لوزير خارجية الولايات المتحدة، كيري من أجل مواصلة السير بحزم على طريق المفاوضات، والامتناع عن أية تصرفات أو أعمال من شأنها أن تلحق الضرر بالفرصة التاريخية المتاحة للتوصل إلى اتفاق يؤدي إلى حل الدولتين وتوفر له مقومات البقاء، ويعيش فيه سكان كلتا الدولتين في سلام وأمن على نحو يمهّد الطريق لإقامة العلاقات الاقتصادية وغيرها من التبادلات الأخرى التي تعود بالنفع على الجميع - الإسرائيليين والفلسطينيين، وجيرانهم فضلا عن بقية العالم.

خضم الحرب وفي ظل أشد الظروف الإنسانية قسوة، فإنما في ذلك استهزاء بالشرعية ومسخرة بالانتخابات نفسها. وهل بوسع أي كان أن يتصور إنشاء مراكز للاقتراع في حلب وحمص أو في أي من المدن والبلدات والقرى السورية تحت تهديدات جديدة وخطيرة للأرواح البشرية، أو في أي من المواقع الأخرى التي يتعذر الوصول إليها بسبب الحصار؟ ومن يستطيع أن يتصور إمكانية إنشاء مراكز الاقتراع في الأماكن التي تعذر فيها وصول الغذاء والضروريات الإنسانية الأساسية على مدى أشهر عديدة؟ ثم ماذا عن أصوات اللاجئين والأشخاص المشردين، الذين بلغت أعدادهم نحو ٩ ملايين نسمة؟

وعلاوة على ذلك، فإن هذه الانتخابات تتعارض بوضوح مع نص وروح بيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/523، المرفق). أعرب الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، السيد الأخضر الإبراهيمي، عن بالغ قلقه إزاء تأثير هذه الانتخابات على فرص استئناف محادثات جنيف.

ثانياً، تتعهد كل دولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية بعدم استعمال الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك المواد الكيميائية السامة وسلاتها، تحت أي ظرف من الظروف. يشكل الاستخدام المزعوم لغاز الكلور ضد الشعب السوري انتهاكاً لذلك الالتزام، ويثير موضوع المساءلة. ويجب التحقيق في القضية على وجه السرعة تحقيقاً شاملاً. كما يساور ليتوانيا القلق إزاء التقارير الأخيرة عن حالات تضارب في عملية إزالة الأسلحة الكيميائية، ما قد يشير إلى أن السلطات السورية قد أبتت على بعض القدرة على نشر الأسلحة الكيميائية. وهذا الأمر أيضاً يجب التحقيق فيه وتوضيحه.

وأود أيضاً أن أقول بضع كلمات عن الآثار الخطيرة والبالغة الضرر التي ترتبت عن آثار الأزمة في سوريا على جيرانها. ففي لبنان، على سبيل المثال، أصبح إطلاق النار، والقصف، وعمليات التوغل الجوي في منطقة حدوده مع سوريا، فضلاً

القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) من قبل كلا الطرفين أو فشلهما في ذلك. وقد لاحظ الأمين العام بوضوح أن المدنيين لا يتمتعون بالحماية، وأنه لم يطرأ أي تحسن على ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى من هم في أشد الحاجة إليها.

وما تزال الأطراف المتحاربة في سوريا، بل النظام السوري على وجه الخصوص، تواصل انتهاك اتفاقيات جنيف والقانون الإنساني الدولي والحقوق الإنسانية للشعب السوري، بما في ذلك الحق في الحياة، بوصفه أهم الحقوق. وما زال وصول المساعدات الإنسانية متقطعاً، في حين لا يزال سوء التغذية على أشده. وفي الوقت نفسه ما تزال جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية - التي ترتكب الحكومة السورية معظمها - في تصاعد مستمر، في حين تتواصل أعمال القصف الجوي بالقنابل وفرض الحصار واستخدام البراميل المتفجرة بصورة وحشية بلا هوادة، وتسبب المزيد من الدمار والمعاناة والوفيات بين السكان المدنيين. وفي غضون ذلك تسود ممارسات الإفلات من العقاب أيضاً.

ويكشف الاجتماع الذي عقده المجلس مؤخراً بصيغة آريا بشأن ما يسمى "تقرير قيصر" عن وقائع مروعة وأعمال تعذيب على نطاق مهول، إلى جانب حملة تجويع ينفذها النظام السوري. ولا يسع المجلس أن يظل صامتاً إزاء تلك الحالة الإنسانية. ولا يسعه أيضاً تجاهل استمرار سوريا في عدم الامتثال للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). ذلك أن التناهي عن العنف والإفلات من العقاب إنما يوكد مزيداً من العنف والإفلات من العقاب. وقد عانى الشعب السوري وتكبد خسائر فادحة بالفعل، وقد آن وأوان العمل. ويجب أن نستخدم الأدوات المتاحة لنا لتوجيه رسالة مفادها أنه لا مجال للإفلات من المساءلة والعدالة. وتتمثل إحدى تلك الأدوات في إحالة الحالة السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. وأود أن أتناول مسألتين أخريين متصلان بسوريا.

أولاً، فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية، فإن إجراءها في حزيران/يونيه في بلد لم تُجر فيه انتخابات حقيقية مطلقاً، وفي

حل دائم للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ومن ثم، فإننا نؤكد من جديد دعمنا الكامل للجهود التي تبذلها الإدارة الأمريكية، ونحث كلا الطرفين على الاستمرار في المشاركة في هذه العملية، الهادفة إلى إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة، ومستقلة وديمقراطية وملتصدة جغرافياً وقابلة للبقاء، تعيش في سلام وأمن جنباً إلى جنب مع إسرائيل، على أن تكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين.

ما فتئت لكسمبرغ تدعو، مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، إلى المصالحة بين الفصائل الفلسطينية تحت قيادة الرئيس محمود عباس. فالمصالحة وحدها هي التي يمكن أن تحسن قدرة اتفاق السلام المستقبلي على الاستمرار، وتكفل وحدة الدولة الفلسطينية التي تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة. ويحدونا الأمل في أن تمكن المصالحة من إجراء الانتخابات الوطنية في أقرب وقت ممكن وتكفل شرعية المؤسسات الفلسطينية الديمقراطية.

ونرحب بالتزام الرئيس عباس باحترام مبدأ عدم العنف، ودعم حل الدولتين، وتنفيذ جميع الاتفاقات والالتزامات المبرمة في السابق، بما في ذلك الاعتراف بحق إسرائيل المشروع في الوجود. في ذلك السياق، نرحب بالعبارات الواضحة التي أدان بها الرئيس عباس أول أمس المحرقة، واصفاً إياها بأنها أبشع جريمة ضد الإنسانية في العصر الحديث. وحقيقة أن الرئيس عباس يظل مسؤولاً ومسؤولية كاملة عن عملية التفاوض، ولديه ولاية للتفاوض باسم جميع الفلسطينيين وبالنيابة عنهم، هي التي تضمن إمكانية استمرار مفاوضات السلام التي ينبغي أن تستمر. ينبغي ألا تذهب سدى الجهود الكبيرة التي بذلت في الأشهر القليلة الماضية. لا بد من استئناف المفاوضات من أجل وضع حد للاحتلال وتنفيذ حل الدولتين.

وأنتقل الآن إلى الحالة في سوريا. نحن على اقتناع راسخ بأن الحل السياسي هو الحل الوحيد للتراجع السوري.

عن تحركات المقاتلين والمعدات الحربية بين البلدين، جزءاً من واقع الحياة اليومية. ومع ذلك يبقى لبنان، بحلم، أبوابه مفتوحة أمام اللاجئين من سوريا الذين يبلغ عددهم الآن المليون. يحتاج لبنان إلى الدعم السياسي والمساعدة من جانب المجتمع الدولي. لدى حكومة رئيس الوزراء تمام سلام، التي شكّلت في شباط/فبراير، الكثير لتتعامل معه هذا العام، بما في ذلك عقد انتخابات هذا العام في إطار زمني مقرر. ونكرر نداءنا لجميع الأطراف في لبنان إلى الانضمام إلى سياسة النأي بالنفس عن النزاع السوري، والتقييد بإعلان بعداء، والحفاظ على الحوار الوطني. ويظل الدعم الإجماعي القوي من جانب مجلس الأمن للبنان ذا أهمية حيوية للمحافظة على سيادته وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية):
أود أن أشكر المنسق الخاص المعني بعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد روبرت سري، على إحاطته الإعلامية.

تؤيد لكسمبرغ تأييداً تاماً البيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

تمر عملية السلام في الشرق الأوسط بمنعطف حرج. فالمستوطنات آخذة في الاتساع، في انتهاك للقانون الدولي، والحالة الإنسانية في قطاع غزة آخذة في التدهور، وتزايد التصريحات الاستفزازية التي يطلقها المتطرفون من جميع الجوانب. والهجمات بالقذائف على إسرائيل مستمرة؛ وتتنامي التوترات حول الحرم الشريف/جبل الهيكل، وفي الآونة الأخيرة، حول كنيسة القيامة في القدس الشرقية؛ ويتواصل العنف من جانب المستوطنين، الذين يفلتون في الغالب من العقاب.

بعد تسعة أشهر من المحادثات لم يتسن التوصل إلى اتفاق، ولا حتى التوصل إلى إطار للمفاوضات على اتفاق الوضع النهائي. بيد أن المحادثات ينبغي ألا تتوقف. يعلم الجميع أن الحوار وحده هو الذي سيمكن من التوصل إلى

والأطفال البالغ عددهم ٥,٥ مليون الذين يتهددهم خطر أن يصبحوا جيلاً ضائعاً؛ والمسؤولون السوريون الذين دأبوا على إزالة الإمدادات الطبية من قوافل المتجهة إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. وقد وُصِف ذلك الحرمان من المساعدة الطبية الموجهة للسكان المدنيين بأنه تعسفي وغير مبرر في تقرير الأمين العام الأخير، الذي سناقشه غدا في المشاورات مع السيدة فاليري آموس.

في القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، أعرب المجلس عن عزمه على اتخاذ تدابير إضافية في حالة عدم الامتثال للقرار. سيتعين علينا أن نستخلص النتائج الضرورية، انطلاقاً من التزامنا بالمسؤولية، ومصداقيتنا، وسلطة القرارات الملزمة الصادرة عن مجلس الأمن. ويجب أيضاً أن نصر على الإزالة التامة لبرنامج الأسلحة الكيميائية السورية. يساور لكسمبرغ قلق جدي إزاء الادعاءات الجديدة باستخدام المواد الكيميائية، بخاصة في بلدة كفر زيتا، بالقرب من حماة، في ١١ نيسان/أبريل، عندما ألقىت براميل مملوءة بالكلور على المدنيين، بمن فيهم الكثير من الأطفال. سوف تشكل هذه الادعاءات الجديدة المتعلقة باستخدام العوامل الكيميائية، إن تأكدت، انتهاكا خطيرا للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) واتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبالتالي، لا بد أن تقوم بعثة التحقيق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي أعلن عنها اليوم، بإلقاء بعض الضوء على الادعاءات في أقرب وقت ممكن.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً اعتقادنا القوي بأن مرتكبي الجرائم البشعة التي ترتكب في سوريا منذ آذار/مارس ٢٠١١ سوف يقدمون للمساءلة

ولقد حان الوقت أخيراً لإحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. يجب إعمال العدالة، ويجب وضع حد لتلك الجرائم التي لا يتصورها العقل.

ولكن كيف يمكننا الوصول إليه بينما السلطات السورية ترجئ مسألة الانتقال السياسي إلى ما لا نهاية؟ كيف يمكننا أن نتوصل إليه بينما الرئيس الأسد يواصل بوحشية سياسة الأرض المحروقة التي يتبناها، وعينه على الانتخابات الرئاسية المقبلة، تلك الانتخابات التي وصفها الأخضر الإبراهيمي محقاً بأنها لا تتفق مع عملية جنيف؟ إن القائد الملتزم بالسعي إلى إيجاد حل سياسي لا يضع ممثلي المعارضة في قائمة الإرهابيين، ويصادر ممتلكاتهم، أو يهدد أفراد عائلاتهم ويرمي بهم في السجن لتعذيبهم. القائد الملتزم بالسعي إلى إيجاد حل سياسي لا يستمر في هجومه العسكري القاتل، مستخدماً كل ما لديه، فيقصف المدنيين، ويجوِّع شعبه، النساء والأطفال. القائد الملتزم بالسعي إلى إيجاد حل سياسي لا يسعى لإعادة انتخابه في انتخابات صورية ونصف السكان مشردون أو لاجئون.

من أجل احترام القانون الإنساني الدولي في سوريا، قدم القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) الذي اتخذناه قبل شهرين، مجموعة من المطالب الواضحة جداً. فقد طلب الإنهاء الفوري للهجمات العشوائية على المدنيين، مثل القصف الجوي، واستخدام البراميل المتفجرة؛ وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية فوراً إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها، بما في ذلك جميع خطوط المواجهة والحدود، وبأقصر الطرق؛ وإزالة العقبات البيروقراطية التي تعوق تقديم المعونة. استناداً إلى أول تقريرين شهريين للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، هناك شيء واحد فقط واضح، ألا وهو أن أطراف الصراع، بخاصة السلطات السورية، لم تستجب لمطالب مجلس الأمن. والدليل على ذلك هو استمرار وتكثيف الهجمات بالبراميل المتفجرة على المدنيين؛ ووجود نحو ٢٤٢ ألف شخص ما زالوا تحت الحصار؛ والأشخاص البالغ عددهم ٣,٥ مليون شخص الذين لا يزالون يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها، ولا يتلقون سوى كميات قليلة ومتقطعة من المعونة؛

تشكل أساسا واقعا لتحقيق السلام بين فلسطين وإسرائيل، وكذلك لتحقيق المصالحة بين الأمتين العربية واليهودية. وكلا الطرفين سيران على مسار السلام نفسه، لذلك ينبغي لهما أن يعملوا معا للصالح العام، عن طريق إظهار الصبر والثبات اللذين سوف يؤديان بهما في نهاية المطاف إلى إرساء أرض السلام.

ثالثا، بخصوص الشجاعة اللازمة لاتخاذ قرارات سياسية صعبة، فإن التحولات والانعطافات في عملية السلام في الشرق الأوسط تمثل درسا هاما، ألا وهو أن محادثات السلام تشبه الكفاح ضد المد والجزر. وعلى المرء أن يدفع إلى الأمام، أو يخاطر بأن يتم دفعه إلى الوراء. يجب بناء السلام؛ فهو لن يُبنى بذاته.

إن محادثات السلام تتطلب جهودا استباقية. والرهان على الوقت ليس خيارا. بالنسبة إلى فلسطين، الاعتراف المتبادل بحق الطرف الآخر في الوجود شرط أساسي هام. ومن الضروري تلبية كل طرف لشواغل الطرف الآخر على نحو متبادل.

بالنسبة إلى فلسطين وإسرائيل، الاعتراف المتبادل بحق كل طرف في وجود الطرف الآخر شرط أساسي هام. ومن الضروري تلبية كل طرف لشواغل الطرف الآخر. مفتاح الحل يكمن في الحاجة إلى تفكير كل طرف من وجهة نظر الطرف الآخر.

والإفراج الفوري في الوضع الراهن عن المعتقلين الفلسطينيين، ووقف بناء المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ورفع الحصار المفروض على غزة، ووقف أعمال العنف ضد المدنيين الأبرياء أمور لا غنى عنها للحفاظ على أجواء مواتية لمحادثات السلام.

في الوقت نفسه، إن المصالحة الداخلية وتحسين الوحدة في فلسطين سوف يساهمان في تحقيق هدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وينبغي لفلسطين وإسرائيل أن تصبحا أكثر استباقا وإيجابية في نهجها تجاه محادثات السلام وعملية السلام.

السيد ليو جياني (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر، سيدي الرئيسة، على ترؤس هذه المناقشة اليوم. وأشكر أيضا المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، سيرى، على إحاطته الإعلامية. لقد استمعت الصين باهتمام إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إسرائيل والمراقب عن دولة فلسطين التي لها مركز المراقب.

إن قضية فلسطين هي قضية مركزية بالنسبة إلى الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن عملية السلام في الشرق الأوسط قد شهدت ما يزيد على ٢٠ عاما من التقلبات، بما في ذلك تقلبات رئيسية صعودا وهبوطا، فقد حافظت على الأمل في السير على طريق السلام. وفي الوقت الحاضر، تواجه مفاوضات السلام بين فلسطين وإسرائيل خيارات حاسمة تتطلب الثقة بالسلام، والصبر والشجاعة من كلا الطرفين.

أولا، بالنسبة إلى الثقة الراسخة بالسلام، أثبت تاريخ الشرق الأوسط المرة تلو الأخرى أن ممارسة سياسة العين بالعين سوف لن تؤدي إلا إلى تعميق الكراهية. ولن يتحقق السلام إلا بتحويل السيوف إلى محاريث.

منذ بدء محادثات السلام في نهاية تموز/يوليه الماضي، ظلت مواقف الطرفين متباعدة والمفاوضات صعبة. ومع ذلك، التقدم نحو السلام هو رغبة الشعب، ويمثل اتجاه حتميا. أما التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض فيمثل الاتجاه الصحيح نحو تحقيق الهدف الصحيح. وفي هذا المنعطف الحرج، يجب على كلا الطرفين تعزيز الثقة والعمل على التهدئة.

ثانيا، من حيث الصبر ومحادثات السلام، إن الجهود الرامية إلى إحراز تقدم في محادثات السلام لا يمكنها أن تحقق نتائج بين عشية وضحاها. وما دام كلا الطرفين يتحركان بحزم نحو التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، فلا بد من إحراز النتائج. ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الأمم المتحدة، ومبادرة السلام العربية، وجميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الأطراف

دائماً باتجاه إجراء محادثات السلام، وتشجع على التوصل إلى تسوية سياسية، وتعمل مع كلا طرفي الصراع على قدم المساواة. وتولي الصين الأهمية للمصالح الشاملة والطويلة الأجل لشعب سوريا، والمحاولات الرامية إلى الحفاظ على السلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. فمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والأعراف الأساسية للعلاقات الدولية توجه الصين في كل عمل من أعمالها. والصين على استعداد لمواصلة دورها البناء في الجهود الآيلة إلى التشجيع على التوصل إلى تسوية سياسية لمسألة سوريا.

السيد مانزي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر، سيدي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة الفصلية المفتوحة التي تتيح للمجلس التفكير في ما حدث خلال الأشهر الثلاثة السابقة في منطقة الشرق الأوسط، بينما نفكر في الطريق الذي سنسلكه إلى الأمام.

واسمحوا لي أيضاً أن أعثم هذه الفرصة لأشكر السيد روبرت سيرى، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

ونشكر أيضاً الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة على بيانيهما.

سأقصر بياني على تناول عملية الشرق الأوسط ولبنان. فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، يصادف اليوم نهاية مدة الإطار الزمني البالغ تسعة أشهر، الذي حُدّد لكي تختتم فيه الأطراف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين. لكنه انتهى بدون إنجازات تذكر؛ بل وحتى انتكاسة بعد المصالحة بين فتح وحماس. ومن الواضح أن الشرط الذي وُضِع لتمديد المفاوضات كان عائقاً أمام كلا الطرفين للمضي قدماً. ومع ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي والوسطاء الآخرين ألا يفقدوا الأمل. فنحن نعتقد أنه ليس هناك بديل للمفاوضات السلمية.

وتولي الصين دائماً الأهمية لمسألة الشرق الأوسط، وهي بذلت جهوداً دؤوبة لتعزيز عملية السلام. فقبل عام واحد، قدّم الرئيس الصيني زي جنبنغ اقتراحاً من أربع نقاط لتسوية قضية فلسطين. فقد شدد على أن التعايش السلمي بين إسرائيل وفلسطين هو الاتجاه الصحيح الذي يتعين سلوكه بغية تسوية المسائل بين فلسطين وإسرائيل؛ ومحادثات السلام تمثل السبيل الواقعي الوحيد للسلام؛ ومبدأ الأرض مقابل السلام أساس هام لتعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط؛ والدعم الدولي أمر هام لضمان إحراز تقدم في محادثات السلام.

إن اقتراح النقاط الأربع يظهر تماماً الإرادة الصادقة للحكومة الصينية، والجهد العملي لتعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط. وستواصل الصين تعزيز محادثات السلام من خلال مختلف القنوات والتدابير في ضوء توطيد مساهمتها لتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

لا يزال الوضع الحالي في سوريا متقلبا. فالشعب السوري ما فتئ عرضة للمعاناة. والعملية السياسية تواجه صعوبات. وتشعر الصين بقلق بالغ، وهي لا تزال ترى أن الحرب ليست خياراً، فالعنف لا يولد سوى الكراهية. الأولوية القصوى لجميع الأطراف السورية تتمثل في وضع مصالح الأمة والبلد فوق كل اعتبار، ووضع حد للعنف والأعمال العدائية في أقرب وقت ممكن، والتشجيع على تنفيذ عملية انتقال سياسية شاملة، وتنفيذ القرارين ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢١٣٩ (٢٠١٤) تنفيذاً شاملاً من أجل التوصل إلى تسوية سياسية مبكرة لمسألة سوريا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستجمع الثقة المعززة، ويثابر على السير في اتجاه التسوية السياسية، ويشجع جميع الأطراف السورية، بروح من بيان جنيف (S/2012/523، المرفق)، على بدء جولة أخرى من المفاوضات بالسرعة الممكنة من أجل التوصل إلى تسوية تتناسب والحالة الخاصة بسوريا، وتبلي شواغل جميع الأطراف. وبالنسبة إلى مسألة سوريا، ما فتئت الصين تدفع

على سيادة لبنان ووحدته واستقراره، فضلاً عن استمرار مؤسسات الدولة وتعزيز الحوار. ومن الأهمية القصوى أن تواصل الأطراف اللبنانية الحفاظ على التزامها بإعلان بعثها وسياسة النأي بالنفس التي ينتهجها لبنان.

السيد باروس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر الوفد النيجيري على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما نُعرب عن امتناننا للإحاطة الإعلامية التي قدّمها السيد روبرت سيربي حول الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

إنّ موقف شيلي إزاء هذه المسألة معروف تماماً. فبلدي، الذي اعترف بدولة فلسطين في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، يدعم الحل القائم على وجود دولتين، وفقاً للمبادئ الواردة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما يشمل قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٧ (١٩٧٣). ونحن نفعل ذلك بهدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، تعيش جنباً إلى جنب في أمن وسلام مع دولة إسرائيل، ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً. واليوم، مع انقضاء فترة الأشهر التسعة المحددة للمفاوضات بين إسرائيل وفلسطين، نرى مجدداً الآمال في التوصل إلى اتفاق في الشرق الأوسط تتلاشى. ويؤسفنا أنّ الأطراف لم تغتنم هذه الفرصة لتعزيز الحوار والثقة المتبادلة. ويساورنا قلق خاص حيال الإجراءات أحادية الجانب وعدد من التدابير التي تهدد السلام. فالبناء المتزايد للمستوطنات فوق أراض فلسطينية، على سبيل المثال، وهو غير قانوني بموجب القانون الدولي، أو زيارات مسؤول إسرائيلي كبير للحرم الشريف، يمكن أن تثير التطرف الطائفي. وبلدنا يأسف لهذه الحوادث أسفاً عميقاً.

وبالنسبة إلى شيلي، يتعين تقاسم مدينة القدس القديمة في إطار مبادئ الوثام والاحترام المتبادل، اعترافاً بأهميتها الفائقة لدى عدة أديان رئيسية. وعلاوة على ذلك، يساورنا القلق إزاء حالات التجاهل، من قبيل عدم إدانة إطلاق الصواريخ من قطاع غزة.

وإننا نشجّع الوسطاء على مواصلة إشراك كلا الجانبين لتحقيق تقدّم في المفاوضات المتعثرة. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا العميق لإدارة الولايات المتحدة، وبخاصة وزير الخارجية جون كيري على التزامه الشخصي بجمع كلا الطرفين معاً على مائدة المفاوضات. وندعو المجموعة الرباعية إلى أن تدعم بكل ثقلها آفاق استئناف المحادثات. كما ندعو الطرفين مجدداً إلى تفادي اتخاذ أية إجراءات أحادية الجانب قد تؤثر سلباً على عملية السلام.

ونلاحظ بقلق أنّ الحالة في غزة تتدهور، مع عنف متجدد يُضربُ بالظروف الاقتصادية والإنسانية للسكان. ونُدين الإطلاق المتواصل للصواريخ وقذائف الهاون من غزة إلى إسرائيل، في حرق لبنود اتفاق تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بين إسرائيل وسلطات غزة.

لقد دعمت رواندا دائماً حلّ الدولتين لشعبين، حيث دولة إسرائيل آمنة تعيش جنباً إلى جنب مع دولة فلسطينية قابلة للحياة في سلام وأمن. فالتوصّل إلى اتفاق نهائي لصالح كلا الطرفين. ونحن نناشدهما القيام بذلك للاستفادة من الفرص المتاحة في البحث عن سلام دائم بين إسرائيل وفلسطين.

سأنتقل الآن إلى لبنان. إنّ رواندا تعرب عن قلقها الشديد حيال الآثار المستمرة للصراع السوري في لبنان. وهي آخذة في التصاعد. ونحن نحثّ جميع الأطراف المتورطة في النزاع على وقف جميع الهجمات عبر الحدود. ونؤكد أنه ينبغي للدول المجاورة أن تحترم سلامة لبنان الإقليمية وسيادته. كما أننا جميعاً ندعو السلطات اللبنانية إلى استخدام جميع وسائلها لإحباط الأعمال التي قد تقوّض أمن البلدان المجاورة.

أخيراً، نرحب بتشكيل الحكومة في لبنان مؤخرًا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم الحكومة الجديدة لتمكينها من التصدي للتحديات الاقتصادية والأمنية والإنسانية الفورية التي تواجه البلد. ونأمل للرئيس المنتخب وحكومته أن يحافظا

والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وفي هذا الصدد، نرحب بقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتشكيل بعثة للتحقيق في الاعتداءات المزعومة.

نؤمن بأن الحل الوحيد الممكن هو الحل السياسي. ونعتقد أنه من الملح جداً استئناف الجولة الثالثة من المفاوضات التي يجب أن تأتي إليها الأطراف بحسن نية وبروح بناءة لرأب الصدع بينها والمضي قدماً نحو تنفيذ بيان جنيف الصادر عن مجموعة العمل من أجل سورية (S/2012/522، المرفق)، تماشياً مع العناصر التي اتفق عليها الطرفين والعملية التي اقترحتها المبعوث الخاص الذي يؤيده بلدي.

مازلنا نشعر بالقلق إزاء تأثير النزاع السوري على استقرار لبنان وسيادته وسلامته الإقليمية. ونعتقد أنه لا مندوحة عن تجديد الطبقة السياسية اللبنانية لميثاق التعايش الخاص بها وأن تستأنس بسياسة النأي بالنفس الواردة في إعلان بعدا.

ترحب شيلي بموافقة البرلمان على البيان الوزاري الصادر عن رئيس مجلس الوزراء، السيد تمام سلام. ونقدر اعتماد البيان بأغلبية واسعة، على الرغم من أننا نأسف إذ أن مفهوم "المقاومة" الذي يدافع عنه حزب الله قد أضفي عليه طابع الشرعية. ونؤيد المبادرات الرامية إلى تعضيد المؤسسات اللبنانية لكي تتمكن الدولة من تولي جميع وظائفها، من قبيل احتكارها لاستخدام القوة والدفاع عن أراضيها. وعلاوة على ذلك، نود أن نقر علانية بسياسة الباب المفتوح التي تمثلت بترحيب لبنان باللاجئين السوريين. ونأمل في ظل هذا الظرف المالي العصيب أن تضاعف البلدان المانحة مساعدتها.

أخيراً، ألاحظ أن شيلي قد عمقت من روابطها مع مجتمعات الشرق الأوسط، ولذلك سنكون دائماً على استعداد لضم جهودنا إلى جهود المجتمع الدولي لشق طرق للسلام وإحراز التقدم من أجل منفعة شعوب تلك المنطقة.

فلا مكان للإرهاب في هذا العالم. وفي هذا الصدد، أود أن أقول إن شيلي تدعم عملية المصالحة الفلسطينية بين فتح وحماس، التي اتفقت عليها في عام ٢٠١٢ وجرى التصديق عليها يوم الأربعاء، ٢٣ نيسان/أبريل. ونعتقد أن القضية الفلسطينية يجب أن تُعالج معالجة شاملة، بدون إهمال مصير السكان المقيمين في قطاع غزة. لكننا نؤكد اقتناعنا بأن حركة المقاومة الإسلامية، حماس، يجب أن تشجب الكفاح المسلح وتعترف بحق إسرائيل في الوجود.

وستواصل شيلي تشجيع إسرائيل وفلسطين على استئناف المفاوضات بهدف تحقيق سلام عادل ودائم في إطار القانون الدولي. ويحدونا الأمل أن هذا سيكون ممكناً.

ويبقى القلق يساور بلدي حيال الصراع في الجمهورية العربية السورية. ويؤسفنا أن نلاحظ أن الحالة الإنسانية قد تدهورت بصورة حادة، وأن الوصول الإنساني لم يتحسن. وإننا نؤكد دعوتنا جميع الأطراف إلى تنفيذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، والتقيّد بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وضمان حماية المدنيين، وإرساء تدابير ملموسة في الميدان تتيح الوصول الإنساني السريع والمأمون بدون عوائق إلى السكان المتضررين.

وفي ما يتعلق ببرنامج إزالة الأسلحة الكيميائية السورية، يؤسفنا أنه لم يتم الوفاء بالموعد النهائي المحدد في ٢٧ نيسان/أبريل لإزالة وتدمير المواد الكيميائية من أراضي سوريا، على الرغم من التقدم الذي أحرز. ونأمل أن يتم تحقيق هدف القضاء الكامل على الترسانة في ٣٠ حزيران/يونيه. وقد بذل المجتمع الدولي جهوداً هائلة لدعم العملية، ويعود إلى الأطراف الآن أن تنفذ تنفيذاً كاملاً القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) ومعايير اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ولكن من المهم التأكيد على أن معظم الضحايا قد سقطوا بسبب استخدام الأسلحة التقليدية. ونؤكد قلقنا إزاء التقارير حول اعتداءات محتملة بغاز الكلور في سوريا، في انتهاك لبنود اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية

السيدة بيرسيغال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أشكركم يا سيادة الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة. ونعرب عن احترامنا وتقديرنا للمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، سري، على إخطائه الإعلامية. وأقر بوجود المثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين على مساهمتهما وأعرب عن احترامي لهما.

إن هذه المناقشة المفتوحة، كما قال آخرون، تجري في وقت هام، وهو وقت مشحون بالتناقضات. ويبدو أن فرصة قيمة تغلت من أيدينا، ومع ذلك أتينا إلى هنا لنستمع إلى الأصوات الحقيقية للمجتمع الدولي التي لا تستسلم للإخفاق المتكرر.

أود أن أكرر هنا ما قاله وزير الخارجية بالأمس الذي حضر لتمثيل الأرجنتين في إحياء ذكرى ضحايا المحرقة في متحف ياد فاشيم. وقال نود أن نرى إسرائيل تعيش مع جيرانها في سلام ووثام وفي أمان أيضاً. ذلك حلم لا يراود مؤسسي إسرائيل فحسب، بل أيضاً الشعب الفلسطيني. قال الوزير أيضاً أننا نعترف بفلسطين بوصفها دولة مستقلة. ولذلك أيدنا شمول فلسطين في سائر المنظمات الدولية، وسوف نستمر في ذلك التأييد.

إن المجتمع الدولي إذ يعرف أن الباب أمام حل الدولتين لن يظل مفتوحاً لمدة طويلة، تلقى قبل تسعة أشهر بأمل، وهو نفس الأمل الذي يراودنا اليوم، الأنباء بأن الفلسطينيين والإسرائيليين بصدد العودة إلى المفاوضات. وبعد تلك الفترة التي قررت الأطراف أن يتم التوصل فيها إلى حل نهائي لجميع المسائل المتعلقة بالحل النهائي لإحلال السلام العادل والدائم، غير أن التوقعات غير مشجعة جداً، كما نرى نحن أنفسنا. فإنها لم تتوصل فقط إلى اتفاق نهائي، ولكنها لم تبلغ هدف الاتفاق الإطاري الأكثر تواضعاً، ومنذ بضعة أيام لم تنجح المفاوضات الرامية إلى تمديد فترة المفاوضات.

إن الفجوة بين مواقف الأطراف خلال تلك الفترة، بدلا من أن تنحسر يبدو أنها قد توسعت، وأن الحالة على أرض

الواقع تطورت في الاتجاه المضاد، وانطلاقاً من ذلك يقتضي الأمر تهيئة الظروف اللازمة للسلام. ويوجد تكثيف لحملة المستوطنات غير الشرعية؛ واستدامة في سياسة تشريد الناس وهدم المنازل في القدس الشرقية في المنطقة (ج)؛ وزيادة في العنف الذي يقوم به المستوطنون؛ وزيادة في التوترات في أماكن العبادة في القدس؛ واستمرار الصدمات بين قوات الأمن الإسرائيلية والمدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية. وفي الوقت نفسه، فإن إطلاق الصواريخ بصورة عشوائية من غزة إلى إسرائيل قد أثر على وقف إطلاق النار الهش بين إسرائيل وحماس الذي تم التوصل إليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

تؤيد الأرجنتين استمرار الحوار. وما من طريقة أخرى للتغلب على النزاع. غير أن الحوار لا يمكن استخدامه كذريعة ولا يتوفر الإطار الذي يمكن فيه ترسيخ الوضع الراهن غير المستدام. ويجب أن تكون المفاوضات جوهرية بهدف واضح يتمثل في إنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال التام لدولة فلسطين، تعيش في سلام مع إسرائيل على أساس المعايير التي حظيت بتوافق آراء واسع في المجتمع الدولي، بما في ذلك حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

نحن مقتنعون بأن هذه هي النتيجة التي ستوفر أفضل ضمانات أمنية لإسرائيل لأن فشل المفاوضات لن يفيد إلا المتطرفين في الجانبين. وعلاوة على ذلك، تعتقد الأرجنتين أن إبرام اتفاق يركز بصورة أساسية على القرارات التي اتخذتها الأطراف والدعم الذي تلقتته من الخارج وهي تسعى سعياً حقيقياً إلى إحلال السلام.

وعلينا أن ندرك أنه لا بد لنا من الكلام بحسن نية في تفسير ما حصل وعدم القيام بذلك. ومهما يكن من أمر، يفهم الضحايا جيداً ما حدث وما فعلناه. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه بالإضافة إلى تقديم الحوافز اللازمة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتكلم بوضوح عندما لا ترتكب أعمال لا تفضي

والعطش والخوف الارتفاع. وشرّد ملايين السوريين داخل البلد وخارجه، فيما تحرمهم العقوبات التعسفية وغير القانونية من أبسط الوسائل الأساسية لكسب الرزق وتنظر الأقليات العرقية والدينية بخوف متزايد إلى التهديد المتنامي الذي تشكله الجماعات المتطرفة.

وفي ظل هذه الخلفية، لا يمكن أن نسمح بأن تتحول التقارير المقدمة من اللجنة والأمين العام إلى تقارير روتينية بيروقراطية أو أن تصبح مجرد طقوس تقليدية. ولا يمكننا أن نقبل بالمذابح أو نعتاد على هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كما لو كنا نشاهد عرضاً مسرحياً ونسمح بأن يتحول هذا العرض المسرحي إلى موضوع للنقاش المستمر. بل على العكس من ذلك، فكل تقرير جديد نتلقاه يمثل تذكيراً قاسياً بعدم قدرة المجلس على الاستجابة بصورة جماعية، كما أن هذه التقارير تشكل بارقة أمل ودعوة متجددة إلى العمل. وبالتالي، وعلى الرغم من الاختلافات السائدة في مجلس الأمن، وهي معروفة جيداً وتم التعبير عنها، يتوجب علي أن أعيد التأكيد على ما تؤمن به الأرجنتين.

أولاً، يجب أن ننظر بجدية في إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، مع توفير التمويل اللازم لذلك، لأن حجم وطابع الانتهاكات التي ارتكبت يرجعان بدرجة كبيرة إلى مناخ الإفلات من العقاب السائد في سوريا. ثانياً، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، دأبنا على القول إنه لا بد أن ننظر في اتخاذ تدابير ترمي إلى فرض قيود على نقل الأسلحة إلى جميع الأطراف لأنه بات من الواضح أن الأسلحة في سوريا تُستخدم في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. ثالثاً، يجب أن ندعم السيد الإبراهيمي صراحة بوصفه الوسيط المقبول لدى الأطراف من أجل الإسهام في جهوده الرامية إلى مساعدة السوريين على التوصل إلى حل سياسي للأزمة.

لقد تكلمنا عن تقارير تفيد بوقوع هجمات جديدة مُفترضة بالأسلحة الكيميائية في سوريا. ونعتقد أنه إذا كانت

إلى السلام. لذلك، تشدد الأرجنتين على أنه لا بد لمجلس الأمن، امتثالاً لمسؤولياته المؤسسية، من القيام بدور فاعل في دعم حل الدولتين، والرد بوضوح عندما تحدث هجمات ضد إسرائيل، وأن يؤكد من جديد الطابع غير القانوني للمستوطنات، وبحث طلب فلسطين لكي تصبح دولة عضواً في الأمم المتحدة ومتابعة قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧.

أخيراً، نعتقد الأرجنتين أن غزة ينبغي أن تكون جزءاً جوهرياً في حل الدولتين. لذلك نعتقد أن عملية السلام والمصالحة بين الفلسطينيين غير مستبعدتين بل بالأحرى يعزز أحدهما الآخر بحيث تتم المصالحة تحت قيادة الرئيس عباس وتماشياً مع التزامات منظمة التحرير الفلسطينية، بما في ذلك الاعتراف بإسرائيل ونبد العنف.

من سوء الطالع، إن الفرصة الدبلوماسية التي أتاحت في جنيف في ٢٢ كانون الثاني/يناير لإيجاد حل للمأساة السورية لم تسفر عن النتائج التي كنا نأمل فيها والتي يحتاجها الشعب السوري. ومما لا يمكن إنكاره أنه على الرغم من أن الأطراف وافقت على الجلوس على طاولة المفاوضات وكذلك مؤيدوها من الخارج، لا تزال نعتقد بأنها يمكن أن تكسب الحرب وأن يوسعها حل الأزمة بالقوة العسكرية.

لذلك من غير المدهش أن التقارير المتعاقبة للجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة لمجلس حقوق الإنسان وتقرير الأمين العام (S/2014/208 و S/2014/295) عن تنفيذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) تؤكد أن الأطراف في كفاحتها للإبقاء على القوة أو اكتساب القوة قد سعت إلى تحقيق التفوق العسكري حتى بانتهاكها للقواعد الأساسية التي تحكم حالات الصراع.

ونتيجة لذلك، وحسبما قيل، فقد لقي أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص حتفهم بالفعل في سوريا ويواصل عدد ضحايا التعذيب وحالات الاختفاء القسري والإعدام خارج نطاق القضاء والعنف الجنسي والاحتجاز التعسفي والجوع

تعتقد أنه من أجل تحقيق السلام الدائم، من الضروري إنهاء الانفصال بين غزة والضفة الغربية وإعادة توحيدهما في ظل سلطة فلسطينية تلتزم التزاما تاما بالسلام مع إسرائيل. وما فتئت المملكة المتحدة توضح أننا سنعمل مع أي حكومة فلسطينية تبهن، من خلال الإجراءات، على التزامها بالمبادئ التي حددها الرئيس عباس في القاهرة في أيار/مايو ٢٠١١.

والمملكة المتحدة لا تزال تشعر بقلق عميق إزاء تزايد التوتر والعنف، الأمر الذي يؤدي إلى سقوط الكثير من القتلى الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. ونحن ندين مواصلة التوسع في المستوطنات الإسرائيلية واستمرار هدم منازل الفلسطينيين، بالإضافة إلى استمرار إطلاق الصواريخ من قبل جماعات متطرفة في غزة على إسرائيل. فكلاهما يتعارض مع القانون الإنساني الدولي. وزيادة حدة التوتر في محيط الأماكن المقدسة في القدس أمر مثير للقلق أيضا. ولا بد من الإبقاء على الوضع القائم واحترامه. ونحث السلطات المسؤولة على المحافظة على الهدوء وتجنب السماح لأولئك الذين توجد لديهم مخططات متطرفة بفرض الأجواء التي تروق لهم في محيط الأماكن المقدسة.

أخيرا، أود أن أرحب بتصريحات الرئيس عباس بشأن محرقة اليهود. فمن واجب المجتمع الدولي بأسره أن يقف صفا واحدا ضد أولئك الذين ينكرون الحقيقة المروعة للمحرقة.

إن الحالة في سوريا تزداد سوءا يوما بعد آخر. فالنظام يواصل العمل دون أن يعير أي اهتمام لحياة المدنيين أو للاحتياجات الإنسانية أو للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). وقد أوضح الأمين العام بصورة جلية أنه يجب على مجلس الأمن أن يتصرف في حالة استمرار عدم امتثال. والتقارير الموثوق بها التي أفادت مؤخرا بأن النظام في سوريا قد استخدم الأسلحة الكيميائية مرة أخرى تشكك في التزام النظام بالامتنال للالتزامات بتفكيك برنامج هذه الأسلحة بالكامل.

هذه التقارير تستند إلى أساس قوي، فإنه يجب التحقيق فيها، مع التذكير بأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي أصبحت سوريا طرفا فيها الآن. وفي الوقت نفسه، نحن نرحب بالجهود الجارية الرامية إلى إزالة الأسلحة الكيميائية في سوريا في ظل أوضاع بالغة الصعوبة على الرغم من أن هذه الجهود لم تكتمل بعد. ونأمل في استمرار التزام الحكومة السورية بالوفاء بالتزاماتها. ونأمل أن تُستكمل المهمة بنجاح وأن يكون إنجازها حافزا للجهود الجارية من أجل تحقيق السلام في سوريا.

وتضامن الأردن جدير بالتقدير، كما يستحق مستقبل لبنان دعمنا وتعاوننا.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد سيرى على بيانه ومثلي فلسطين وإسرائيل على إسهامهما في هذه المناقشة. وسأركز في بياني على عملية السلام في الشرق الأوسط وسوريا.

إن مستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط على المحك. ويتعين على القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية اغتنام الفرصة الآخذة في التضاؤل المتاحة أمامهما والتركيز على بلوغ الهدف النهائي المتمثل في التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين للصراع عن طريق التفاوض، وهو أمر تشتد حاجة شعبيهما إليه. وقد شدد رئيس وزراء المملكة المتحدة ديفيد كاميرون، في كلمة ألقاها مؤخرا أمام الكنيست، على فوائد السلام من منظور إحداث تحول. وتشمل هذه الفوائد قيام دولة فلسطينية مزدهرة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل التي ستعتم بالأمّن والأمان وتطبيع العلاقات بين دول المنطقة وإقامة شراكة متميزة خاصة بين الطرفين والاتحاد الأوروبي. وعلى النقيض من ذلك، فإن تداعيات السماح بضياح هذه الفرصة ستكون خطيرة للغاية بالنسبة للطرفين وللمنطقة على السواء.

وبخصوص الإعلانات الصادرة مؤخرا عن المصالحة الفلسطينية، أود أن أكرر التأكيد على أن المملكة المتحدة

العربية المعني بسوريا، السيد الأخضر الإبراهيمي. وجميع أعضاء المجلس يتحملون مسؤولية عن العمل من أجل إيجاد حل سياسي تفاوضي، وبصفة خاصة، ممارسة ضغوط على الأسد لحمله على المشاركة في العملية بحسن نية.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أود أولاً أن أشكر المنسق الخاص سيربي، ليس فقط على إحاطته الإعلامية ولكن بوجه خاص على التزامه الثابت بعملية السلام في الشرق الأوسط. وسترکز تعليقاتي على عملية السلام في الشرق الأوسط، وسوريا واليمن.

أريد أن أقول بشكل قاطع إن الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط قد أضحى غامضاً. ونلاحظ إعلان إسرائيل تعليق مشاركتها في المحادثات، بسبب المصالحة بين حركتي فتح وحماس. وإذ أنها قد حصلت قبل يومين فقط من الموعد النهائي في ٢٩ نيسان/أبريل، الذي حدده وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في شهر تموز/يوليه ٢٠١٣، لإنهاء المحادثات، لا بد لنا من أن نقول إن ذلك يشكل نكسة كبيرة لعملية السلام.

أعطى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس تأكيدات بأن حركة حماس، بوصفها جزءاً من حكومة الوحدة الوطنية الجديدة في فلسطين، ستعترف بإسرائيل وتلتزم بعدم اللجوء إلى العنف وبالاتفاقات السابقة. وقد أعرب الرئيس عباس عن التزامه المستمر بإجراء مفاوضات سلام مع إسرائيل. ونتوقع أن يفني الرئيس عباس بوعدده. ونأمل أن تظمن هذه التصريحات السلطات الإسرائيلية، وتشجعها على العودة إلى محادثات السلام.

لقد استمعنا إلى الشواغل التي أعرب عنها زعماء العالم ذوو النية الحسنة، بخصوص غياب الإرادة السياسية لدى كلا الجانبين لاتخاذ القرارات الصعبة اللازمة. ونحن مقتنعون بأن

وقد أثرنا شواغلنا في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ١١ نيسان/أبريل، ونرحب بإعلان المنظمة اليوم عن أنها ستجري تحقيقاً في هذه التقارير. ونثني على عمل البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمة، ولكن الحالة على أرض الواقع تثير القلق - عدم تقييد سوريا بالمواعيد النهائية وأوجه الغموض في الإعلان ومزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية مؤخرًا وإحراز تقدم محدود في تدمير مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية. وبينما تقترب من نهاية من مرحلة الاستخراج، سيظل هناك دور حيوي للبعثة المشتركة في ضمان حصول المجلس على تقييم كامل لمدى الامتثال للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

والشعب السوري يستحق السلام والعدالة. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل إخضاع جميع المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية للمساءلة. ولا تزال المملكة المتحدة تدعو إلى إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وستواصل دعم المعارضة المعتدلة في جهودها الرامية إلى حماية السوريين من النظام ومن الجماعات المتطرفة. إن إعلان نظام الأسد عن إجراء انتخابات في ٣ حزيران/يونيه هو محاولة خبيثة لاستدامة نظام حكمه الاستبدادي القاتل. فالانتخابات ستجرى في خضم هجمات النظام على المدنيين وفيما يعيش مئات الآلاف تحت الحصار في ظروف مزريّة. ولن يكون لهذه الانتخابات قيمة أو مصداقية عندما تُجرى في مناخ من الخوف وفيما يوجد المعارضون السلميون للأسد رهن الاعتقال أو أنهم قد اختفوا، وعندما يُحرم ملايين السوريين الذين يعيشون كلاجئين من التصويت.

والطريق الواضح لإجراء انتخابات ذات مصداقية يكون عبر إنشاء هيئة حكم انتقالية، على النحو الوارد في بيان جنيف (S/2012/523، المرفق). وندعو نظام الأسد إلى العودة إلى جنيف والتفاوض على أساس الصيغة وجدول الأعمال اللذين اقترحهما الممثل الخاص للأمم المتحدة وجامعة الدول

ذات النوايا الحسنة، في جميع أنحاء العالم للأطراف المتحاربة من أجل إلقاء السلاح، وتبني الحوار، أدراج الرياح. على طرفي النزاع ومؤيديهم ضمان حماية المدنيين بغض النظر عن انتمائهم الديني أو الطائفي أو العرقي. على كل من الحكومة السورية والجماعات المسلحة التزام قانوني ومسؤولية أخلاقية للقيام بذلك. وعليهم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضع حد فوري للعنف المرتكب ضد المدنيين، بما في ذلك الهجمات العشوائية على المدنيين. ونريد أن نحث جميع الأطراف على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتوفير وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وبشكل آمن إلى جميع أنحاء البلد، وبالتالي ضمان التنفيذ الكامل والفوري للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). لن يخلف الخيار العسكري سوى المنتصرين والمنهزمين. وسيغلق الباب في وجه التوصل إلى سلام دائم. ولذلك السبب، فإننا نحث الطرفين المتحاربين على العودة إلى محادثات السلام بدون شروط مسبقة.

فيما يخص اليمن، فإننا نحيط علما على نحو إيجابي بالتقدم المحرز حتى الآن في العملية السياسية في البلد. ويشكل بدء عمل لجنة صياغة الدستور، إشارة إلى أن اليمن على طريق تحقيق السلام والأمن والاستقرار بشكل مستدام. وتشكل الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تنفيذ الاتفاق الذي جرى بوساطة مجلس التعاون الخليجي بشأن آلية تنفيذ العملية الانتقالية إشارة واضحة على التزامها بإدخال تغيير إيجابي على الشأن الداخلي اليمني.

وفيما يتعلق بتقرير مؤتمر الحوار الوطني، فإننا نعتقد أن التنفيذ السريع لأحكامه من شأنه بث الثقة في صفوف مختلف شرائح المجتمع اليمني، وتعزيز السلام بين الأطراف المتحاربة. ولدى الحكومة، في إطار مؤتمر الحوار الوطني، الآن فرصة فريدة لمعالجة تلك القضايا المتعلقة بالعلاقات بين المناطق الشمالية والجنوبية، وإدماج النساء والشباب بشكل أكبر،

السلام بين إسرائيل وفلسطين لا يمكن أن يفرض من جانب المجتمع الدولي. حيث يمكننا تسهيل التوصل إليه فقط. ويجب أن يساهم الجانبان في تحقيق السلام. وهو يتطلب الأخذ والعطاء، التقليديين المتأصلين في مفاوضات السلام. وبلا شك، فإننا نطلب من كلا الجانبين إظهار قدر أكبر من المرونة فيما يخص مصالحهما الاستراتيجية الطويلة الأجل. وفي عصرنا هذا، أصبح من البديهي أنه لا بديل عن الحل القائم على دولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام واستقرار وأمن.

بالانتقال إلى سوريا، فإننا نلاحظ النقل المتسارع لمواد الأسلحة الكيميائية إلى مواقع التخزين في ميناء اللاذقية خلال الشهر الماضي. ومع النقل الذي تم مؤخرا، أكدت سيغريد كاغ، المنسقة الخاصة للبعثة المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، أمس أن الحكومة السورية قد أزلت أو دمرت ما يناهز ٩٢ في المائة من مخزون البلد المعلن من مواد الأسلحة الكيميائية. ويبدو أن هذا الالتزام المتجدد من جانب الحكومة السورية، يشكل تطورا إيجابيا من شأنه تيسير إتمام مهمة البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

إننا نتشاطر وجهة نظر الأمين العام بأن الطبيعة الهشة وغير المستقرة للحالة الأمنية تؤكد الأهمية الحاسمة للتعجيل بإزالة مواد الأسلحة الكيميائية من سوريا بأقصى سرعة، وبأقصى قدر ممكن من الأمان. وفي هذه اللحظة المناسبة، فإننا نشجع البعثة المشتركة على مواصلة إشراك السلطات السورية، من أجل الحفاظ على الزخم، لإتمام عمليات الإزالة خلال الأيام المقبلة.

فيما يخص الحالة الإنسانية، فمن الواضح أنها أصبحت أكثر سوءا من أي وقت مضى، مع احتدام الحرب الأهلية في سوريا. وذهبت النداءات المتكررة التي وجهتها الدول

الإسرائيلية، وخاصة في المسجد الأقصى الشريف، حيث ينشر هؤلاء المستوطنون المحميون، الخوف والرعب، وتغلق القوات الإسرائيلية الأبواب وترفض دخول المصلين.

كم يبلغ عدد رسائل الشكوى التي يجب أن يتلقاها المجلس لإدانة تلك الأنشطة غير المشروعة وإلزام إسرائيل بالامتثال لالتزاماتها؟ نعم، التزاماتها بموجب الأعراف وقواعد القانون الدولي، وبموجب ميثاق الأمم المتحدة والقرارات التي اتخذتها هذه الهيئة؛ والالتزامات المنصوص عليها في المادة ٤ من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، والامتناع عن أي عمل عدائي يستهدف هذا الموقع المقدس؛ والتزامها بموجب المادة ٣٨ من اتفاقية جنيف الرابعة، باحترام المعتقدات الدينية للشعوب؛ والتزامها بموجب المادة ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية باحترام حق الشعوب في الالتزام بتعاليم دينها وممارسة شعائره.

كم من هذه الأحكام والمعاهدات والمعايير ينبغي أن يسمح لإسرائيل بأن تضرب بها عرض الحائط قبل أن يتصرف المجلس؟ فالممارسات الإسرائيلية في القدس ليست سوى جزء من مخطط أوسع لإيجاد واقع جديد على الأرض، مما يجعل حل الدولتين هدفاً أصعب منالاً. وفي واقع الأمر، هناك فصل بين الأشخاص على أساس هويتهم الوطنية والدينية حيث يجري عزلهم في مناطق مقيدة بشكل مشدد في تذكرة مزعجة بالفصل العنصري.

إن الهدم ومصادرة الأراضي والتهجير القسري والترخيص ببناء المستوطنات غير الشرعية مجرد أمثلة قليلة من تلك الممارسات الإسرائيلية. وفي ٢٨ آذار/مارس، هدمت إسرائيل مبنى من طابقين، أعقبه هدم مأوى إنساني كان يموله الاتحاد الأوروبي في جبل البابا في ٨ نيسان/أبريل لإفساح المجال لبناء مستوطنات جديدة. وكان هذا لم يكن كافياً، فقد جاء القرار

بل وإرساء أساس يتسم بالمصادقية لتحقيق السلام والازدهار الدائمين في اليمن.

أستأنف الآن مهامي كرئيسة للمجلس.

أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقتصروا في بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق، بغية تمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تعمم النصوص المكتوبة وأن تدلي بنص مختصر عند التكلم في القاعة. أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة زيادة (لبنان) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بتهنئتكم سيدتي الرئيسة، وفريقكم على العمل الممتاز الذي قمتم به خلال رئاستكم للمجلس هذا الشهر. وأود أيضاً أن أثنى على أعضاء البعثة الدائمة للكسمبرغ، على مهنتهم فيما يخص توجيه عمل المجلس خلال شهر آذار/مارس الذي كان حافلاً بالعمل للغاية.

تخلوا صباحاً باكراً في يوم ربيعي في القدس، حيث يحمل النسيم العليل رائحة الزعتر؛ وأول شعاع للشمس يحمل الدفء؛ وناقوس الكنيسة يقرع عن بعد، مردداً صدى مؤذن ينادي للصلاة؛ وخطوات سريعة على الحصى لقائم في وقت مبكر يتجه إلى المعبد؛ مدينة على وشك استئناف نشاطها الصباح. هذه هي الحالة التي يجب أن تكون عليها القدس.

لكن اليوم، القصة مختلفة تماماً هناك. فالأصوات هي أصوات تحطم أنقاض المنازل في القدس الشرقية جراء هدم السلطات الإسرائيلية لها؛ والأصوات هي صراخ الجنود والمستوطنين، والخطوات السريعة هي خطوات أطفال فلسطينيين حائفين يهربون. إن القدس، المدينة المقدسة لدى الديانات التوحيدية الثلاث، قد أصبحت مدينة بصوت واحد. يجري تجريد القدس من تقاليدنا الشمولية، من خلال السلوك غير المقبول وغير القانوني للمستوطنين الذين تحميهم القوات

بدأت التنفيذ الناجح للخطة الأمنية في طرابلس والبقاع، كما شرعت في اتخاذ تدابير للحد من تهديد الهجمات الإرهابية.

وعلاوة على ذلك، فقد عقدت حكومة لبنان العزم على التعجيل بتنفيذ خريطة الطريق التي وضعت للتخفيف من الآثار الاجتماعية - الاقتصادية للأزمة السورية على البلد، استناداً إلى الدراسة التقييمية التي أعدت بالاشتراك مع البنك الدولي. وفي التقرير المذكور، تتحدث الأرقام عن نفسها. فقد انخفض إجمالي الناتج المحلي في لبنان بواقع ٧,٥ بليون دولار، بينما قدرت التكلفة على الخزنة بمبلغ ٥,١ بليون دولار، منها ٣,٦ بليون دولار نفقات مباشرة استخدمت في تقديم الخدمات للاجئين السوريين، وانخفضت إيرادات الخزنة بواقع ١,٥ بليون دولار نتيجة لانكماش النمو الاقتصادي.

واليوم، تجاوز عدد اللاجئين الفارين من سوريا إلى لبنان والمسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ١,٣٤ مليون لاجئ. وكما ذكر السيد أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين،

”إذا استمر تدفق اللاجئين بحثاً عن الأمان في

لبنان، يمكن أن يبلغ عددهم في البلد أكثر من ١,٦ مليون لاجئ بحلول نهاية هذا العام. وحتى الآن، يوجد في لبنان بالفعل أعلى تركيز للاجئين مقابل السكان في أي بلد في التاريخ الحديث، حيث يوجد قرابة ٢٣٠ لاجئ سوري مسجل مقابل كل ١٠٠٠ لبناني.“

[هامش] هذا يعني أكثر من ١٤٠ ضعف عدد اللاجئين

مقابل السكان في بلدكم المحترم، سيدتي الرئيسة.

ولا بد من بذل كل جهد ممكن لدعم بلدي الذي يواجه تلك التحديات. وفي هذا الصدد، يعرب لبنان عن تقديره العميق لحكومة فرنسا لاستضافتها فريق الدعم الدولي للبنان في ٥ آذار/مارس، ويثني على أعضاء هذا الفريق لالتزامهم الثابت. ولبنان يتطلع أيضاً إلى مؤتمر روما المعني ببناء قدرات

الذي يميز للمستوطنين الانتقال إلى بيت الرجي في الخليل شاهداً على توسع آخر في السياسة الاستيطانية.

وكما يعلم أعضاء المجلس، لم تف إسرائيل بالتزاماتها بالإفراج عن الدفعة الرابعة من السجناء الفلسطينيين. وقبل تسعة أشهر، وبينما كنا نثني على جهود السيد كيري من أجل استئناف عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حذرنا من أن تعنت إسرائيل في أنشطتها الاستيطانية غير الشرعية من شأنه إعاقة تلك الجهود وإجهاض المفاوضات. واليوم، فإن رد الفعل في العالمين العربي والإسلامي وفي الاتحاد الأوروبي والعديد من الدول الأخرى إزاء تلك الأنشطة والسياسات الاستيطانية غير القانونية بات إجماعياً، وبلغت ردود الفعل تلك ذروتها بإدانة جماعية من خلال اتخاذ أربعة قرارات من قبل مجلس حقوق الإنسان. وما زال التحدي الذي ينتظرنا اليوم يتمثل في تعزيز صلابة عملية السلام والدفع في اتجاه إيجاد حل عادل وشامل لجميع جوانب النزاع العربي - الإسرائيلي، بعيداً عن الحلول الجزئية، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعية مدريد وأحكام مبادرة السلام العربية التي لا تتجزأ.

وأنتقل إلى بلدي، لبنان. فحكومة المصلحة الوطنية أكدت مجدداً احترامها لجميع قرارات الأمم المتحدة، كما أكدت التزامها بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ودعوها المجتمع الدولي للمساعدة على وضع حد للانتهاكات الإسرائيلية لسيادتنا. فالتحقيق شبه اليومي والأعمال العدوانية الأحادية، مثل قصف إسرائيل لبيوت المدنيين في جنوب لبنان، لا يزيد من حدة التوترات فحسب، بل ويقوض الجهود المشتركة للقوات المسلحة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ويحول دون أداء ولايتها بموجب القرار المشار إليه آنفاً.

وأكدت حكومة بلدي أيضاً على الأولويات التالية: الحفاظ على سيادة الدولة، وضمان استقرار البلاد وضمان أمنها. وفي هذا الصدد، فإنني أفنخر بإعلان أن القوات المسلحة اللبنانية

الأوسط، وبصفة خاصة عملية السلام. وأؤكد مساندة مصر النامة لجميع جهوده القيّمة رغم ما يلاقه من صعوبات. كما أؤكد مساندة مصر لما تتضمنه بيانات كل من إيران، باسم حركة عدم الانحياز، وعمان، باسم المجموعة العربية، وغينيا، باسم دول منظمة التعاون الإسلامي.

يُجتمع اليوم مجدداً في لحظة فارقة من تطور الوضع في الشرق الأوسط. فاليوم ٢٩ نيسان/أبريل هو اليوم الأخير للمفاوضات التي أطلقتها وساطة وزير خارجية الولايات المتحدة بين دولة فلسطين وإسرائيل منذ تسعة شهور للتوصل إلى حل نهائي. وأكرر في البداية، مساندة مصر للجهود الأمريكية الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي يقوم على أساس دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام، ضمن حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وأن يكون القدس الشريف عاصمة لدولة فلسطين. كما أهنئ دولة فلسطين على انضمامها مؤخرًا إلى اتفاقيات جنيف الأربع، وإلى عدد من المعاهدات الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، مما يؤكد التزام الحكومة الفلسطينية بالقانون الدولي.

وأدعو بهذه المناسبة إسرائيل إلى مراجعة قرارها الأخير بتعليق المفاوضات، وفرض عقوبات إضافية على الجانب الفلسطيني، وكأن استمرار الاحتلال وممارساته اليومية، وبناء المستوطنات غير المشروعة، والحصار الجائر على غزة لا تكفي للضغط على شعب وحكومة دولة فلسطين.

تعكس الأحداث خلال الشهور الثلاثة الماضية مجدداً نفس منطق تطور الأمور في الشرق الأوسط منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

فقد استمرت حكومة إسرائيل في ممارسة أفعال تخالف قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وتنتهك أحكام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتخالف كذلك اتفاقاتها وتفاهاتها السابقة مع الجانب

الجيش اللبناني، ويعتبر المساهمة السخية للمملكة العربية السعودية حجر الزاوية في ذلك الجهد. علاوة على ذلك، يقدر بلدي تقديراً عالياً التبرعات المقدمة للصندوق الاستئماني المتعدد المانحين. وما تلك إلا البذور الأولى من المساعدات المالية استجابة للحاجة الماسة للحصول على مساعدات أكبر لمساعدة البلد على استضافة ما يزيد على مليون لاجئ سوري. ولبنان يدعو إلى تقديم مساهمات أكثر سخاء في هذا الصدد.

بالإضافة إلى ذلك، اقترح لبنان تدابير للحد من هذا التهديد الوجودي من خلال تقديم مساعدة مباشرة للمؤسسات الحكومية، وفاء بالالتزامات المقطوعة خلال مؤتمرات إعلان التبرعات، وزيادة عدد اللاجئين المدرجين في برامج إعادة التوطين على أساس مبدأ تقاسم الأعباء، والأهم من ذلك، تركيز جهود جادة على توسيع مساحة العمل الإنساني لاستيعاب اللاجئين السوريين في مخيمات آمنة داخل سوريا أو في مناطق آمنة على الحدود.

وبعد أكثر من ثلاث سنوات من الصراع، أصبحت سوريا، بكلمات الأمين العام، "تمثل الآن أكبر أزمة يواجهها العالم على صعيد الشؤون الإنسانية والسلام والأمن" (S/2014/208، الفقرة ٤٩). هذه الكلمات تترجم معاناة الشعب السوري - ملايين النازحين داخلياً وملايين اللاجئين. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتغلب على عجزه عن وضع حد لهذا الصراع المحتدم وأن يهبئ للشعب السوري حقه الأساسي في الاختيار والعيش بكرامة وسلام من خلال التمهيد لعملية سياسية تحقق تطلعاته.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد خليل (مصر): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على رئاسة مجلس الأمن، وأشكر السيد روبرت سيرى، على عرضه الهام صباح اليوم بشأن تطور الوضع في الشرق

بالمناسبة - الأنشطة غير الشرعية وحدها، ولا تستهدف دولة إسرائيل. إن المشكلة هي إصرار الحكومة الإسرائيلية الحالية على سياسة التوسع في الاستيطان من أجل فرض الأمر الواقع ونسف عملية السلام أو المقايضة بالمستوطنات وساكنيها في المستقبل، عند التوصل إلى تسوية سلمية حقيقية مع الشعب الفلسطيني والحكومة الفلسطينية. ولذلك ندعو إسرائيل مجددا للكف عن هذا الأسلوب وتجربة الأسلوب المنطقي الوحيد للتعامل مع القضية الفلسطينية، بالتوقف عن هذه الأعمال. وندعو مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياته وممارسة الضغط اللازم على إسرائيل للامتثال لأحكام القانون الدولي والتوقف عن الاستفزازات المتكررة في الأراضي المحتلة وفي الأماكن المقدسة على وجه الخصوص.

من جهة أخرى تقوم إسرائيل بمعاينة السلطة الفلسطينية وتفرض عليها الاختيار بين العودة إلى مفاوضات السلام أو تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام، عندما تمارس الحكومة الفلسطينية حقها المشروع وفقا للقانون الدولي، عبر الانضمام إلى المعاهدات الدولية، أو عندما تمارس وظيفتها في توحيد الصف الفلسطيني وتحقيق المصالحة مع مختلف الفصائل من أجل بسط سيطرتها على جميع الأراضي الفلسطينية. فأى منطوق هذا الذي تستند إليه عملية السلام من وجهة النظر الإسرائيلية؟ إن مصر تساند جهود المصالحة الفلسطينية، وتؤكد أنها ستبذل ما في وسعها حتى تسفر عن تقارب حقيقي وتماسك في الموقف الفلسطيني، للتوصل إلى اتفاق سلام قائم على المرجعيات الدولية، قابل للتنفيذ، وينطبق على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة. وإلى حين تحقيق ذلك، فإن على إسرائيل، بوصفها سلطة الاحتلال، أن تتحمل مسؤوليتها كاملة عن الإقليم المحتل، وأن تدرك أن إلقاء المسؤولية على دول أو أحداث أخرى لن يخدم أحدا، ولن يعفيها من المساءلة. وعلى مجلس الأمن أن يتخذ الإجراءات اللازمة لضمان امتثال إسرائيل لهذه الالتزامات.

الفلسطيني، ومع الوسيط الأمريكي في عملية السلام. وأذكر منها: رفض إطلاق سراح الدفعة الرابعة من أسرى ما قبل أو سلو، وبناء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة، ومواصلة الحصار الجائر على غزة، والاقتحامات اليومية المنهجية للمسجد الأقصى لخلق أمر واقع جديد يسمح للمستوطنين والسياح الإسرائيليين بالدخول إلى المسجد تحت حراسة قوات الاحتلال، مع منع أصحاب المكان من الفلسطينيين المسلمين من الوصول إلى المسجد، وأخيرا التضييق على المسيحيين الأجانب والفلسطينيين الراغبين في الوصول إلى كنيسة القيامة في عيد الفصح - بمن في ذلك منسق الأمم المتحدة نفسه لعملية السلام - في محاولة أخرى لفرض الأمر الواقع على الأماكن المقدسة.

وبالطبع لم تحقق كل هذه الإجراءات أمن إسرائيل، إذ استمرت خروقات اتفاق التهدئة، وتكرر إطلاق صواريخ تجاه إسرائيل، دون خسائر تذكر، واستمر شعور إسرائيل بعدم الأمن على الرغم مما تمتلكه من أسلحة الدمار الشامل، ومن تفوق نوعي في الأسلحة التقليدية، مقارنة مع جميع دول المنطقة. تقوم إسرائيل بكل ذلك، وتنتظر من المجتمع الدولي أن يساند تلك الأفعال أو يقرها أو أن يصمت في أحسن الأحوال. وتثور عندما يتم تكبيرها بالتزاماتها، وبأن هذه الأفعال تعوق مسيرة السلام. فقد انزعجت الحكومة الإسرائيلية كثيرا من المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن مقاطعة المستوطنات، ومن قيام عدد من الشركات الأوروبية بوقف تعاملاتها مع المؤسسات التي تساند أو تمويل الأنشطة الاستيطانية غير المشروعة. واتخذت إسرائيل إجراءات محددة، بما في ذلك تنظيم حملات دعائية للتصدي لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات. ونحن نحیی الشركات والمجتمع المدني اللذين طوروا هذا الأسلوب المبتكر لمقاومة الاستيطان. وندعو الاتحاد الأوروبي لتنفيذ تلك المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستيطان. ونؤكد أن المشكلة ليست في حركة المقاطعة التي تستهدف -

الشرق الأوسط، بدون انتظار حدوث مأساة جديدة تتضمن استخدام مثل هذه الأسلحة في المنطقة.

السيد العبد الله (السعودية): أود أن أتقدم إليكم أولاً بخالص التهنية على توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنياً لكم التوفيق والنجاح، وأن أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، كما أود أن أوضح تأييد بلدي لما سيرد في كلمات المتحدثين باسم جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز.

تمثل السنة الحالية، ٢٠١٤، علامة مهمة بالنسبة للقضية الفلسطينية، كونها سنة التضامن مع الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يعيد التأكيد على أهمية التفات المجتمع الدولي، واستفاقة الضمير الإنساني لإنصاف الشعب الفلسطيني وتلبية استحقاقاته. ورغم ذلك لا تزال إسرائيل ماضية في سياساتها التعسفية المناقضة لإرادة المجتمع الدولي، وهو المسار ذاته الذي اتخذته بدون أن تحيد عنه على مدى الستة عقود الماضية، فهي إسرائيل مستمرة في محاولاتها تهويد القدس الشريف وتغيير تركيبته الديمغرافية، وها نحن نشهد استمرار سياسات إسرائيل الاستيطانية واحتجاز آلاف الأسرى وانتهاك حرمة الأماكن المقدسة وتهجير المواطنين الفلسطينيين، خاصة في القدس الشريف، والاستمرار في سياسة الفصل العنصري والتطهير العرقي. وكل تلك الانتهاكات، المخالفة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وأبسط معايير حقوق الإنسان، تتم تحت أنظار مجلس الأمن بدون أن يتحرك المجلس ليتحمل مسؤولياته ويضع حداً لها.

إن المملكة العربية السعودية، باعتبارها راعية المقدسات الإسلامية، تدين بشدة الاعتداءات والأعمال التحريضية المستمرة والمتزايدة في الحرم الشريف والمسجد الأقصى، ووضع العراقيل والإجراءات التعجيزية ضد دخول المصلين

أنتقل الآن إلى سوريا، حيث يستمر الدمار وقتل المدنيين بعد أن تعثرت عملية جنيف. وأؤكد أن مصر تدعم جهود الأمين العام، والمبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، من أجل الحل السياسي. وندعو جميع الأطراف، ولا سيما الحكومة السورية، إلى عدم اتخاذ أي قرارات تخالف نص وروح بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/523، المرفق) الذي ما يزال الأساس الوحيد المقبول للحل السياسي.

كما نؤكد مجدداً، أن ما يحدث في سوريا الآن، لا يمكن أن يكون مبرراً لغض الطرف عن ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان. ونعبر عن القلق تجاه تكرار زيارات لكبار المسؤولين الإسرائيليين خلال الأشهر الثلاثة الماضية للجولان المحتل، وتصريحاتهم المستفزة بشأن اعتبار الجولان جزءاً من إسرائيل، دون أي اعتبار لقرارات مجلس الأمن أو لأحكام القانون الدولي، الذي لا يجيز الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

ونعرب كذلك عن القلق إزاء انتهاكات القوات الإسرائيلية المتكررة للأراضي والأجواء اللبنانية، ونطالب بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من لبنان.

أخيراً، أهني أنجيلاً كين، ممثلة الأمم المتحدة السامية لشؤون نزع السلاح، والسيدة سيغريد كاغ، المنسقة الخاصة للبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في سوريا، على المثابرة والجهود الدؤوبة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) بشأن التخلص من الترسانة الكيميائية السورية. وأدعو مجلس الأمن وأعضاءه الدائمين على وجه الخصوص للتحرك بجدية لتنفيذ الفقرة ١٤ من قرار المجلس ٦٨٧ (١٩٩١) بشأن نزع أسلحة الدمار الشامل من

مكة المكرمة، خاصة وأن السلطة الفلسطينية قد أكدت التزامها بجميع تعهداتها الدولية. وإن من الغرابة ومما يثير السخرية أن تحتج إسرائيل على هذه المصالحة في حين أن وزير خارجيتها يدعو إلى التطهير العرقي وأن عدداً من أعضاء حكومتها قد أعربوا مراراً عن عدم إيمانهم بحل الدولتين. لقد تحججت إسرائيل في الماضي بالخلاف بين حماس وفتح، وعملت على إطالة المفاوضات وتعطيلها، والآن تتحجج مرة أخرى بسبب الاتفاق بين الأطراف الوطنية الفلسطينية، وما هي إلا أعداء واهية تحتبئ وراءها لئلا تنخرط في مفاوضات جادة تعيد الحقوق وتنتهي الاحتلال وتحفظ الأمن والسلام والاستقرار.

إن المملكة العربية السعودية ما زالت متمسكة بمبادرة السلام العربية التي قدمتها المملكة، وتطالب مجلس الأمن بإلزام الحكومة الإسرائيلية بوقف أعمالها العدوانية المخالفة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي ومعاهدة جنيف الرابعة، ولقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأراضي الفلسطينية المحتلة، والأراضي اللبنانية المحتلة والجولان العربي السوري المحتل بما فيها الأنشطة الاستيطانية في مدينة القدس وباقي الأراضي العربية المحتلة، بالإضافة إلى رفع الحصار بشكل كامل عن قطاع غزة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع التعامل مع منتجات المستوطنات الإسرائيلية.

كما نطالب الأمم المتحدة والأمين العام بذل المساعي والجهود للضغط على إسرائيل للإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين وذلك وفقاً للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة والإفراج العاجل عن الأطفال في السجون الإسرائيلية وتوفير الحماية الدولية لهم، وذلك تفعيلاً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين السوريين في السجون الإسرائيلية من أبناء الجولان العربي السوري.

إلى المسجد الأقصى، ومنعهم من ممارسة حقوقهم المشروعة في العبادة، وتحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن تدهور الأوضاع في القدس الشريف، وأي تداعيات سلبية تنتج عن الاعتداءات التي تقوم بها قوات الاحتلال والمستوطنون المتطرفون، كما تدين كل ما من شأنه أن يغير من الهوية التاريخية والدينية والوضع القانوني للأماكن المقدسة وتطالب بالوقف الفوري لكل الأعمال التي تؤدي إلى التغيير الديمغرافي لمدينة القدس الشريف، بما في ذلك حملة المستوطنات وهدم المنازل الفلسطينية ونزع حقوق إقامة المواطنين الفلسطينيين، وطردهم بشكل إجباري ومخالف للقانون الإنساني الدولي.

إن إسرائيل ما زالت تتماذى في تحديها لإرادة المجتمع الدولي، ولكل الجهود المبذولة لإنجاح عملية المفاوضات، وذلك عن طريق استهتارها بالاتفاقيات التي تحكم عملية التفاوض، بدليل تراجعها عن إطلاق الأسرى والمعتقلين المتفق على إطلاق سراحهم، واستمرارها في النشاط الاستيطاني وتدمير البيئة الجغرافية والطبيعية السكانية للأراضي الفلسطينية. وبينما كانت الآمال معقودة خلال الشهور الماضية على السعي الحثيث نحو إنجاح المفاوضات، كانت قوات الاحتلال مشغولة بعمل كل ما في وسعها لتقويض هذه الجهود، حيث ارتفعت على سبيل المثال نسبة بناء المستوطنات بما يفوق ١٢٣٪ هذا العام مقارنة بالعام الماضي، وفق ما أعلنته مصادر إسرائيلية حكومية.

ترحب المملكة العربية السعودية بانضمام دولة فلسطين إلى عدد من الاتفاقيات والآليات القانونية الدولية، مما يعبر عن التزامها بالشرعية الدولية، واستعدادها لتحمل مسؤولياتها وفقاً لما يقتضيه القانون الدولي، واحترامها لسيادة القانون في مساعيها للحصول على حقوق الشعب الفلسطيني، ونيل حريته، وحقه في تقرير المصير.

كما ترحب المملكة بالمصالحة الوطنية الفلسطينية التي تعزز من وحدة القرار الوطني الفلسطيني، والتي انبثقت من اتفاق

ضد شعبه، كما نطالب بفك الحصار وبشكل فوري ودون قيد أو شرط عن حمص وحلب وكل المناطق المحاصرة.

لقد حذر وفد بلدي من عدم استجابة الحكومة السورية للأساس الذي بنيت عليه الدعوة إلى مؤتمر جنيف ٢، وهو تأسيس سلطة انتقالية حاكمة بصلاحيات تنفيذية واسعة تمهيدا لإطلاق مرحلة جديدة من الحياة السياسية في سوريا تستجيب لتطلعات الشعب السوري وآماله. وها هي السلطات السورية تؤكد للمجتمع الدولي عدم اكترائها بإرادة الشعب السوري وإرادة المجتمع الدولي، وذلك عن طريق إعلانها عن موعد الانتخابات الرئاسية في سوريا. فكيف للأطراف السورية أن تجتمع في مؤتمر جنيف ٢ لتشكيل حكومة انتقالية في حين يقوم أحد هذه الأطراف بعقد انتخابات زائفة ليفرض واقع اليوم على مدى السبعة أعوام القادمة. إن استمرار السلطات السورية في العمل على إجراء الانتخابات الرئاسية تحت الظروف الحالية، ما هو إلا تأكيد لاستمرار القيادة السورية في قمع تطلعات الشعب السوري نحو الحرية والكرامة وحرمانه من ممارسة حقه في تقرير مصيره.

عندما يعجز مجلس الأمن عن تنفيذ قراراته التي اعتمدها بالإجماع وبترحيب شامل من قبل المجتمع الدولي، فإن في ذلك تقويضا خطيرا لمصداقية المجلس وللبادئ الأمم المتحدة ولمقدار الثقة التي يمكن أن يمنحها العالم لقرارات المجلس وتصريحاته. لكن الأمر لا يقف عند هذا الحد، فالآلاف من السوريين لا يزالون يتعرضون، وعلى مدى ثلاث سنوات، لأبشع أنواع القتل والتعذيب والتهجير والفتك بالأعراض، ويتمادى الجناة في انتهاكاتهم دون خوف من مساءلة أو عقاب. إن من يقفون في وجه ردع وإيقاف هذه الانتهاكات الجسيمة شركاء في جريمة شعاع تقذف بويلاتها على المنطقة، بل على المجتمع الدولي بأكمله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

قبل قليل شن ممثل إسرائيل هجوماً سخيفا على بلدي، إنما يدل على إفلاس هذه الحكومة الإسرائيلية، وافتقارها إلى المنطق والحجة، فيما يتعلق بإقرار السلام في الشرق الأوسط، فذهبت تلتفت يمينا ويسارا، وتلقي بالتهمة جزافاً، وتحاول أن تلتفت أنظار هذا الاجتماع والمجتمع الدولي عن حقيقة خروقتها لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

وكيفية تعاملها مع السجناء ومع المتظاهرين السلميين ومع الأطفال والنساء وحصارها الظالم لقطاع غزة، وغير ذلك من الانتهاكات التي تدمر الحياة لا تقضي فحسب على حقوق الإنسان العربي الفلسطيني.

إن الوضع في سوريا الشقيقة هو أكبر مأساة إنسانية يشهدها هذا القرن ولا يزال هذا الوضع في تدهور مستمر في ظل استمرار السلطات السورية في استخدام أي وسيلة لتحقيق هدفها. فها هي تلك السلطات تتمسك بسياسة الجوع أو الركوع وتستمر في تجويع الأبرياء في حمص ومناطق مختلفة من سوريا لترغمهم على الاستسلام والانصياع لإرادة المدفيعات. ألم يدع مجلسكم في قراره ٢١٣٩ (٢٠١٤) جميع الأطراف إلى القيام فوراً برفع الحصار عن المناطق المأهولة بالسكان، بما في ذلك المناطق الكائنة في الحي القديم من مدينة حمص؟ ألم يعرب المجلس عن اعتزازه أن يتخذ مزيداً من الخطوات في حالة عدم الامتثال لهذا القرار؟ ألم يعتمد القرار قبل أكثر من شهرين قتل خلالهما آلاف الأبرياء؟

وها هو النظام السوري ينتهك القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) أمام مرأى الجميع، ومجلسكم يجتمع مرة أخرى دون الاتفاق حتى على بيان يدين هذا الإجراء والانتهاك العلني للقرار من قبل السلطات السورية. إننا نطالب مجلسكم الموقر باتخاذ الخطوات الإضافية اللازمة وفقاً لما نص عليه القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، وذلك في ظل استمرار انتهاك النظام السوري لهذا القرار، بل وأيضاً في ظل استمراره في استخدام الأسلحة والمواد الكيميائية

أيدت الهند، كعضو في المجلس في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، طلب فلسطين الحصول على العضوية الكاملة على قدم المساواة في الأمم المتحدة، وواصلنا تأييدنا كشرية في تقديم قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الذي رفع مركز فلسطين إلى مركز دولة مراقبة غير عضو. يشكل إعلان الأمم المتحدة عام ٢٠١٤ سنة دولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني خطوة إيجابية، ويؤيد الوفد الهندي تأييدا كاملا أنشطة المجلس بشأن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لجعل هذه السنة سنة ذات مغزى. أيدت الهند على الدوام جهود بناء الدولة التي تبذلها فلسطين من خلال المساعدة التقنية والاقتصادية، بما في ذلك دعم الميزانية. ونحن ننفذ أيضا سلسلة من المشاريع الإنمائية في إطار صندوق الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا في فلسطين.

وإذ أنتقل إلى سوريا، يشكل نقل ما يقرب من ٩٢ في المائة من مخزونات سوريا المعلنة من الأسلحة الكيميائية إلى خارج سوريا تطورا إيجابيا. غير أننا نأسف لحالة الجمود في العملية السياسية. ويحدونا الأمل في أن يقوم الطرفان بتسوية خلافاتهما والعودة إلى الجولة الثالثة من المحادثات المباشرة بإرادة سياسية والتزام قوين. كما نحث الجانبين على تنفيذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) بصدق، وكفالة وصول المساعدات الإنسانية، والوقف الفوري للهجمات على المدنيين، ورفع الحصار عن المناطق المأهولة بالسكان. نعتقد أن هذه التدابير يمكن أن تقطع شوطا طويلا صوب تخفيف حدة المعاناة الإنسانية الناجمة عن الصراع الذي بدأ قبل حوالي ثلاث سنوات. وينبغي رفع العقوبات الأحادية الجانب التي تؤثر سلبا على سكان سوريا من أجل تخفيف المعاناة الإنسانية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لهذا الصراع. وتؤيد الهند تماما حوارا سياسيا شاملا للجميع بقيادة السوريين يؤدي إلى حل

السيد مخرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لنيجيريا على عقد هذه المناقشة الفصلية المفتوحة، التي تتيح للمجلس تقييم التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، بما في ذلك دولة فلسطين. وأود أن أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد روبرت سيربي، على إحاطته الإعلامية الشاملة صباح اليوم.

من المؤسف أن المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين، التي بدأت في أواخر تموز/يوليه ٢٠١٣ بهدف التوصل إلى اتفاق في غضون تسعة أشهر، انتهت دون أي نتيجة. لا ريب أن الحوار ولد الأمل إذ جاء بعد توقف في المحادثات بين الطرفين دام أكثر من سنتين. ونعرب عن الأسف لفشل الطرفين في اغتنام الفرصة التي أتاحتها المفاوضات المباشرة للتوصل إلى اتفاق سلام. إنها انتكاسة خطيرة لعملية السلام في الشرق الأوسط. ونأمل أن يظهر الطرفان الإرادة السياسية اللازمة من أجل العودة إلى طاولة المفاوضات وأنها سيتوصلان إلى حل سياسي مقبول من الطرفين للأزمة.

في الضفة الغربية والقدس الشرقية، تزداد محنة الفلسطينيين العاديين سوءا كل يوم بسبب حواجز الطرق والهيكل الأساسية ذات الصلة بالاحتلال التي تفرض قيودا على حرية حركة الأشخاص والبضائع. ولا يزال الحصار المفروض على غزة يؤثر سلبا أيضا على خدمات المساعدات الإنسانية والأنشطة الاقتصادية وتطوير الهياكل الأساسية. إنه يدفع أيضا العناصر المتشددة إلى التنفيس عن إحباطها عن طريق العنف، مما يزيد من تعقيد الحالة على أرض الواقع وزيادة شواغل إسرائيل الأمنية وتعرضها للخطر. نحن نؤيد بقوة التوصل إلى حل تفاوضي للقضية الإسرائيلية - الفلسطينية من شأنه أن يؤدي إلى إقامة دولة فلسطين موحدة ذات سيادة ومستقلة وقابلة للبقاء، عاصمتها القدس الشرقية، تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها، جنبا إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل.

يسمونها معارضة معتدلة ويزودونها بالسلاح. وهنا أشير إلى أن السعودية وقطر وتركيا ودولا أخرى غربية أعضاء في هذا المجلس، ومساهمة منها في هذا النهج المشبوه، قد طلبت الشهر الماضي عقد اجتماعين عن سوريا في الجمعة العامة، تزامن الأول مع اجتماع مجلس الأمن المخصص للاستماع إلى الاحاطة الاعلامية الدورية للأمانة العامة حول الحالة في الشرق الأوسط، في حين تزامن الاجتماع الثاني مع اجتماع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وبذلك، فهم سعوا إلى التشويش على القضية الفلسطينية في معرض مناقشتها في ظل هذا الباب، بند الحالة في الشرق الأوسط، والاصطياد في الماء العكر بالنسبة إلى المسألة السورية. هذا دليل على نفاقهم وكذبهم.

وكي لا نكون جزءا من هذه المحاولات المستهجنة الساعية لقتل نقاشنا اليوم المخصص أساسا لمسألة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بأبعاده المختلفة، فإني مرة أخرى لن أرد في إطار هذا البند على وفود تلك الدول التي تنتهك أحكام الميثاق وقواعد القانون الدولي من خلال دعمها وإيوائها وتسليحها وتدريبها وتخريضها العلني للإرهابيين والمرترقة، وتسهيل تسللهم إلى الداخل السوري عبر الحدود مع الدول المجاورة، ونشرها التطرف والتخريب والارهاب في بلادي، سوريا، وعملها المستميت على إفشال أي حل سلمي بقيادة سورية للأزمة.

والمشهد يصبح هزليا بالفعل عندما يتحدث ممثلو بعض الدول التي ليس لديها دستور وليس لديها برلمان، والمرأة فيها محرومة من أبسط حقوقها، عندما يتنطع أولئك الممثلون في الحديث عن ضرورة نشر الديمقراطية في سوريا، سوريا التي تتبوأ امرأة منصب نائب رئيس الجمهورية فيها. يالها من مهزلة. لقد تسابقت وفود بعض الدول التي أدمنت على سفك دماء السوريين، على مدى السنوات الثلاث الماضية، إلى طلب عقد

الأزمة الحالية ويبي التطلعات المشروعة لجميع شرائح المجتمع السوري.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أقدم بعض الزملاء في بيانهم اليوم الوضع في بلدي في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط". وعلى الرغم من نزاهة بعضهم وعدم نزاهة البعض الآخر، فإنه من المحزن فعلا أن أحدا من المتكلمين لم يأت على ذكر الأعمال الإرهابية التي ضربت بلدي اليوم، ومن بينها تفجير سيارتين مفخختين في حمص، التي تباكى عليها للتو الزميل الذي سبقني في التكلم، حمص القديمة، مما أودى بحياة ٣٦ مواطنا وإصابة ٨٥ آخرين بجروح، معظمهم من الأطفال.

وسأظهر لكم للتو عيّنة من الأطفال الذين قضوا في التفجيرات الارهابية الأخرى التي ضربت دمشق اليوم، ضربت حيّا في دمشق يدعى حيّ الشاغور، حيث سقطت أربع قذائف هاون على مدرسة للأطفال فاستشهد جرائها ٢٤ طفلا وأصيب ٨٦ آخرون. هذه عيّنة من الأطفال الذين استشهدوا اليوم والذين تباكى عليهم بعض المتحدثين زيفا قبل قليل.

من جديد، تأبى بعض الوفود إلاّ وأن تستفيض في بيانها حول الحالة في الشرق الأوسط بالحديث عن الوضع في بلادي، سوريا، بطريقة تضليلية واستفزازية لا تصبّ إلاّ في خدمة المشروع الداعم للارهاب والتطرف في سوريا وفي المنطقة، وفي خدمة إبعاد الانتباه عن جوهر هذا البند المخصص أساسا لمناقشة سبل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، بما في ذلك الجولان السوري. أشير في هذا الصدد، واستكمالا للصورة التي قدّمها في بداية بياني، إلى أن تلك الجماعات الارهابية المسلحة التي قتلت العشرات اليوم في دمشق وحمص يصفها بعض الزملاء وكبار ساستهم بالمعارضة المعتدلة،

إن المساعدة والدعم اللذين تقدمهما إسرائيل للمجموعات الارهابية، بما في ذلك تلك المرتبطة بالقاعدة، في منطقة فصل القوات في الجولان السوري المحتل، يشكلان انتهاكا فاضحا لاتفاق فصل القوات لعام ١٩٧٤، ولولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وللقانون الدولي، ولقرارات هذا المجلس. وقد وصل الأمر بإسرائيل إلى حد إقامة مشفى ميداني إسرائيلي بالقرب من خط الفصل في الجولان، وقيام رئيس وزرائها بزيارة الارهابيين المصابين ممن تتم معالجتهم في المشافي الاسرائيلية ليصار لاحقا إلى إعادتهم إلى منطقة الفصل في الجولان السوري المحتل كي يتابعوا نشاطاتهم الارهابية هناك.

إن هذه المساعدة والدعم من إسرائيل للإرهابيين إنما يعرضان حياة قوات الأمم المتحدة العاملة هناك للخطر، ويساهمان في تفويض عمل هذه القوات، حيث شهدنا قيام تلك المجموعات الارهابية التي يخلو لبعض تسميتها كما قلت بالمعارضة المعتدلة بحطفها عدة مرات لحفظة سلام تابعين لقوة الأمم المتحدة من الكتيبة الفلبينية، أو إطلاق النار عليهم واستهداف مواقعهم. وقد أبلغنا إدارة عمليات حفظ السلام بكل التفاصيل المتعلقة بذلك، وطلبنا منها رسميا التحقيق في مسألة تواطؤ الاستخبارات القطرية في حطف حفظة سلام تابعين لقوة الأمم المتحدة من الكتيبة الفلبينية.

إلا أن المستهجن في الموضوع هو تقاعس إدارة عمليات حفظ السلام حتى هذه اللحظة عن توضيح نتيجة تحقيقاتها ذات الصلة بهذه الشكوى، هذا إن قامت الإدارة بإجراء مثل تلك التحقيقات فعلاً.

لم تكتفِ إسرائيل بتقديم الدعم اللوجستي للإرهابيين، بل قامت القوات الإسرائيلية بالتدخل العسكري المباشر في أكثر من مرة، بما في ذلك عندما قصفت في الشهر الماضي مدرسة ومسجدا في قرية الحميدية في الجولان السوري، بالقرب من خط الفصل، وذلك في انتهاك سافر وخطير للقانون الدولي،

مؤتمرات وجلسات واجتماعات جانبية للترويج لتقارير مضللة حول الوضع في سوريا، كما أسرف ممثلو هذه الدول اليوم في التباكي بشكل مسرحي مبتذل وغير متقن على حقوق الشعب السوري، ولكنهم لم يتطرقوا ولو بكلمة واحدة إلى مسألة إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للجولان السوري المحتل، الذي اتخذ هذا المجلس المقرر قراره الشهير ٤٩٧ (١٩٨١) بشأنه؛ وكأن استعادة الجولان السوري ليست من حقوق الشعب السوري، وكأن الجولان ليس أرضا سورية محتلة يصدر بشأنها سنويا العديد من القرارات التي تطالب إسرائيل بالانسحاب منها حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧! أين حديث تلك الوفود عن قانون حقوق الانسان والقانون الانساني الدولي عندما يتعلق الأمر بحملات الاستيطان الاسرائيلية في الجولان، ومعاناة المواطنين السوريين الرازحين تحت الاحتلال الاسرائيلي في الجولان منذ ما يناهز نصف قرن؟ فهم يتعرضون لأبشع سياسات القمع والتمييز العنصري والاعتقال والتعذيب، ويحرمون من مواردهم الطبيعية، بما في ذلك النفط والغاز والمياه. إن المواطن السوري الرازح تحت الاحتلال لا تعالجه المشافي الاسرائيلية إذا رفض حمل الهوية الاسرائيلية، ولا يستطيع أن يدرس في المدارس باللغة العربية وفق المنهاج التعليمي السوري إذا لم يقبل بحمل الهوية الاسرائيلية. وعلى كل حال، التعليم باللغة العربية ممنوع في الجولان السوري المحتل سواء وفق المنهاج السوري أو وفق منهاج آخر. أضف إلى ذلك عدم سماح سلطات الاحتلال الاسرائيلي للهلل الأحمر السوري بالعمل في الجولان المحتل، ومنعه من بناء مستوصفات ومشاف تابعة له هناك استنادا إلى قرارات الحركة الدولية لجمعيات الصليب والهلل الأحمر، وهي بالمناسبة قرارات تعود إلى عام ١٩١١. هذا علاوة على بناء سلطات الاحتلال لجدار فصل عنصري شرق مدينة مجدل شمس السورية المحتلة، ورفض تسليم حرائط حقول الألغام التي زرعتها إسرائيل في أراضي الجولان إلى المنظمات الدولية المختصة، علما بأن هذه الألغام قد أودت بحياة أكثر من ٧٢٦ مواطنا سوريا، بينهم ٢٢٧ طفلا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر المنسق الخاص، السيد روبرت سييري، على إحاطته الإعلامية الشاملة صباح اليوم.

إننا نجتمع هنا وقد جرت تطورات مشؤومة في الشرق الأوسط. وأصبح الجو مسموما من جديد. فقد أوقفت إسرائيل محادثات السلام. ويبدو أن ذلك يُنهي مبادرة السلام الممتدة تسعة أشهر لوزير خارجية الولايات المتحدة، جون كيري. وإسرائيل تدرس فرض جزاءات اقتصادية على فلسطين. من المؤكد أن ذلك سيزيد تفاقم المحنة الاقتصادية للشعب الفلسطيني. وقد أعلنت فلسطين أنها تدرس جميع الخيارات للرد على القرار الإسرائيلي بقطع الاتصالات فيما يخص المحادثات. وقرّر الفلسطينيون إيلاء الأولوية للمصالحة والوحدة الوطنية. ولا ينبغي التعامل مع فترة الجمود هذه بصفتها لا رجعة فيها، أو أنها نقطة اللاعودة. بل ينبغي اعتبارها استراحة وفترة للتأمل. فنحن نفضل أن نعتقد أن المحادثات قد أوقفت ولم يتمّ التخلي عنها.

وإننا نرحب بالمبادرة الفلسطينية لتوطيد الوحدة الوطنية. فالمحادثات بين فلسطين وإسرائيل أولوية أيضا، لأنه لن يكون هناك سلام واستقرار دائمان بدون العملية السلمية. ونحن نتفق مع استنتاج الوزير كيري بأنه يتعيّن على القادة تقديم التنازلات للمضيّ قدما. فالمسائل الصعبة المتعلقة بالترتيبات الحدودية النهائية، والمستوطنات وإطلاق سراح الأسرى لن تُحلّ بعيدا عن طاولة المفاوضات. هذا هو المنطق الحتمي للحل القائم على وجود دولتين.

وتدعو باكستان إلى اتخاذ خطوات عاجلة لإنعاش وتجديد محادثات السلام المتعثرة. ولا ينبغي تبديد الوقت المهم والذخيرة السياسية اللذين استثمرا في العملية. إذ أن ثمن الفشل باهظ.

الأمر الذي يفصح من جديد التنسيق القائم بين قوات الاحتلال الإسرائيلي والمجموعات الإرهابية في منطقة الفصل، تماما كما تفعل السعودية وقطر وتركيا. فهناك حلف واضح بين هذه الدول الثلاث وإسرائيل، حلف محوره دعم المجموعات الإرهابية، أياً كانت تلك المجموعات، مرتبطة بالقاعدة أو داعش أو جبهة النصرة أو بأية جبهة إرهابية أخرى، ودفعها قدما لتدمير سوريا وسفك دماء شعبها، وقتل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وإذا كان أحد الزملاء قبلي قد وصف بلدي بأنه شقيق، وهو كاذب، فإننا في سوريا بغنى عن هذه الأხოّة التي يدعيها هو ونظامه الذي يسفك الدم في بلدي. نحن لا نريد أحوّة قاتلة ومجرمة وإرهابية تسفك الدم في بلدي.

يجب على البعض ألا يخذعوا أنفسهم والعالم، والأّ يستمروا في تقديم الذرائع والمبررات لإسرائيل، فالجميع يعلمون علم اليقين أن إسرائيل، بصفتها كياناً استيطانيا قام على الاحتلال والتوسّع، لم تكن يوماً معنية بالسلام. فقد ضمتّ الجولان السوري والقدس، واعتدت على دول المنطقة، وانتهكت القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة دون هوادة، ورفضت أية رقابة دولية على ترسانتها النووية، واعتدت على المقدسات الإسلامية والمسيحية. وها هي تحاول سرقة المسجد الأقصى، وتطالب، كشرط مسبق، بما يُسمّى تحقيق يهودية دولة إسرائيل، لتفريغ فلسطين من سكانها وإنهاء حق العودة. وهي تردّ على كل مبادرات السلام والمفاوضات بالمرأوخة والتذرع بما تسمّيه زيفا الشواغل الأمنية، لتكريس الاحتلال وفرض أمر واقع لا يمكن تغييره، وبخاصة عبرّ بناء وتوسيع المستوطنات، وتهويد الأراضي العربية، وتغيير طابعها الديمغرافي والحضاري. فكيف تستطيع إسرائيل التكلم عن السلام بعد كل ذلك؟ وكيف تستقيم المطالبة بالسلام مع كل تلك الممارسات التي تقوّض أبسط مبادئ السلام؟ أليس من بالغ الوقاحة أن تدّعي إسرائيل أن إزالة أية مستوطنة إنما هي مسألة مؤلمة لا تُحتمل، في حين أن اضطهاد شعب فلسطين بأكمله مسألة فيها نظر؟

الكيميائية من سوريا. وإذ نشاطها القلق بشأن التقارير حول استخدام غاز الكلور سلاحاً، فإن أفضل مسار للعمل هو التحقيق في التقارير حول استخدام المواد الكيميائية السامة لإرساء الحقائق بما لا يدع أي مجال للشك.

وعلىنا ألا ننسى أن الأسلحة التقليدية تسبب يوميا إصابات أكثر بكثير مما تسببه الأسلحة الكيميائية. وأعمال القتل تزايد وعدد اللاجئين والأشخاص المشردين يتصاعد.

لقد أبلغنا الأمين العام بأن المقاتلين في سوريا لم يلتفتوا إلى قرار هذه الهيئة بالسماح بوصول المعونة الإنسانية غير المعاقبة. نتيجة لذلك، ما برح نحو ٣٠٠.٠٠٠ من السوريين محاصرين في مناطق الصراع ومحرومين من الحصول على المواد الغذائية الأساسية والأدوية. والأسوأ من ذلك كله، أن محادثات جنيف أصبح مصيرها غير معروف.

نحض جميع أطراف الصراع في سوريا، وفي الدول التي تربطها بها علاقات خاصة على العودة إلى طاولة المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سياسي طويل الأجل يحترم تطلعات جميع السوريين. ونحض أيضا الأطراف على الوفاء بالمقرارات التي اتخذها المجلس في قراره ٢١٣٩ (٢٠١٤) بشأن وصول المساعدات الإنسانية. لا ينبغي أن تأجيل قضية سوريا بسبب قضايا ملحة أخرى.

أخيراً، ندين الهجمات الإرهابية في سوريا، بما في ذلك تلك التي وقعت اليوم. ونعرب عن أحر تعازينا للشعب السوري وأسر الضحايا في سوريا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دي أغويار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، يا سيادة الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضا أن أشكر المنسق الخاص روبرت سري

والتصعيد في غزة في الشهر الماضي ومرة أخرى في الأسبوع الماضي أعطى لمحة عما قد يؤدي إليه الانهيار الكامل. أما بعد، فإن الحوار من أجل الحوار، بدون إرادة سياسية والتزام باتخاذ خيارات صعبة، غير مجتهد وليس مؤاتياً للسلام في المنطقة.

وتدين باكستان اقتحام المتطرفين الإسرائيليين لحرم المسجد الأقصى. وضم قوات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية غير قانوني. والمناقشة في الكنيست الإسرائيلي بشأن ضم الحرم الشريف والأعمال الاستفزازية، مثل تعطيل احتفالات عيد الفصح، تقوض السلام، وتُصعد التوترات وتزيد زعزعة استقرار المنطقة.

وتدعم باكستان الاشراف المتواصل من جانب الوقف الإسلامي على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية المحتلة، مع دور خاص موكل إلى الأردن. ونحن ندعو إلى وقف اختياري بشأن المستوطنات، والإفراج عن المعتقلين، وإعادة الالتزام بمجوار مفيد وموضوعي، ورفع الحصار عن غزة. ومن المهم تهدئة التوترات وبناء حد أدنى من الثقة لاستئناف المحادثات في وقت مبكر.

إن السلام والأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية المستدامة في الشرق الأوسط تعتمد مباشرة على إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة ومتصلة جغرافيا، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، مع اعتراف كلا الجانبين بالحقوق المشروعة لكل منهما. وعلى إسرائيل أن تنسحب أيضا من جميع الأراضي العربية، بما يشمل لبنان والجولان السوري.

اسمحوا لي الآن بالانتقال إلى سوريا. إننا نرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في إزالة وتدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا، ونقدّر التعاون الذي قدمته الحكومة السورية للبعثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونحن نؤيد دعوة السيدة سيغريد كاغ إلى إزالة جميع الأسلحة

في الوقت الذي تصبح فيه المسؤولية الجماعية ضرورية أكثر من أي وقت مضى، نرى أن المجتمع الدولي أيضا مقصر حقا في حالة فلسطين. وما من ثمة ضرورة لألية إنذار مبكر لمنع نشوب الصراعات لاسترعاء اهتمام مجلس الأمن لنداء الفلسطينيين. ينبغي أن يضطلع المجلس بدور أكثر استباقية وأن ينظر في وضع معايير أساسية للمفاوضات التي تتماشى مع مجموعة واسعة من قرارات الأمم المتحدة. وبقيامه بذلك إنما يعزز احترام القانون الدولي ويمارس سلطته ووظائفه المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. بمناسبة السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ندعو الأطراف المعنية إلى الالتزام بكل الدولتين، لا سيما المجتمع المدني، وإلى تضافر جهودها سعيا للتأثير على القيادة في كلا الجانبين لتحمل مسؤولياتهما في بناء بيئة مواتية للسلام في الشرق الأوسط.

إذ انتقل إلى الكلام عن سوريا، تشعر البرازيل بقلق شديد للغاية إزاء حجم الدمار فيها وعدم الاكتراث بالمعانة البشرية. من الخطأ الجسيم أن نفترض أنه مع انعدام الحل السياسي ينبغي حل الأزمة باستخدام القوة. خلال انعقاد مؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا في كانون الثاني/يناير، دعت البرازيل، من بين العديد من التدابير، إلى وقف فوري لتوريد الأسلحة لجميع الأطراف في سوريا. إن الاستمرار في عسكرة النزاع ما من شأنه إلا التسبب بالمزيد من العنف وعدم الاستقرار والمعاناة. يبلغ حاليا عدد المشردين داخليا قرابة ربع سكان سوريا. أصبح الآن زهاء ١٥ في المائة من مجموع السكان في سورية لاجئين، ناهيك عن العدد الذي يبعث على الصدمة من ضحايا الصراع.

إن المنازعات على الجبهات الدولية الأخرى ينبغي أن لا تحول الأنظار عن الهدف المشترك المتمثل في تحقيق السلام وتعزيز عملية سياسية بقيادة سورية. إن قيام جميع الأطراف بالتنفيذ الفوري والكامل للبيان الختامي الصادر في جنيف لعام

على إحاطته الإعلامية، وأشكر الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين على بيانتهما.

تنتهي اليوم، ٢٩ نيسان/أبريل، مدة التسعة الشهور المقررة للتوقيع على اتفاق الوضع النهائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين. مع عدم إحراز أي تقدم، وعلى الرغم من التأيد الدولي الواسع للجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها الولايات المتحدة، فإن تحقيق حل الدولتين يبدو بعيد المنال على نحو متزايد. ونحن جميع الخاسرين في هذه الحالة. ونفهم خيبة الأمل التي يشعر بها الذين اشتركوا في هذه العملية بحسن نية. إن عدم معالجة الجوانب الأساسية لقضية فلسطين في الوقت الحاضر ما من شأنها إلا التسبب في تحديات كبيرة في المستقبل.

وتلاحظ البرازيل بخيبة أمل أن إسرائيل لم تف بتعهداتها السابق بالإفراج عن المجموعة الأخيرة من السجناء الفلسطينيين. إن الاستمرار في الحملة الاستيطانية في دولة فلسطين المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، يلحق ضررا كبيرا. ونؤكد من جديد أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتضر بعملية السلام. أنها تقوض آفاق إيجاد حل تفاوضي للنزاع، وتتهدد على نحو خطير إمكانية التوصل إلى حل الدولتين. ندين بشدة أعمال العنف ضد المدنيين الإسرائيليين وإطلاق الصواريخ على إسرائيل من قطاع غزة، الأمر الذي يتعارض مع قضية السلام، ويؤدي إلى تضاءل الثقة ويولد المزيد من العنف وعدم الثقة.

نرحب بالجهود التي بذلت مؤخرا لتحقيق الوحدة بين الفصائل الفلسطينية، وهي عنصر رئيسي لتوطيد أركان دولة فلسطينية ديمقراطية ومستدامة، ونحض جميع الأطراف على الالتزام التزاما كاملا بالتعهدات التي قطعتها فلسطين. نظراً لحالة الشلل الراهنة التي تكتنف عملية التفاوض، لا أحد يلوم دولة فلسطين في سعيها لتعزيز حقوقها المشروعة في المنتديات المتعددة الأطراف.

جديدة فيه، وثق بأن تلك الحكومة ستمكن من تجنب البلد المزيد من عدم الاستقرار ومن تعزيز سيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية. كما ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه لمؤسسات الدولة اللبنانية، بما في ذلك الجيش، ونؤكد من جديد تأييدنا القوي لسياسة لبنان المتمثلة في النأي بالنفس فيما يتعلق بالصراع السوري، كما جاء في إعلان بعبداء. ونحث جميع الأطراف السياسية اللبنانية على تفادي حدوث أي زيادة في التصعيد وتبني طريق التفاهم. في ذلك الصدد، تؤيد البرازيل تأييداً تاماً الطريقة القانونية التي أتبعته في إجراء الانتخابات الرئاسية وفقاً لما نص عليه الدستور اللبناني، ونحث جميع الأطراف على التعاون في ضمان نجاح العملية الانتخابية.

أخيراً، تكرر البرازيل دعمها لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) وفرقة العمل البحرية التابعة لها التي يتولى قيادتها قائد برازيلي منذ شباط/فبراير ٢٠١١. ما فتئت اليونيفيل مفيدة جداً في تعزيز الاستقرار في لبنان وفي الحفاظ على الأمن على طول الحدود بين لبنان وإسرائيل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): الآن أعطى الكلمة للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. كذلك يؤيد هذا البيان البلد المرشح لعضوية الاتحاد الجبل الأسود، وبلد تحقيق الاستقرار والمرشح المحتمل للعضوية البوسنة والهرسك، فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

توفيرا للوقت، سأدلي بصيغة مختصرة من بياني. ويحري حالياً تعميم النص الكامل في القاعة، وسينشر على موقعنا على الإنترنت.

والاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء التطورات التي استجدت مؤخراً في ما يتصل بعملية السلام والتي تلقي

٢٠١٢ (S/2012/523، المرفق) الذي وقعته جميع الأطراف ما يرح أهم هدف، ونحثها على التحلي بالإرادة السياسية القوية والالتزام الراسخ بهذه العملية. وما زالت البرازيل تؤيد جميع الجهود الرامية إلى استئناف الاتصالات بين الأطراف. إن الحوار الوطني والمصالحة عنصران رئيسيان لضمان تطابق الانتخابات في سوريا تطابقاً كاملاً مع ما ورد في البيان الختامي. وينبغي إدانة انتهاكات الجانبين لحقوق الإنسان، وهي انتهاكات ما فتئت تشجبها لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة لمجلس حقوق الإنسان والمعنية بالجمهورية العربية السورية.

تماشياً مع تقارير اللجنة، نكرر قلقنا إزاء الأثر السلبي للجزءات الانفرادية على الأحوال المعيشية للشعب السوري. إن تزايد الطابع الراديكالي لبعض فصائل المعارضة المسلحة، والآثار الجانبية لذلك على البلدان المجاورة، لا سيما لبنان والعراق، والأردن وتركيا، تبعث على القلق أيضاً. تكرر البرازيل دعوتها من أجل وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المتأثرين بالعنف في سوريا على نحو كامل وآمن ومن دون عراقيل، ومن دون تسييس، كما جاء في القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). إن حكومة سوريا تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية في هذا الصدد، على الرغم من أنه يجب على المعارضة المسلحة الوفاء على الوجه الأكمل بالتزاماتها الإنسانية. إن التذرع بأزمة إنسانية لتبرير عسكرة الأزمة ما من شأنه إلا زيادة معاناة السكان المدنيين، خاصة أضعف الفئات فيهم، وزيادة انتهاكات حقوق الإنسان.

أود أن أقول بضع كلمات عن لبنان الذي تربطه بالبرازيل روابط تاريخية وثقافية. لا تزال البرازيل تشعر ببالغ القلق إزاء تزايد عدم الاستقرار في لبنان، حيث أصبح أبناء شعبه في الآونة الأخيرة ضحايا لسلسلة من الأعمال الإرهابية، وذلك تطور خارج عن المسار القويم، لا سيما نظراً لسخاء لبنان المتمثل في استضافة مليون لاجئ سوري. نرحب بتشكيل حكومة

إن الاتحاد الأوروبي على اقتناع بأنه لا يمكن تسوية الصراع الدائر في سوريا إلا من خلال حل سياسي. وقد أدت العرقلة المستمرة من قبل النظام إلى فشل الجولتين الأوليين من مفاوضات جنيف، والتي يلزم استئنافها دون تأخير. وندعو النظام السوري إلى قبول بيان جنيف (S/2012/523، المرفق) وإظهار التزام واضح بمجدول أعمال المفاوضات وأسلوب العمل، ولا سيما معالجة مسألتي الإرهاب والعملية الانتقالية بصورة متوازنة. ونشير إلى أن وفد المعارضة، بقيادة الائتلاف الوطني السوري، سبق وأن قبل بتلك الشروط.

والإتحاد الأوروبي يأسف بشدة للإعلان الصادر عن النظام السوري بشأن تنظيم انتخابات رئاسية في ٣ حزيران/يونيه. وينبغي عدم إجراء أي انتخابات في سوريا إلا في إطار بيان جنيف لعام ٢٠١٢. وستكون الانتخابات التي يجريها النظام خارج هذا الإطار ملهاة ديمقراطية ولن تحظى بأي مصداقية على الإطلاق وستقوض الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي.

والإتحاد الأوروبي يشعر ببالغ القلق إزاء الحالة الكارثية والمتدهورة لحقوق الإنسان في سوريا ويدين بشدة جميع الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ويدعو الإتحاد الأوروبي مجلس الأمن إلى أن يعالج على وجه السرعة انتشار ثقافة الإفلات من العقاب وأن يحيل الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ويأسف الإتحاد الأوروبي لعدم إحراز تقدم بشأن تنفيذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). وندعو جميع الأطراف إلى الامتثال للقرار على الفور دون مزيد من التأخير. والاستمرار في الامتناع عن الموافقة على تنفيذ عمليات إيغاثة أساسية، عبر الحدود وعبر خطوط الصراع، هو إجراء تعسفي لا مبرر له. ويدعو الإتحاد مجلس الأمن إلى اتخاذ المزيد من التدابير في حالة استمرار عدم الامتثال.

بظلال من الشك على استمرار المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين بعد انقضاء الموعد النهائي الأصلي في ٢٩ نيسان/أبريل. والاتحاد يؤكد من جديد تأييده الكامل لجهود السلام التي تتوسط فيها الولايات المتحدة الأمريكية، ويدعو الطرفين إلى مواصلة التركيز على المفاوضات وعلى الفوائد التي لم يسبق لها مثيل التي يمكن أن يجلبها السلام. والمفاوضات هي أفضل سبيل للمضي قدما. ويجب ألا تذهب الجهود الواسعة النطاق التي بُذلت خلال الشهور القليلة الماضية سدى. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وإلى تفادي اتخاذ أي إجراء قد يزيد من تقويض الجهود السلام وإمكانية التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين.

ما فتئ الإتحاد الأوروبي يؤيد تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين، ولكن وفقا لشروط معينة واضحة. ونؤكد من جديد أن هذه المصالحة ينبغي أن تتم تحت قيادة الرئيس عباس وبما يتماشى مع المبادئ الواردة في الكلمة التي ألقاها في ٤ أيار/مايو ٢٠١١. ويتوقع الإتحاد الأوروبي أن تتمسك أي حكومة جديدة بمبدأ عدم اللجوء إلى العنف وأن تظل ملتزمة بتحقيق حل الدولتين والتوصل إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وأن تقبل بالاتفاقات والالتزامات السابقة، بما في ذلك حق إسرائيل المشروع في الوجود. والمصالحة استنادا إلى تلك الشروط عنصر هام لوحدة الدولة الفلسطينية في المستقبل وللتوصل إلى حل الدولتين وتحقيق السلام الدائم.

ويرحب الإتحاد الأوروبي بإمكانية إجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية لجميع الفلسطينيين. وحقيقة أن الرئيس عباس سيظل مسؤولا مسؤولا كاملة عن عملية التفاوض وسيتمتع بولاية للتفاوض باسم جميع الفلسطينيين توفر ضمانا إضافيا بأن مفاوضات السلام يمكن، بل ويجب، أن تستمر.

حول هذه المسألة المحورية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

وأود أيضا أن أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد روبرت سيري، على إحاطته الإعلامية الشاملة. وغني عن البيان أن وفد بلدي يؤيد البيانات التي تم الإدلاء بها بالنيابة عن مجموعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وبلدان حركة عدم الانحياز.

تأسف الجزائر لأن جميع الجهود الجدية ذات المصدقية التي بُدلت في الآونة الأخيرة لإنقاذ فرص التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم، وخاصة تلك التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية، قد جرى تحديدها وتقويضها. وتصرفات إسرائيل غير القانونية المستمرة على أرض الواقع أبرز دليل على التناقض بين أفعالها وعزمها المعلن على المشاركة في عملية السلام. وهي تدل بوضوح على أن السلطة القائمة بالاحتلال ليست ماضية على طريق السلام وأن الهدف الوحيد الذي تسعى إلى تحقيقه هو القضاء على أي احتمالات مستقبلية للتوصل إلى تسوية سلمية من خلال طائفة واسعة من الأنشطة المضطلع بها يوميا بهدف تغيير التكوين الديمغرافي والطابع الثقافي للأرض الفلسطينية.

وفي هذا الصدد، فإن الجزائر ترفض وتدين استمرار سياسة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتؤكد من جديد أن هذه الأنشطة لا تزال العقبة الرئيسية أمام السلام وأنها تعوق جميع الجهود والمفاوضات الرامية إلى تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. ونشير أيضا إلى أن السلطة القائمة بالاحتلال تواصل حصارها غير القانوني واللاإنساني لقطاع غزة دون مراعاة للقانون الإنساني الدولي وجميع القرارات، ولا سيما القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وبالمثل، فإننا نواصل تسجيل العديد من أعمال الاستفزاز والتحرير من قبل المتطرفين والمسؤولين الإسرائيليين في القدس الشرقية

ويكرر الاتحاد الأوروبي الدعوة الموجهة إلى النظام السوري للوفاء بالتزاماته بتدمير ترسانته من الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك مرافق الإنتاج، بحلول نهاية حزيران/يونيه. ولا بد من معالجة جميع المسائل المعلقة التي تحيط بإعلان سوريا. ولا بد من إخضاع المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في ريف دمشق في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣ للمساءلة.

والاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء تقارير وسائط الإعلام التي زعمت مؤخرا استخدام غاز الكلور ضد الشعب السوري. فأى استخدام للمواد الكيميائية السامة لأغراض عدا تلك المسموح بها صراحة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية يشكل انتهاكا للمادة الأولى من الاتفاقية. ويجب مساءلة مرتكبي أي انتهاكات من هذا القبيل.

ويشيد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى بالبلدان المجاورة، ولا سيما لبنان والأردن، التي تواصل إبقاء حدودها مفتوحة وتوفر الملاذ الآمن للاجئين من سوريا، بما في ذلك الفلسطينيون. وسنواصل دعمنا لها. ويلتزم الاتحاد بوحدة لبنان واستقراره واستقلاله وسيادته وسلامته الإقليمية ويؤكد مجددا التزامه المستمر بالمساهمة في الوفاء بالاحتياجات المتزايدة للبنان. ونرحب بجميع الجهود من هذا القبيل التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك مجموعة الدعم الدولية للبنان، والتي يقوم الاتحاد الأوروبي وبعض دوله الأعضاء بدور نشط فيها. كما نرحب بتشكيل الحكومة الجديدة، بقيادة رئيس الوزراء سلام، ونشجعها على أن تعمل دون تأخير على معالجة التحديات القائمة في لبنان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بوقدوم (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة

المحتلة، ولا سيما في المسجد الأقصى، والتي تزيد من حدة التوترات والحساسيات الدينية.

وترحب الجزائر بإبرام اتفاق المصالحة بين الأشقاء الفلسطينيين، والذي يشكل خطوة هامة نحو الوفاء بالتطوعات الفلسطينية، وتأييده. فالوحدة في صفوف الفلسطينيين خطوة إيجابية وضرورية لتحقيق السلام. وينبغي لجميع الأطراف أن تنظر إليها على هذا النحو. والجزائر تمنى الحكومة الفلسطينية على انضمام دولة فلسطين في الآونة الأخيرة إلى العديد من الاتفاقيات الدولية. ومما لا شك فيه أن تلك الخطوات تقطع شوطاً طويلاً صوب توطيد الدعم الواسع المكتسب من خلال قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧ الذي منح فلسطين مركز دولة مراقبة غير وضع. وبينما نعيد التأكيد على الأهمية الكبرى لذلك الإنجاز السياسي للشعب الفلسطيني ولحكومة دولة فلسطين، تعرب الجزائر عن دعمها الكامل لتعزيز مركز فلسطين لضمان شغلها للمكانة اللائقة بها في أوساط المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال حصولها على العضوية الكاملة للأمم المتحدة.

لدينا قناعة راسخة بأن السلام لا يمكن أن يتحقق في الشرق الأوسط بدون مشاركة المجتمع الدولي، ولا سيما بدون اتخاذ مجلس الأمن لموقف حازم وشجاع لإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية وجميع الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، والسماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة في حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إيلر (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): دعوني في البداية، أعبر عن خالص التهاني للرئاسة النيجيرية على قيادتها بنجاح لأعمال المجلس خلال شهر نيسان/أبريل، وأن أنقل أطيبت تمنيات وفد بلدي إلى جمهورية كوريا فيما يخص رئاستها المقبلة للمجلس.

لقد دعمت تركيا كل الجهود الرامية للتوصل إلى حل دائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، الذي ينص على دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية.

من المفترض أن اليوم هو الموعد النهائي لاختتام محادثات السلام التي بدأت بين إسرائيل والفلسطينيين خلال شهر تموز/يوليه من العام الماضي. للأسف، قرر أحد الطرفين تعليق المحادثات الأسبوع الماضي. ونحن نأسف بشدة لهذا القرار. إن تركيا ترى أن عملية السلام وجهود المصالحة الفلسطينية لا يستبعد بعضها بعضاً، وينبغي ألا تعرض على هذا النحو.

لقد مر ما يقرب من ٦٧ عاماً على اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٧ الذي ينص على إنشاء دولتين، وما يزيد على ٢٥ عاماً على إعلان دولة فلسطين في الجزائر العاصمة في عام ١٩٨٨. ومع ذلك، فإن الشعب الفلسطيني ما زال يسعى إلى إيجاد وطن له وما زال يحن إلى نيل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ويجب على المجتمع الدولي بذل كل الجهود لإرغام إسرائيل على التقيد بواجباتها والتزاماتها من أجل تحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس المبادئ الجوهرية للقرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨) ومرجعية مدريد، ولا سيما مبدأ الأرض مقابل السلام.

والجزائر تعرب عن أملها في استئناف إحراز تقدم حقيقي وسريع خلال السنة الدولية الحالية للتضامن مع الشعب

ولن تؤدي سوى تسوية شاملة وعادلة، وإلغاء تلك القيود إلى التنمية القوية والمستدامة للاقتصاد الفلسطيني. لذلك، فإننا ندعو مرة أخرى إلى الرفع الفوري للحصار المفروض على غزة، وفقا للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) والالتزامات وقف إطلاق النار التي جرى إبرامها خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

أعلنت الجمعية العامة سنة ٢٠١٤، سنة دولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وينبغي أن تشكل تلك السنة، بالنسبة لنا جميعا سنة لتجميع وسائلنا وقدراتنا، لدعم فلسطين في المجالين الاقتصادي والسياسي. وسيشكل وجود فلسطين قوية سياسيا واقتصاديا بالتأكد شريكا أقوى لإسرائيل، ودول الجوار بأكملها لسنوات قادمة. إن تركيا تؤيد الحق غير القابل للتصرف لدولة فلسطين في التمتع بشكل كامل بامتيازات الدولة، بما في ذلك أن تصبح عضوا في الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية والانضمام إلى المعاهدات الدولية.

لم يتقيد النظام السوري بمهلة أخرى للقضاء على أسلحته الكيميائية المعلنة قبل ٢٧ نيسان/أبريل. ويساور تركيا أيضا قلق بالغ جراء التقارير التي تفيد بقيام النظام بهجمات بغاز الكلور على السكان المدنيين. ونرحب بقرار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إرسال بعثة إلى سوريا للتحقيق في تلك الحوادث. وإذا كانت هذه الادعاءات صحيحة، فإنها تشكل انتهاكا لالتزامات النظام.

ومن ناحية أخرى، تتدهور الحالة الإنسانية في سوريا كل يوم، نظرا للعدد المتزايد من الأشخاص الذين هم بحاجة إلى مساعدة عاجلة واستمرار رفض النظام السماح بدخولها بشكل تعسفي. إن أحكام القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) واضحة جدا فيما يخص وقف أعمال العنف ضد المدنيين، ووضع حد للحصار والسماح بالوصول الإنساني السريع والآمن وبدون عوائق، والقيام بالعمليات الإنسانية عبر الحدود، عبر أقصر الطرق. ولا يمكن السماح باستخدام قضية وصول المساعدات الإنسانية كورقة مساومة. وتمثل سياسة النظام المتمثلة في تقليل

وقد أشير بشكل متكرر، إلى وجهة النظر تلك أيضا، في مختلف تقارير الأمم المتحدة. وفي الواقع، فإن الحاجة إلى الوحدة الفلسطينية أصبحت واقعا منذ ٢٠٠٧، وإذا جرى توجيهها ودعمها بشكل جيد، فإن هذه الوحدة ستساعد على إرساء أسس سلام مستدام ودائم في المنطقة. على أساس هذا الفهم، رحبت تركيا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حركتي فتح وحماس، وقرار تشكيل حكومة وحدة وطنية تشمل جميع الفلسطينيين.

في واقع الأمر، من الصعب وصف البيئة السياسية التي عقدت خلالها محادثات السلام بأنها بيئة مواتية. حيث أن الجانب الإسرائيلي لم يف بالتزاماته المتعلقة بالإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين الذين أسروا في فترة ما قبل أوصلو، وواصل أنشطته الاستيطانية وأنشطة الهدم التي يقوم بها، وانتهاكه للحقوق الأساسية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وتزايد عنف المستوطنين، والاستفزازات ضد المواقع الدينية والمقدسة، بما في ذلك الحرم الشريف والمسجد الأقصى، ومحاولات التدخل في وضع القدس. وظل الحصار المفروض على قطاع غزة ساريا، وتواصل بناء الجدار العازل، في تحد للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

إن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لوضع حد للأزمة الإنسانية في فلسطين. ولا تزال تركيا من جانبها، تساعد على التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني من خلال تنفيذ مشاريع ثنائية في عدة أجزاء من فلسطين، بما في ذلك قطاع غزة. وقمنا العام الماضي، بتسليم معونات عاجلة، شملت مولدات ووقودا ودقيقا وأدوية، إلى غزة. بالإضافة إلى مشروعنا الجاري تنفيذه لبناء مستشفى، وخصصت الحكومة التركية مؤخرا مبلغا آخر قيمته ١,٥ مليون دولار لمشروع منظمة الصحة العالمية، الذي يهدف إلى توفير المزيد من الدعم للنظام الصحي في غزة. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى إيجاد حلول طويلة الأجل على وجه السرعة لتجنب مخاطر إنسانية أكبر.

على العقوبات والعودة إلى طاولة المفاوضات برغبة حقيقية قي وضع حد لعقود طويلة من البحث عن السلام.

وأود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، بأن التزام تركيا القوي بتحقيق السلام والأمن في منطقتها، سوف يستمر حتى نصل إلى ذلك الهدف، ولن تتخلى تركيا أبداً عن مسؤولياتها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد يوشيكافا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص امتناني لكم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. وأود أيضاً أن أشكر السيد سيرى، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية. كما أنني أيضاً ممتن للسفير منصور، المراقب الدائم عن دولة فلسطين، والسفير بروسور، الممثل الدائم لإسرائيل، على بيانتهما.

سأتناول اليوم مسألتين: أولاً، عملية السلام في الشرق الأوسط، وثانياً، الحالة في سوريا .

فيما يخص عملية السلام في الشرق الأوسط، تابعت اليابان التطورات الأخيرة بقلق. ونود أن ندعو إسرائيل وفلسطين إلى عدم اتخاذ أي إجراءات من جانب واحد، قد تؤثر سلباً على عملية السلام. وتؤكد اليابان مجدداً دعمها الكامل للجهود الوساطة التي تقوم بها الولايات المتحدة، وتطلب بقوة من كلا الطرفين مواصلة مفاوضات السلام بثبات. ومن المهم أيضاً بالنسبة للمجتمع الدولي، تعزيز البيئة المناسبة التي من شأنها السماح لكلا الطرفين بمواصلة محادثتهما.

وكنت أود اليوم، أصلاً، أن أقدم للمجلس تحدياً مفصلاً بشأن مبادرتين يابانيتين الهدف منهما تعبئة استثمارات القطاع الخاص في فلسطين، لو كان الجانبان قد اتفقا على تمديد محادثتهما المباشرة. المبادرة الأولى مشروع يطلق عليه ممر السلام والازدهار. ومن المقرر أن تبدأ عمليات المشروع

عدد نقاط الوصول إلى سوريا عمداً، انتهاكا لقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، وفرض مثل هذه الشروط المسبقة أمر غير مقبول.

ولذلك، ينبغي للأمم المتحدة إيجاد السبل والوسائل التي تتيح لها تقديم المساعدة الإنسانية من خلال عدد أكبر من البوابات الحدودية، وذلك لضمان الوصول إلى عدد أكبر من السكان.

ولم تدخر تركيا منذ بداية الأزمة، أي جهد للتخفيف من معاناة جيراننا السوريين، وحافظت باستمرار على سياسة الأبواب المفتوحة، وسهلت تقديم المساعدات الإنسانية من نقطة الصفر، واستجابت بمسؤولية لاحتياجات السوريين الذين يقيمون في ٢٢ مخيماً في تركيا وفي مختلف المدن التركية. ويقرب عدد السوريين في تركيا حتى شهر نيسان/أبريل، بسرعة من مليون شخص. لكن للأسف، موارد تركيا وموارد جيرانها الآخرين محدودة. وما نتوقه من شركائنا هو المشاركة الفعالة والإسهام الحقيقي في تحمل هذا العبء.

إن النظام السوري، الذي أبدى بوضوح رفضاً لمناقشة عملية الانتقال السياسي في جنيف، كشف مرة أخرى عدم صدقه فيما يخص إيجاد حل سياسي للأزمة، مع إعلانه تنظيم ما يسمى انتخابات رئاسية في حزيران/يونيه. ولن تكون هذه الانتخابات، التي ستنظم في ظل ظروف يتم فيها تشريد ما يناهز نصف السكان، وبعضهم لا يزال يتعرض للهجمات العشوائية التي تنفذها قوات النظام، لاغية وباطلة فحسب، بل ستشكل انتهاكا صارخا لبيان جنيف (S/2012/523 المرفق) وستشكل ضربة أخرى للجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي للأزمة. والطريق قدما لإيجاد حل للأزمة محدد بوضوح في البيان، ويتمثل في الإنشاء الفوري لهيئة حكم انتقالية، تتمتع بسلطات تنفيذية كاملة.

إن إحلال السلام واستتباب الأمن في الشرق الأوسط، ليس هدفاً غير قابل للتحقيق، طالما توفرت عزيمة سياسية قوية. وبهذا المعنى، فإننا ندعو قادة إسرائيل ودولة فلسطين للتغلب

الرائد، أريحا بارك الصناعي - الزراعي، خلال هذا الصيف. أما المبادرة الثانية، فهي مؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا للتنمية الفلسطينية. وخلال الاجتماع الوزاري الثاني للمؤتمر، الذي عقد في جاكارتا في ١ آذار/مارس، تعهد وزير الخارجية الياباني كيشيدا بتقديم ما مجموعه ٢٠٠ مليون دولار كمساعدة للفلسطينيين. وفي إطار ذلك التعهد، صُرفت في الشهر الماضي بالفعل حزمة من المساعدات بقيمة ٦٢ مليون دولار. والتنسيق بين المبادرات اليابانية والمبادرة الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني، التي أعلن عنها وزير الخارجية الأمريكي كيري في ٢٤ نيسان/أبريل، يمكن أن تفضي إلى مكاسب هائلة. وسأدلى بمزيد من التفاصيل بشأن تلك المبادرات في فرصة مناسبة أخرى في المستقبل.

فيما يتعلق بالحالة في سوريا، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء عدم حدوث أي تحسن ملموس على صعيد الوضع الإنساني، حتى بعد أن اتخذ المجلس القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) بالإجماع في شباط/فبراير. واليابان تطالب الأطراف كافة، وخاصة السلطات السورية، بأن توقف كل الهجمات ضد المدنيين على الفور. بموجب ذلك القرار. وعليها أيضاً أن تضمن الوصول

الفوري والأمن ومن دون عوائق للمساعدات الإنسانية إلى كل المناطق المتضررة من النزاع. وقد تعهدت اليابان في المؤتمر الذي عقد في الكويت في ١٥ كانون الثاني/يناير بتقديم مبلغ ١٢٠ مليون دولار إضافية كمساعدات إنسانية. وصُرف المبلغ بالكامل. وبذلك يصل إجمالي قيمة المساعدات الإنسانية التي قدمناها إلى ٢٧٥ مليون دولار.

أما بالنسبة للعملية السياسية، فمن المؤسف أنه لا يلوح في الأفق أي احتمال ملموس لاستئناف مؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا. ورفض الحكومة السورية لاقتراح السفير الإسرائيلي

إجراء مناقشات متوازية بشأن كل من الإرهاب وهيئة الحكم الانتقالية زاد من صعوبة التغلب على المأزق الحالي. وقد أعلن رئيس البرلمان السوري مؤخراً أن الانتخابات الرئاسية

ستجرى في ٣ حزيران/يونيه. وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى أن كلاً من الأمين العام والسفير الإسرائيلي حذرا مراراً وتكراراً من أن إجراء الانتخابات في ظل الظروف الراهنة سيضر بالعملية السياسية. وتهيب اليابان بكل من الحكومة السورية وفصائل المعارضة العودة إلى جنيف بإرادة سياسية لتحقيق الانتقال السياسي وفقاً لبيان جنيف الصادر عن مجموعة العمل من أجل سوريا (S/2012/522، المرفق). وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، لا يزال حوالي ٨ في المائة من المواد الكيميائية في سوريا. وينبغي إزالتها بسرعة من أجل تحقيق هدف القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السورية بحلول نهاية حزيران/يونيه. وعلى الحكومة السورية أن تكثف جهودها للوفاء بالتزاماتها بشأن القضاء على تلك الأسلحة على وجه السرعة. بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) والقرارات ذات الصلة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن جهتنا، فقد دفعنا ما مجموعه ١٨ مليون دولار للصناديق الاستثنائية المنشأة في إطار المنظمة والأمم المتحدة. وتود اليابان أن تجدد التزامها بتقديم أكبر قدر ممكن من التعاون في هذا الصدد.

الرئيسة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل عمان.

السيد الحجري (عمان): يسرني أن أحاطب مجلس الأمن باسم المجموعة العربية، وأن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ولا شك في أن ما أعرفه عنكم من حنكة دبلوماسية ودراية بالشؤون الدولية كفيل بإنجاح مداوات هذا المجلس، وصولاً للنتائج المرجوة.

يجتمع مجلس الأمن اليوم لمناقشة مسألة غاية في الأهمية في إطار جدول أعماله، ألا وهي مسألة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، التي طال أمد حلها من قبل المجتمع الدولي. وكلنا يعلم أن الأرض الفلسطينية تزرع

للمشاعر الدينية، وإدانة إرهاب الدولة ضد السكان المدنيين، الأمر الذي يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة.

إن المجموعة العربية تدرك أن الأمم المتحدة قد اتخذت العديد من القرارات التي تجاهلتها السلطة القائمة بالاحتلال. وقد حان الوقت لكي تلتزم سلطات الاحتلال بقرارات المجلس وتنتهي هذا الاحتلال غير المشروع. وإذا استمرت في تعنتها، فتلك علامة بالغة على عجز هذا المجلس، مما يهدد شرعيته وقدرته على القيام بمهامه لصون الأمن والسلم الدوليين.

كما تؤكد المجموعة العربية أن ما قامت به قوات الاحتلال الإسرائيلي بضم الأرض الفلسطينية والجولان السوري هو تهديد صارخ للسلم والأمن الدوليين، ويؤجج مشاعر السخط والغضب في المنطقة، الأمر الذي لا يمكن السكوت عليه.

ولا يفوتنا أن نرحب باتفاق المصالحة الفلسطينية الذي من شأنه أن يعزز وحدة القرار الوطني الفلسطيني إزاء الاستحقاقات والتحديات الكبرى التي تواجه القضية الفلسطينية. ونطالب جميع الأطراف الدولية، بما فيها هذا المجلس، بتوفير كل الدعم اللازم لإنجاح جهود المصالحة الوطنية الفلسطينية والامتناع عن عرقلتها. كما تدين المجموعة العربية الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للسيادة اللبنانية، برأ و بجرأ و جوأ، والحرب الإلكترونية التي تشنها إسرائيل ضد الجمهورية اللبنانية عبر أجهزة الرصد والتجسس والمراقبة التي جرى تركيبها بمحاذاة الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة لاستخدامها للقرصنة والتجسس على شبكات الاتصال اللبنانية.

ومن هنا نطالب المجتمع الدولي بممارسة واجباته طبقاً لميثاق الأمم المتحدة إزاء تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وأن تراعي مصالح الدول في المنطقة على حد سواء، دون تفریط في سيادتها وأمنها القومي.

تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ زمن طويل، وتزداد أحوالها سوءاً يوماً بعد يوم جراء الممارسات التعسفية المنهجية من قبل السلطة القائمة بالاحتلال.

إن المجموعة العربية تعرب عن بالغ قلقها إزاء استمرار الحصار الإسرائيلي ومواصلة الحملات المكثفة والأعمال غير الإنسانية وغير القانونية من خلال الهجمات الشرسة لتغيير التركيبة الديمغرافية للسكان في القدس وفي غيرها من مدن الأرض الفلسطينية عبر إلغاء الهويات والتشريد القسري للسكان واستمرار بناء المستوطنات وتكثيف الأنشطة الاستيطانية، والتعدي على المقدسات الإسلامية والمسيحية.

والمجموعة العربية تدين الاقتحامات المتكررة التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون للمسجد. وهذه الممارسات الإسرائيلية الاستفزازية والانتهاكات السافرة للمقدسات الإسلامية والمسيحية تتطلب من المجتمع الدولي بأسره التدخل فوراً لوقف تلك الجرائم، حيث أن المساس بجرمة تلك المقدسات يهدد أمن واستقرار المنطقة والأمن والسلم الدوليين. وندعو المجتمع الدولي من هنا، وخاصة بمناسبة السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، إلى أن ينضم مع هذا الشعب الذي يكافح من أجل استرداد حقوقه غير القابلة للتصرف، والسعي لممارسة الضغوط على إسرائيل للإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، وكذلك الأسرى المعتقلين من أبناء الجولان السوري المحتل، والذين يقعون في سجون الاحتلال.

إن مجلس الأمن مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى بأن يظطلع بمسؤولياته من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وكذلك السعي لحل أزمة الشرق الأوسط وفقاً لأحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي، ومن خلال اتخاذ إجراءات عاجلة لحمل إسرائيل على الوقف الفوري لهذه الممارسات الاستفزازية

المستجدات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية.

ينعقد مجلس الأمن اليوم في وقت دخلت فيه المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية نفقا مظلمًا بعد أن استبشرنا خيرا في حزيران/يونيه من السنة الماضية بتبويج جهود الولايات المتحدة ووزير الخارجية، السيد جون كيري، في إقناع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بالعودة إلى طاولة المفاوضات لتحقيق حل الدولتين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلم وأمان. ولا يزال موقف بلدي، وعلى أعلى المستويات، مؤيدا لاستئناف المفاوضات والتوصل إلى حل نهائي عادل وشامل وفي سقف زمني محدد. ويبقى موقف المغرب من هذا الصراع ثابتا غير مترشح و يرتكز على مبادرة السلام العربية وأسس ومبادئ ومرجعيات تحقيق السلام على أساس قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

إن الملكة المغربية التي يرأس عاهاها جلالة الملك محمد السادس لجنة القدس التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، تطالب مرة أخرى المجتمع الدولي بتحمّل مسؤولياته الكاملة أمام تدهور الوضع والانتهاك الممنهج لحرمة الأراضي المقدسة الإسلامية منها والمسيحية، واحترام الوضع القانوني والديمقراطي لمدينة القدس، كأرض للتعايش بين كافة الأديان. وفي هذا الإطار، ترأس جلالة الملك محمد السادس الدورة العشرين للجنة القدس في يومي ١٧ و ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ التي عقدت في المغرب بحضور رئيس السلطة الفلسطينية، السيد عباس أبو مازن، وذلك للتأكيد على جوهرية مسألة القدس ولدعم المفاوضات الجارية برعاية أمريكية، ثم مطالبة المجتمع الدولي بتحمّل مسؤوليته كاملة. وقد قال جلالاته في افتتاح هذه الدورة: "يجب التشديد على أن القدس هي جوهر القضية الفلسطينية، وأنه لا سلام بدون تحديد الوضع النهائي للقدس الشرقية، كعاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة". ودعا جلالاته خلال هذا الاجتماع إلى تحقيق مصالحه

وفيما يتعلق بالأزمة السورية، فإن المجموعة العربية لا تزال تؤكد على ضرورة حل هذه الأزمة بالطرق السلمية وعلى أساس مبادئ بيان جنيف (S/2012/523، المرفق)، وفي إطار الجهود التي يقوم بها السيد الأخضر الابراهيمي، المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية. كما ندعو المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الأمن، إلى الاستمرار في جهوده لإنهاء معاناة الشعب السوري، حيث أفاد المبعوث الخاص المشترك في تقريره السابق بأن عدد اللاجئين السوريين في الخارج سيصل في نهاية هذا العام إلى أربعة ملايين لاجئ إذا استمرت الأزمة، وأن عدد القتلى سيصل خلال العامين القادمين إلى ٣٥٠ ألف قتيل. ولا يوجد حل بديل لهذه الأزمة إلا من خلال الحل السياسي والسلمي. وتناشد المجموعة العربية المجتمع الدولي في هذا الصدد، بذل المزيد من الجهود الفورية لوقف آلة الحرب في سوريا وحماية المدنيين وتسهيل إيصال المواد الإغاثية والإنسانية للمحتاجين.

إن تطلعات الشعب الفلسطيني كانت وما تزال تتجه إلى هذا المنبر الدولي لحمايته من الممارسات التعسفية للإنسانية واللاقانونية التي تتخذها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ضده. ومن فلا بد للمجلس - وفي إطار السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني - إلزام إسرائيل بالكف عن هذه السياسات التي تدمر عملية التوصل إلى سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، ودعوها إلى قبول المبادرة العربية للسلام، والبدء في مفاوضات حقيقية تفضي إلى إرساء دعائم الأمن والاستقرار على أساس المرجعيات الأممية ومبدأ الأرض مقابل السلام وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب): أود في البداية أن أشكر السيد روبرت سيرى، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن آخر

وجدير بالذكر أن المملكة المغربية أقامت مستشفى ميدانيا في محيم الزعترى بالأردن الشقيقة، وأوفت بالمساهمات الإنسانية التي التزمت بها في مؤتمر المانحين. وفي الوقت الذي يدعو فيه المغرب طرفي النزاع إلى إنهاء الاقتتال والبحث بجدية عن حلول سلمية، تود بلادنا التأكيد على وحدة سوريا وسلامة أراضيها. لقد شارك المغرب في مؤتمر جنيف الثاني، الذي يُعدُّ نقطة الانطلاق لمسلسل الحل السلمي والسياسي، والإطار الذي عليه إجماع دولي للخروج من الأزمة.

وأخيرا، لا يفوتني التذكير بموقف المغرب المتمسك باستقلال لبنان ووحدة أراضيه، والتنويه بالروح الوطنية والمسؤولية التي برهنت عليها فئات الشعب اللبناني للحفاظ على أمن لبنان واستقراره وسيادته.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم حركة عدم الانحياز. وأود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تقدير الحركة لوفد نيجيريا على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، وعلى قيادته البارعة لمجلس الأمن خلال هذا الشهر. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للسيد روبرت سيرى، الممثل الشخصي للأمين العام، والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية إلى المجلس اليوم.

ومنذ مناقشتنا الأخيرة بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.7140) لم يحرز للأسف، سوى تقدم ضئيل نحو تحقيق حل عادل وسلمي للقضية الفلسطينية، وهو أمر طال انتظاره وما زال مدرجا في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ ما يزيد على ٦٦ عاما. وبالرغم من الجهود الدولية الجادة والنداءات المتكررة والثابتة من أجل إيجاد حل سلمي وشامل وفقا

وطنية فلسطينية صادقة قوامها وحدة الصف الفلسطيني بقيادة السلطة الوطنية الفلسطينية الشرعية برئاسة السيد عباس أبو مازن، على أن تكون هذه المصالحة بناء وتضع المصالح العليا للشعب الفلسطيني فوق كل اعتبار، وفي طليعتها إقامة دولته المستقلة على أرضه المحررة وعاصمتها القدس الشرقية، وأن تعيش في أمن وسلام ووثام مع إسرائيل.

وبتوقيع اتفاق المصالحة في ٢٤ نيسان/أبريل يكون الفلسطينيون قد اهتموا إلى الطريق الصواب. وبهذه المناسبة نقدم لهم تهنينا الحارة على هذا الإنجاز. ونؤكد على جعل هذه المصالحة أرضية صلبة وتعهدا دائما لتعزيز الموقف الفلسطيني والمضي قدما بعملية السلام والتفاوض، ودعم المبادرات الدولية والعربية البناءة لتنفيذ حل الدولتين في إطار الالتزام بالشرعية الدولية، وذلك من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم يضمن إقامة دولة مستقلة قابلة للحياة والاستمرار على أرضها المحررة وعاصمتها القدس الشريف، وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل. إن الآمال معقودة على المسار التفاوضي الذي يقوده وزير الخارجية، جون كيري، للدفع قدما بالمفاوضات وبلورة توافقات تقرب شعوب المنطقة من السلام العادل والشامل. وندعو من هذا المنبر إلى تجاوز العقبات لاستئناف المفاوضات في إطار احترام الالتزامات والابتعاد عن أعمال الاستفزاز.

إن المأساة السورية، وبعد ما يزيد على ثلاث سنوات لا تزال تحصد الأرواح والضحايا، وقد تفاقمت على جميع المستويات. ووفقا لآخر تقرير للأمين العام (S/2014/295) فقد أودى النزاع المسلح بحياة أكثر من ألف شخص، في حين بلغ عدد الجرحى ٦٠٠ جريح. وهناك ما يزيد على ٦,٥ مليون شخص من المشردين داخليا، و ٢,٦ مليون لاجئ آخر خارج البلد، يحتاج أكثر من ٩ ملايين - وبينهم نسبة كبيرة من الأطفال - إلى المساعدات الإنسانية والرعاية الصحية. لذا، فإنه يجب على أطراف النزاع احترام قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) لتمكين وصول المساعدات الإنسانية.

للمنطقة والمجتمع الدولي ككل، ولآفاق السلام والاستقرار العالميين. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يبقى على الهامش بينما تستمر الحالة في التدهور، وتضمحل فرص السلام القائم على حل الدولتين وفقاً لحدود ما قبل عام ١٩٦٧، بسبب إصرار إسرائيل، القوة المحتلة، على عدم التقيد بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

ما فتئت الحركة، منذ بعض الوقت، يساورها بالغ القلق بشكل خاص إزاء السياسة غير المشروعة التي تتبعها إسرائيل، القوة المحتلة، ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته، وإزاء الآثار السلبية على أرض الواقع، وإزاء مفاوضات السلام. وعلى الرغم من الجهود والدعوات الدولية من أجل السلام، تواصل إسرائيل التصرف على نحو يتعارض بشكل صارخ مع القانون والأهداف الواضحة لعملية السلام. فكل عمل عدواني واستفزازي تقوم به إسرائيل على أرض الواقع، في انتهاك للقانون الدولي وحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، يؤدي إلى تقويض هدف حل المسائل الأساسية - مسألة اللاجئين الفلسطينيين، والقدس، والمستوطنات والحدود، والأمن، والمياه، والأسرى - والتوصل في النهاية إلى تسوية سلمية للتراع من جميع جوانبه. ونتيجة لذلك، فقد استمر ارتفاع حدة التوترات، ولا تزال الهوة واسعة بين الآمال والتوقعات فيما يتعلق بالعملية السياسية وبين الحقيقة على أرض الواقع. وتكفي لمحة عامة عن الفترة الأخيرة، بما في ذلك على النحو المبين في الرسائل الرسمية التي نقلت إلى مجلس الأمن، لتكشف لنا عن أن إسرائيل، بدلا من التفاوض بحسن نية، والامتثال للالتزاماتها القانونية، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، قامت في الواقع بتكثيف جميع أنشطتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بخاصة حملتها الاستعمارية الاستيطانية غير القانونية، التي تقضي على التواصل الجغرافي للأرض الفلسطينية وتهدد حل الدولتين.

للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ما زال الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية مستمرا، وما زال الشعب الفلسطيني محروما من حقوقه وحرياته غير القابلة للتصرف بشكل مأساوي. وعلاوة على ذلك، فإن عملية السلام ما تزال في مأزق خطير مرة أخرى، جراء تعليق المفاوضات بسبب تكرار موقف إسرائيل الرفض للعملية.

وما يزال الفشل في حل هذه القضية وإطالة أمد التراع - بالرغم من وضوح القانون الدولي بشأنهما، بما في ذلك المطالب التي تقدم بها مجلس الأمن - يواصلان إلحاق الضرر بمصدقية نظامنا الدولي، ويقوضان سيادة القانون ويفاقمان التراع والمعاناة الإنسانية.

في هذا العام عام ٢٠١٤، وهو عام أعلنته الجمعية العامة السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تدعو حركة عدم الانحياز إلى مضاعفة الجهود الدولية والعمل بنشاط لدعم وتعزيز حل سلمي عادل ودائم يقوم على الأسس والمعايير الراسخة النابعة من قرارات ومبادرات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، ترحب حركة عدم الانحياز بما أكدته دولة فلسطين من تمسكها بمسؤولياتها والتزاماتها الدولية وفقا للمعاهدات المتعددة الأطراف التي انضمت إليها مؤخرا. ونشدد على أهمية احترام سيادة القانون في كل الجهود المبذولة لتحقيق السلام والعدل. وترحب حركة عدم الانحياز أيضا بالخطوات الأخيرة نحو المصالحة الفلسطينية، ونشدد على أن الوحدة أمر لا بد منه من أجل تحقيق التطلعات الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

في هذه المرحلة الحاسمة، تناشد حركة عدم الانحياز مجلس الأمن أن يضطلع بواجباته بموجب الميثاق في صون السلم والأمن الدوليين، وذلك بأن يسهم بشكل ملموس في التوصل إلى حل للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي - جوهر الصراع العربي الإسرائيلي - الذي ما زال يشكل مصدر قلق شديد

قطاع غزة الذي ما زال يتسبب في معاناة إنسانية شديدة للشعب الفلسطيني. وتدين الحركة هذا العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني، وتحث المجتمع الدولي أن يثابر على دعوة إسرائيل، القوة المحتلة، إلى إنهاء الحصار ووقف الأعمال غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني الرازح تحت احتلالها، وأن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي. وفي حال استمرت إسرائيل في ازديادها للقانون، فإن على المجتمع الدولي أن يتحرك فوراً لفرض احترام القانون وكفالة المساءلة.

تؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً تضامنها الطويل الأمد مع الشعب الفلسطيني، ودعمها لتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة وحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير والحرية في دولته الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، فضلاً عن التوصل إلى حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار ١٩٤ (د-٣) الصادر عن الجمعية العامة. وتعيد الحركة التأكيد على دور المجتمع الدولي، وعلى رأسه مجلس الأمن، في العمل بمسؤولية على تعزيز التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل من شأنه أن يفضي إلى وضع حد نهائي للاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧، واستشراف عهد جديد من السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وهو دور تزداد الحاجة إليه بشكل لافت في هذه الفترة التي تشهد الوصول مرة أخرى إلى طريق مسدود في مفاوضات السلام.

عانى لبنان من توالي الهجمات الإسرائيلية على أراضيه، وما نجم عنها من خسائر بشرية ومادية باهظة، ثم أعقب ذلك سنوات من الاحتلال والعدوان. وللأسف، ما انفكت إسرائيل تنتهك المجال الجوي اللبناني، وتكثف توغلاتها فوق لبنان. وتشكل هذه الأعمال خرقاً فاضحاً لسيادة لبنان وللقرارات الدولية ذات الصلة، لا سيما القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ينبغي تنفيذ أحكام ذلك القرار بطريقة تكفل توطيد دعائم الاستقرار

وتشمل الإجراءات غير القانونية التي اتخذتها إسرائيل استمرار وتصاعد أعمال بناء المستوطنات، وبناء الجدار، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين، والغارات العسكرية التي تسفر عن قتل وإصابة المدنيين، واعتقال واحتجاز الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، والعنف والإرهاب من جانب المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين والمتعصبين الدينيين، والحصار المستمر على قطاع غزة. وقد أدت تلك الانتهاكات إلى تردي الأوضاع على أرض الواقع، وهي تثير شكوكاً جدية في نيات إسرائيل والتزامها المزعوم بالسلام العادل، على أساس حل الدولتين، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتشعر الحركة بالانزعاج بشكل خاص إزاء تزايد الأعمال العدوانية في القدس الشرقية المحتلة، وبخاصة في المناطق المحيطة بالحرم الشريف والمسجد الأقصى، التي نجمت عن الاستفزازات من جانب المتطرفين الإسرائيليين. إن التهجم الصارخ على ذلك الموقع المقدس والمصلين فيه والتهديد المستمر بالمزيد من التوغلات إنما هي أعمال استفزازية خطيرة توجب الحساسيات الدينية وتزيد من حدة التوترات العالية أصلاً. ويواصل المسؤولون الإسرائيليون بلا مبالاة تأجيج هذه التوترات من خلال تشجيع المتطرفين على القيام بأعمال استفزازية تنذر بإشعال فتيل نزاع ديني سوف تكون له أبعاد خطيرة وبعيدة الأثر على المنطقة وما وراءها. ولذلك، توجه حركة عدم الانحياز مرة أخرى انتباه مجلس الأمن إلى تلك الأمور الخطيرة التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وندعو إلى اتخاذ إجراءات من أجل وقف التحريض والاستفزازات الإسرائيلية كافة، فضلاً عن احترام حرمة المواقع الدينية وحقوق المصلين المسلمين والمسيحيين، بمن فيهم الفلسطينيون، في المدينة، وإتاحة إمكانية الوصول لهم.

ولا بد أيضاً للحركة من أن تعرب مجدداً عن شديد انشغالها إزاء استمرار الحصار الإسرائيلي غير القانوني على

والأمن في لبنان، وتمنع إسرائيل من القيام بانتهاكاتها اليومية للسيادة اللبنانية.

وفيما يتعلق بالجولان السوري المحتل، تدين الحركة جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل، القوة المحتلة، لتغيير الوضع القانوني، والمادي والديمقراطي للجولان السوري المحتل، وقد تكثفت هذه التدابير بعد اندلاع الأزمة السورية. تطالب حركة عدم الانحياز بأن تتقيد إسرائيل بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١) وأن تنسحب انسحاباً كاملاً من الجولان السوري المحتل إلى حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذاً للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

في هذه المناقشة، ادعى ممثل النظام الإسرائيلي بعض الادعاءات الوهمية غير المدعومة بالأدلة ضد بلدي. وأود أن أقدم رداً موجزاً بصفتي الوطنية.

أولاً، أرفض رفضاً قاطعاً هذه الادعاءات، وهي جهود غير ذات جدوى قام بها، في غير ما إدراك لموضوع هذه المناقشة في مجلس الأمن. إن إسرائيل لا تفعل شيئاً سوى إلقاء اللوم على الآخرين من أجل صرف الانتباه الدولي عن سياساتها القائمة على الفصل العنصري، وديمقراطيتها المثيرة للسخرية، والفظاعات والأعمال الوحشية التي ترتكبها، والانتهاكات والاعتداءات ضد الفلسطينيين وغيرهم من الشعوب في المنطقة، فضلاً عن انتهاكاتها للسلامة الإقليمية للدول الأخرى في المنطقة، بخاصة حالات عدوانها الأخيرة على لبنان وسوريا.

ومن السخرية حقاً أن نظاماً مشهوراً بانتهاكاته المتكررة للحدود المعترف بها دولياً وبالمهجوم على جيرانه وبلدان أخرى أو التهديد باستخدام القوة ضدهم - وهي أفعال تم توثيقها جيداً من جانب الأمم المتحدة كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية - وهو، أكثر من ذلك، نظام سجله أسود بسبب تطوير أنواع مختلفة من الأسلحة اللاإنسانية وإنتاجها وتخزينها،

بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل، يتهم الآخريين بتهديد السلام والأمن.

وأود أن أكرر موقف جمهورية إيران الإسلامية، ألا وهو رؤية السلام والعدالة يسودان الشرق الأوسط، الأمر الذي يتطلب الاحترام الكامل للمعايير والأنظمة الدولية من الجميع، دون تمييز.

الرئيسة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد روسينثال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة، سيدتي الرئيسة، على قيادتكم وعلى عملكم رئيسة للمجلس. كما أود أن أشكر السيد روبرت سيرري على إحاطته الإعلامية عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

تؤمن غواتيمالا إيماناً راسخاً بأن الدبلوماسية والحوار هما أفضل سبيل للتوصل إلى حل طويل الأجل لجميع الصراعات القائمة في الشرق الأوسط، على الرغم من أن كل حالة لها خصائص متميزة تمنع استخدام صيغة النهج الواحد المناسب للجميع. ومراعاة لذلك، سوف أتطرق بإيجاز إلى اثنين من الصراعات التي تتصف بأهمية خاصة في رأينا - الصراع في سوريا، وعملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

بالنسبة إلى الصراع في سوريا، ما زالت غواتيمالا تعتقد أن الخطوة الأولى في أي حوار يجب أن تتمثل في وقف أعمال العنف. ولا جدال في أن هذه الفرضية تصلح لسوريا بالتأكيد. فأكثر من ثلاث سنوات، دمر هذا الصراع شعباً بأكمله، وقيمة الحياة البشرية، واحترام حقوق الإنسان، وحتى التراث الثقافي لهذا البلد العظيم. الكفاح المسلح ببساطة ليس خياراً. نحن نتابع بشعور من الهلع أخبار انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة التي ترتكب في سوريا. ولا يسعنا إلا أن نضيف

ونعتقد أن الاتفاق الأخير الذي جرى توقيعه بين فتح وحماس ووضع حداً للانقسامات التي فرقت بينهما لمدة سبع سنوات يمكن أن يكون له أثر إيجابي، بشرط الحفاظ على فرضية تشكيل حكومة الوحدة في نهاية المطاف التي تواصل احترام حل الدولتين كأساس لجميع المفاوضات. والمصالحة الفلسطينية يمكنها أن تفضي إلى بيئة يتحقق فيها السلام وتتحقق المصالحة في فلسطين، بحيث تؤتي ثمار أي اتفاق للسلام.

ونحن ندرك التحديات الهائلة التي تسببها هذه العملية لكلا الجانبين، وطنيا ودوليا على حد سواء. لذلك، نأمل أن يجدا طريقة للعمل بشكل إيجابي من أجل الامتثال للاتفاقات والالتزامات القائمة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للطرفين أن يلتزما التزاما جديا بإحراز تقدم بشأن جميع المسائل التي سيتناولها الاتفاق النهائي المحتمل. ونعتقد أن مشاركة المجتمع الدولي، لا سيما المجموعة الرباعية والجهات الإقليمية الفاعلة، أمر لا غنى عنه في جميع مراحل العملية. ونحث كلا الجانبين على الامتناع عن أي عمل بل وعن جميع الأعمال التي يمكن أن تعرّض المناقشات الجارية حاليا للخطر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد ناندا (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة، التي تتيح لعضوية الأمم المتحدة بطاقتها الأوسع فرصة المساهمة في المداولات الهامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأود أيضا أن أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط الممثل الشخصي للأمين العام على إحاطته الإعلامية.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

صوتنا إلى الدعوات التي تقضي بالتحقيق في جميع الانتهاكات والجرائم، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة في الوقت المناسب.

وبالمثل، نشعر بالقلق إزاء الدعوة إلى الانتخابات الرئاسية التي أعلن إجراؤها في ٣ حزيران/يونيه. وفي ضوء السياق الحالي للعنف والصراع في سوريا، فإن إجراء هذه الانتخابات مفهوم غير عقلاي. والواقع أنه دون ادعائنا بالحكم على الإطار القانوني لإجراء الانتخابات، نعتقد أن الظروف الراهنة تجعل من المستحيل تنفيذ عملية ديمقراطية يمكن لجميع المواطنين أن ينتخبوا أو يُنتخبوا بحرية من خلالها، أو التعبير عن إرادتهم بحرية دون خوف من الانتقام.

لهذا السبب، نعتقد أنه يجب استئناف المحادثات بين الأطراف. والجهود التي تبذل في سبيل التوصل إلى اتفاقات جزئية بشأن وقف إطلاق النار هي خطوة أولى يمكن تكرارها في مناطق أخرى. ومن الضروري أيضا أن يجري الامتثال هناك للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن بالفعل، وقيام جميع الأطراف، حيثما كان ذلك مناسباً، بتنفيذ التدابير اللازمة.

وفي ما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، فإن التطورات الأخيرة ليست مشجعة. ونحن نشيد بجهود وزير خارجية الولايات المتحدة الرامية إلى بقاء الأمل في التوصل إلى الحل القائم على دولتين. وفي هذا الصدد، نأمل أن يظل ممكنا التوصل إلى اتفاق على تمديد الموعد النهائي للمفاوضات.

لقد راقبنا مع الشعور بخاطر كبير رفض إسرائيل مواصلة الامتثال للاتفاق الذي تم التوصل إليه في بداية المفاوضات، وما أدى إليه ذلك من إجراءات اتخذتها الدولة الفلسطينية. إن رفض إجراء مفاوضات رسمية، والإصرار على عدم تعديل المواقف التقليدية، والميل بصورة عامة إلى اتخاذ قرارات انفرادية تقوّض كل إمكانية لإحراز التقدم، هي أمور تشير إلى القليل من الاهتمام والارادة حيال التوصل إلى الحل القائم على دولتين، وعيش كلا الجانبين في سلام داخل حدود آمنة.

ثالثاً في ثني إسرائيل عن اتخاذ تدابير غير مآذونة وفي تيسير وتعزيز جوٍّ من الحوار الهادف للتوصل إلى حلٍّ سلمي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، بما يشمل الوضع المستقبلي للقدس. ويجب معالجة الحالة الإنسانية للفلسطينيين في المدينة. ومن العوامل الرئيسية الملحة للسلام في المنطقة أنه ينبغي إعادة القدس إلى الخارطة السياسية.

أودّ أن أشارك الآخرين في التأكيد مجدداً على دعم ناميبيا الثابت للشعب الفلسطيني في نضاله العادل والمشروع من أجل تقرير المصير والاستقلال، وأدعو مجلس الأمن إلى تنفيذ ولايته واتخاذ الإجراءات الملائم لإنهاء احتلال إسرائيل المتواصل لفلسطين. فعلى المجتمع الدولي واجب ضمان أن ينال الشعب الفلسطيني حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وسيدة، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ويجب أن نضمن الاعتراف غير المشروط بفلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة ووكالاتها، وأن تشغل مكانها الصحيح في المجتمع العالمي للدول. وتسرّنا الإشارة إلى أنّ دولة فلسطين قد انضمت إلى ١٥ اتفاقية دولية، وأنّ من المتوقع بدء نفاذ توقيعها في ٢ أيار/مايو. وفي هذا الصدد، تودّ ناميبيا أن تدعو مجلس الأمن إلى استئناف نظره في طلب دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وتقديم توصية إيجابية في هذا الشأن إلى الجمعية العامة.

ونبقى مقتنعين بأنّ مداولاتنا هنا اليوم مثمرة وستسهم في التوصل إلى حلٍّ شاملٍ وعادلٍ ودائمٍ يمكن أن يضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي، ويمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس. ولا يمكن إحراز تقدّم حقيقي ودائم نحو السلام والحرية لفلسطين إلاّ بتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن التسوية السلمية للقضية الفلسطينية.

إن الشعب الفلسطيني لا يزال يعاني من الظلم والقهر، وهو محروم من الحرية والسلام في الأرض التي ولد فيها والتي لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي. وتشعر ناميبيا بقلق متزايد إزاء تقارير تفيد بأن الوضع في الأراضي الفلسطينية مستمر في التدهور، وأن إسرائيل تواصل تقويض إمكانية الحل القائم على دولتين من خلال إجراءاتها في القدس الشرقية، التي تشمل طرد السكان العرب من المدينة، والإبقاء على جدار الفصل، وفرض نظام يقضي بتقييد تراخيص البناء.

والسياسات الإسرائيلية في القدس لا تُضِرّ بسكانها الفلسطينيين فحسب، بل تشكل تهديداً لإمكانية حل الصراع العربي - الإسرائيلي بوسائل سلمية. وتود ناميبيا أن تُذكر مجلس الأمن بأنّ النظر في خطوات عملية لمواجهة إجراءات إسرائيل، ولا سيما في القدس الشرقية، مسؤولية جماعية للمجتمع العالمي بأسره، لأنّ تلك الإجراءات تشكل نوعاً معقداً من التطهير العرقي وشكلاً آخر من الفصل العنصري.

إننا ندين أية اعتداءات على المدنيين في غزة، وندعو جميع الأطراف إلى التقيّد ببنود اتفاق إطلاق النار هناك. كما ندعو إسرائيل إلى رفع الحصار الظالم عن قطاع غزة بدون شروط، لأنه يحرم الفلسطينيين من أبسط متطلبات العيش الكريم. وندعو إسرائيل كذلك إلى الانسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووقف أنشطتها الاستيطانية، والسماح لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بأداء أنشطتها الإنسانية بدون إعاقة. ثم ندعوها إلى الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويساورنا قلق عميق إزاء البيان الذي أدلى به رئيس الوزراء الإسرائيلي، الذي دعا فيه إلى تعليق محادثات السلام بسبب اتفاق المصالحة الذي تمّ التوصل إليه بين منظمة التحرير الفلسطينية وحماس. وينبغي للمجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدورها الحاسم بصفقتها طرفاً

في عملية السلام في الشرق الأوسط. والشعب الفلسطيني سواعده متشابكة في وحدة، وقيادته تُكثّف جهودها لتحقيق الاستقلال. وإسرائيل، من جهة أخرى، تُرسل إشارات خطيرة بأنها غير مستعدة للسلام، وهي تُصعد إجراءات ميدانية غير شرعية واستفزازية. وعلى الرغم من جهود وزير خارجية الولايات المتحدة لتيسير المفاوضات المباشرة، فإنّ ما لاحظناه حتى الآن يُظهر التفاوت بين الخاضعين للاحتلال والمحتلين.

وتبقى ماليزيا ثابتة في توقعها إلى مساعدة الشعب الفلسطيني في جهوده لإرساء إطار يُدير ضمنه دولة فلسطينية ذات سيادة. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بقرار القيادة الفلسطينية الانضمام إلى ١٥ اتفاقية دولية. وإننا نؤكد مجدداً التزامنا طويل الأمد بدعم جهود فلسطين المتواصلة للحصول على اعتراف دبلوماسي وقانوني في الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى. وقد دعمت ماليزيا دائماً وحدة وطنية وطيدة بين فتح وحماس، ونحن نحيي كلا الجانبين على اتفاق المصالحة الذي تمّ التوصل إليه في الأسبوع الماضي. لكنّ وفد بلدي يأسف لأنّ هذا التحرك قد قوبل من الجانب الإسرائيلي بتعليق للمفاوضات، فضلاً عن المزيد من الجزاءات الاقتصادية إضافة إلى تلك التي فرضتها حين وقّعت فلسطين الاتفاقيات الدولية.

ويبقى القلق الشديد يساورنا بشأن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وماليزيا تُدين بشدة التدنيس الوقح والاقترحات غير القانونية للمسجد الأقصى من جانب قوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنين المتطرفين، التي تكثّفت في الأيام الأخيرة عقب مناقشة أجزائها البرلمان الإسرائيلي بشأن السيادة على الأماكن المقدسة. وكان مجلس الأمن قد أعرب عن آرائه المعروفة بشأن وضع القدس في قرارات عديدة اتُّخذت بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٨٠، وبالتحديد في القرارين ٢٧٢ (١٩٩٠) و ٢٧٣ (١٩٩٠)، حول انتهاكات إسرائيل للمسجد الأقصى. ولا ينبغي للمجلس

ختاماً، لقد أُعلن عام ٢٠١٤ السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، عملاً بقرار الجمعية العامة ١٢/٦٨، الذي اتُّخذ في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وهذا حدث بارز جدير بالثناء في المسيرة نحو الزخم والإرادة السياسية اللازمين لجعل السلام الإسرائيلي - الفلسطيني واقعاً. لذا، تبقى مسؤولية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي التأكيد من حلّ القضية الفلسطينية بجميع جوانبها.

الرئيسة (تكلّم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد رجا زيب شاه (ماليزيا) (تكلّم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين. ويودّ وفد بلدي أيضاً الإعراب عن تقديره للسيد روبرت سيرى، المنسّق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية.

إنّ ماليزيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والبيان الذي سيُدلى به ممثل غينيا بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

وأودّ أيضاً أن أشكر السفير رياض منصور، المراقب الدائم عن دولة فلسطين، على بيانه صباح اليوم. وتؤكد ماليزيا مجدداً دعمها المبدئي لحلّ عادل ودائم لقضية فلسطين، يعترف بالحق المشروع للشعب الفلسطيني في دولة مستقلة، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل، بالاستناد إلى حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

لقد بقيت ماليزيا ملتزمة بتنفيذ مبادرات معترف بها دولياً، مثل مبادرة السلام العربية، واتفاقات أوسلو، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومرجعيات مدريد وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحن عند منعطف هام

والمنطقة بأسرها. وفي ذلك الصدد، نؤيد جهود الممثل الخاص المشترك الأخضر الإبراهيمي، ونحسب جميع الأطراف على العمل معاً نحو التوصل إلى حل سياسي بقيادة سورية ويشمل الجميع. ونأمل أن تتمكن الأطراف المعنية من طرح خلافاتها جانباً لضمان تحقيق نتيجة لمنفعة الشعب السوري.

تكرر ماليزيا أيضاً اعتراضاتها على الأعمال الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل، بما في ذلك بناء المستوطنات غير الشرعية وتوسيعها في انتهاك للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، تدعو ماليزيا إلى انسحاب إسرائيل من الجولان السوري المحتل تماشياً مع القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١).

يرحب وفدي بالتقدم الذي أحرزته الحكومة اللبنانية الجديدة ويسلم بالأولوية العليا التي وضعتها لضمان إحلال الأمن والاستقرار وحماية السيادة الوطنية للبلد. وبينما يتصاعد الصراع السوري لتصل آثاره إلى لبنان، تحث ماليزيا جميع الأطراف المعنية في الصراع على وقف إطلاق النار عبر الحدود وغيره من أشكال العنف. وفي ذلك الصدد، نكرر أنه لا بد لإسرائيل من أن توقف انتهاكاتها لسيادة لبنان، جواً وبحراً وبراً، وأن تسحب قواتها من لبنان مع الاحترام الكامل للخطة الأزرق، كما ورد في قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيسلندا.

السيد جوناسون (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): "أفضل ما يحدث لك هو الموت، لأنه عندما تموت يتوقف الألم." هذا الاقتباس لطالب جامعي في حماة ورد في تقرير للمفوضة السامية لحقوق الإنسان عن ممارسة التعذيب في سورية على نطاق واسع. ولا ينبغي لأحد أن يشهد أي شيء من ذلك القبيل.

إن الانتهاكات المرتكبة خلال الصراع ضد السكان المدنيين، بمن فيهم الأطفال، مروعة ويتعذر فهمها. ولا يجوز

أن يبقى صامتاً بينما السلطة القائمة بالاحتلال تنتهك تلك القرارات بشكل سافر وتتجاهل واجباتها ومسؤولياتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

إن تلك الانتهاكات تشمل أيضاً التوسع المتعمد في المستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

إن الحالة في قطاع غزة ما برحت خطيرة. ويشعر وفدي بالصدمة جراء الهجوم الجوي الإسرائيلي الذي أسفر عن جرح مدنيين أبرياء في غزة بعد وقت قصير من اتفاق المصالحة بين فتح وحماس. وقد كان مثلاً على تصعيد إسرائيل لأنشطتها العسكرية في الأسابيع الأخيرة ومظهر من مظاهر العقوبة الجماعية. وما زال يُقتل المدنيون بالقرب من سياجات الحدود وقوارب صيد السمك وهم يسعون إلى كسب قوتهم اليومي في ظل اقتصاد مدمر. وما زلنا نشعر بالقلق العميق إزاء الاحتياجات الغذائية والأمنية واحتياجات الطاقة الطارئة للسكان في غزة التي بلغت مستويات صعبة جداً. وفي ذلك الصدد، تكرر ماليزيا مطالبتها بالعمل فوراً على إنهاء الحصار غير الشرعي المفروض على قطاع غزة.

تكرر ماليزيا قلقها الشديد إزاء تدهور الحالة في سورية. وينبغي لجميع الأطراف أن تمتثل إلى أحكام القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، وأن تُمكن من تقديم المساعدة الإنسانية لجميع المحتاجين إليها. وينطبق ذلك أيضاً على الحالة التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون في مخيم اليرموك التابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ونرحب بالجهود الدؤوبة التي تبذلها الأونروا لتوزيع المواد الغذائية، لا سيما استئناف توزيع الإمدادات التي تمس إليها الحاجة بشدة بعد أكثر من أسبوعين على منع دخولها إلى المخيم.

ما زال وفدي يؤيد الجهود الدولية لحض جميع الأطراف في سورية على العمل فوراً على إنهاء الأزمة بطريقة سلمية ومجدية من خلال الحوار والتفاوض من أجل الشعب السوري

من كل شيء والذي سيفضي إلى إنهاء الاحتلال ويؤدي إلى قيام دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. أما إذا لم تستأنف المفاوضات قريباً، فسيتعين على مجلس الأمن أن يوجه اهتمامه إلى الصراع وأن يصبح منخرطاً بعمق في إيجاد حل سلمي.

على الرغم من أن عملية السلام قد وصلت إلى طريق مسدود، لا يمكن قول الشيء نفسه عن الحالة على أرض الواقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. لقد تسارعت الأعمال الاستيطانية منذ بدأت المفاوضات المباشرة في العام الماضي. كذلك ما زالت تُنتهك حقوق الملكية الفلسطينية باستحالة حصول الفلسطينيين على تصاريح البناء وتقييد وصولهم إلى أراضيهم. وما زال عنف المستوطنين ماضٍ من دون هوادة.

إننا إذ نأخذ ذلك في الحسبان، نحض إسرائيل، الدولة المحتلة، على الامتثال امتثالاً صارماً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ذلك ينطوي على وقف جميع الأعمال الاستيطانية ومنع الاستفزازات حول الأماكن المقدسة في القدس مع فهم مؤداه أن جميع هذه الاستفزازات لها عواقب بعيدة الأثر على السلم والأمن في المنطقة تتجاوز إسرائيل ودولة فلسطين.

أخيراً، نرحب بالمصالحة التي تمت مؤخراً بين فتح وحماس. ومن المأمول أن يؤدي ذلك إلى نهج موحد نحو التوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل. ومهما يكن من أمر، فإن أي حكومة وحدة تنشأ من الاتفاق عليها التمسك بمبدأ عدم العنف ومواصلة الالتزام بتحقيق حل الدولتين والتوصل إلى تسوية سلمية للتراث الإسرائيلي الفلسطيني تقوم على التفاوض، وقبول جميع الاتفاقات والالتزامات السابقة، بما في ذلك حق إسرائيل المشروع في العيش. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تؤدي المصالحة إلى تحسين الحالة على أرض الواقع.

لأي شخص يرتكب هذه الانتهاكات أن يتوقع التهرب من المساءلة. وما برحنا ندعو مجلس الأمن إلى إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ونؤيد تأييداً قوياً عملية جنيف وإيجاد حل سياسي للأزمة في سورية. ومهما يكن من أمر، لا بد للمجلس أيضاً من أن يمارس دوره القيادي في تعزيز التوصل إلى حل سياسي وسلمي. لقد أظهرت الأطراف عدم استعدادها لإلقاء أسلحتها من دون عمل دولي، ولا يزال يتعين على المجلس أن يبين بأنه يفعل كل ما في بوسعه لمنع وقوع مأساة إنسانية أخرى. وإني إذ أخذ في الاعتبار العواقب الوخيمة للسلم والأمن الإقليميين، أتوسل للمجلس أن يقوم بعمل ما.

لا بد للحكومة السورية والأطراف الأخرى في الصراع من أن تتقيد بصرامة بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك إتاحة وصول المساعدة الإنسانية فوراً للتخفيف من معاناة المدنيين. ذلك ليس خياراً، ولكنه التزام. من غير المقبول أن تظل الناس تتضور جوعاً، كما يشهد العالم ذلك في مخيم البرموك.

نود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة لنشيد بجميع الموظفين الذين يعملون في ظل ظروف بالغة التحدي في سورية لتقديم المساعدة الإنسانية للسكان، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

أما في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فقد وصلت عملية السلام إلى طريق مسدود. ونشيد بوزير الخارجية كيري لانخراطه المباشر وتفانيه خلال الأشهر القليلة الماضية، ويحدونا وطيد الأمل في أن تعود الأطراف إلى طاولة المفاوضات. غير أننا نعرف جميعاً، أن العملية في حد ذاتها ليست هي الهدف. فالعملية ما هي إلا وسيلة مفضية إلى الهدف، وهو التوصل إلى اتفاق بشأن جميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي الأهم

واستنادا إلى نفس هذه المبادئ، صوتت بيرو مؤيدة لطلب فلسطين أن تصبح دولة عضوا في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وتجلت الأهمية التي توليها بيرو لهذا الموضوع في الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس هومالا تاسو مؤخرا إلى إسرائيل وفلسطين، والتي أفادت في طمأنة الطرفين بخصوص موقف بيرو التاريخي الداعم للحل القائم على وجود دولتين وفي إعادة التأكيد على دعمنا للشعب الفلسطيني.

وبنفس الروح، وتمشيا مع احترام الحل القائم على وجود دولتين، تعترف بيرو بالحق الذي لا يمكن إنكاره لدولة إسرائيل في تحقيق التنمية في سلام ووثام مع جيرانها وداخل حدود آمنة ودون وجود أي خطر يهدد شعبها. ولذلك، فإن بيرو تدين بشدة جميع أعمال العدوان ضد إسرائيل.

وبينما نعترف بحق إسرائيل في المحافظة على وجودها وأمنها، لا بد من القول إنه يجب ممارسة هذا الحق مع احترام حقوق الإنسان وفي إطار الحدود المعترف بها والمحددة دوليا. وفي هذا الصدد، يؤكد وفد بلدي من جديد أن الاستيلاء على الأراضي بالقوة غير جائز. بموجب القانون الدولي. ولهذا، فإن أي إجراءات تتخذها بهدف فرض قوانينها وولايتها وإدارتها هي تدابير لاغية وباطلة. وندعو إسرائيل إلى الكف فورا عن بناء المستوطنات وهدم المنازل وعمليات الطرد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفقا لأحكام العديد من قرارات الجمعية العامة.

وتمشيا مع التزامنا الثابت الطويل الأمد بالتسوية السلمية للمنازعات، يؤكد وفد بلدي مجددا دعمه الكامل وتشجيعه للجهود الرامية إلى إحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط، الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين وعلى أساس التنفيذ الكامل من قبل جميع الأطراف لالتزاماتها. بموجب مرجعية مدريد وخريطة الطريق

وفي ذلك الصدد، نشدد مرة أخرى على أهمية إنهاء إطلاق الصواريخ العشوائي من غزة ورفع الحصار المفروض على غزة. ونرحب أيضا بانضمام دولة فلسطين إلى المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان لما فيه مصلحة الشعب الفلسطيني. وهذه الخطوة ستعزز يقينا سيادة القانون.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد ميسا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أرحب بمبادرة عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. كما أشكر السيد روبرت سيربي، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، على حضوره هنا اليوم.

منذ عام ١٩٤٧، عندما كانت بيرو عضوا في لجنة الأمم المتحدة الخاصة لفلسطين، ظل بلدي متمسكا بموقف واضح بشأن قضية فلسطين، يستند إلى قواعد ومبادئ القانون الدولي. وتسلم بيرو بضرورة تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) الذي وضع الأساس لإنشاء دولتين على أرض فلسطين، واحدة عربية والأخرى يهودية، تعيشان جنبا إلى جنب كجيران داخل حدود آمنة في ظل اعتراف متبادل بينهما وفي مناخ من السلام والأمن يخلو من التهديدات أو أعمال القوة.

وبناء على ذلك، وإدراكا من بيرو لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إنشاء دولة مستقلة واعتقادا منها بأن إنشاء دولة فلسطينية يمثل عنصرا أساسيا لإيجاد تسوية سلمية ونهائية لهذا الصراع، فقد اعترفت بفلسطين بوصفها دولة وأيدت القرارات المتخذة بشأن هذه المسألة في الأمم المتحدة، بما في ذلك مشاركتنا في تقديم مشروع القرار التاريخي للجمعية العامة ١٩/٦٧ الذي منح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في المنظمة.

السيادة والقابلة للحياة. وهنا نعيد التحذير مجددا من تداعيات استمرار السياسات الإسرائيلية المعيقة لفرص السلام، وعلى رأسها سياسة فرض الأمر الواقع ومواصلة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، واستخدام القوة أو التهديد بها واستغلال الموارد المائية والطبيعية الفلسطينية ومواصلة اعتقال الفلسطينيين وهدم البيوت والقرى وتهجير السكان والاعتداءات المتواصلة على المسجد الأقصى المبارك.

لقد أكدت دولة قطر مرارا على التزامها بالأسس التي تضمناها مبادرة السلام العربية لتحقيق السلام العادل والدائم المنشود في المنطقة. وإن من الضروري أن ينطلق أي اتفاق من الالتزام الواضح بالحقوق الوطنية الفلسطينية المتمثلة في إنهاء الاحتلال وحق تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة على كامل الأراضي الفلسطينية التي احتلت في عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، والانسحاب من الجولان السوري المحتل والأراضي اللبنانية المحتلة وإقرار حق العودة وسائر الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف.

إن استمرار إسرائيل في فرض الحصار الظالم على قطاع غزة ورفض إدخال مواد البناء اللازمة لإعادة إعمار ما دمرته الحرب الإسرائيلية الأخيرة على القطاع قد أدى إلى خلق معاناة إنسانية حادة غير مسبوقه. وتستدعي هذه المعاناة معالجة من مجلس الأمن والضغط على إسرائيل من أجل رفع الحصار وتفعيل اتفاق المعابر الذي تم التوصل إليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

إن دولة قطر، التي دائما ما دعت إلى إنهاء الانقسام وإنجاز الوحدة بين أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق وبذلت في سبيل ذلك جهودا مخلصه وكبيرة، ترحب باتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية الذي تم التوصل إليه في غزة الأسبوع الماضي، وتعتبره إنجازا وطنيا هاما وخيارا استراتيجيا. كما تدعم دولة قطر أي جهد في سبيل وحدة الشعب الفلسطيني وبما يحقق

التي وضعتها المجموعة الرباعية والاتفاقات الأخرى، فضلا عن الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا الصدد، يعرب وفد بلدي عن أسفه إزاء التطورات الأخيرة التي أدت إلى تعليق المفاوضات المباشرة الجارية بدعم من وزير الخارجية جون كيري.

وتعتقد بيرو أن قيام فلسطين متحدة تعترف بحق إسرائيل الأساسي في الوجود عنصر ضروري للتوصل إلى حل سياسي نهائي لهذا الصراع الذي طال أمده. وبالتالي، يأمل وفد بلدي أن يستأنف الطرفان الحوار من أجل إعادة إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة علياء آل ثاني (قطر): السيد الرئيس، أود بداية أن أتقدم لكم بالتهنئة على رئاستكم الناجحة لأعمال مجلس الأمن خلال الشهر الجاري. وأود أن أشكر المنسق الخاص روبرت سيرري على إحاطته الإعلامية صباح اليوم.

يصادف اليوم آخر موعد محدد لإبرام اتفاق إطاري بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وعلى الرغم من الدعم الدولي والمسامحة الحميدة التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية، فإن إسرائيل لم تستجب لكافة المساعي الدولية والعربية. وبالتالي، فإنها تتحمل المسؤولية الكاملة عن فشل المفاوضات جرّاء قيامها بسلسلة من الإجراءات التي لا تتناسب مع أي رغبة صادقة في إنجاح مساعي التوصل إلى اتفاق، ومنها محاولات المساس بالقدس الشريف ومواصلة الاستيطان غير المشروع في الأرض الفلسطينية المحتلة ورفض الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين، وغيرها من الإجراءات التعسفية والممارسات غير الشرعية وغير القانونية.

إن إنجاح أي اتفاق مرهون بامتناع إسرائيل عن كل ما من شأنه تهديد فرص إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات

النظام السوري بذلك بل فاجأ المجتمع الدولي من خلال اتخاذه مؤخرا إجراءات تنسف تلك العملية. ولم يكتف النظام السوري بالتسبب في نزوح الملايين من السوريين، بل ومنع وصول المساعدات الإنسانية وعرقل مرورها، وقام بسحب التجهيزات الطبية والجراحية منها، كما منع المنظمات غير الحكومية الدولية من العمل مع شركائها من المنظمات الوطنية، وفرض قيودا على تحركها الميداني.

وفقا لما ورد في تقرير الأمين العام الثاني حول تنفيذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ونود أن نعبر هنا عن اتفاقنا مع الأمين العام فيما يخص التأكيد على أن وقت التفاوض على مرور المساعدات الإنسانية يجب أن يكون قد انتهى، لقد مر شهران على اعتماد المجلس لقراره ٢١٣٩، (٢٠١٤) ولكن أحكامه لم تطبق للأسف، خصوصا مع عدم تحقيق أي تحسن بشأن حماية المدنيين، وتدهور الحالة الأمنية، وعدم تحسن وصول المساعدات الإنسانية، وهو ما أكدته تقرير الأمين العام.

إن مواصلة أعمال العنف والقتل المنهجة، والواسعة النطاق، واستخدام الأسلحة التقليدية الثقيلة بشكل عشوائي ومفرط من قبل النظام السوري على الأحياء ذات الكثافة السكانية بما في ذلك استخدام البراميل المتفجرة هو أمر مفرح لا يمكن السكوت عليه ومما يزيد من فجاجته، تقارير تفيد عن استخدام غازات سامة ضد المناطق السكنية في أنحاء سوريا. إن تطورا خطيرا كهذا يدفعنا إلى دعم تشكيل لجنة دولية للتحقق من استخدام الغازات السامة، ومع استخدام الغازات السامة الآن، ومن قبل ذلك استخدام السلاح الكيميائي على نطاق واسع ضد المدنيين في الغوطة، فإن سكوت المجتمع الدولي عن ذلك بات أمرا معيبا.

في الختام، في ظل هذه الصورة القائمة يتعين على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات فعالة وعاجلة للتعامل مع الخروقات الصارخة لأبسط مبادئ القانون الدولي، وحماية المدنيين في سوريا من الجرائم التي يتعرضون لها، ولالإسراع في إيجاد آلية

مصالحه وتطلعاته. وهنا نعيد التأكيد على دعوتنا للمجتمع الدولي إلى دعم هذه المصالحة التي ستساهم في تهيئة الشروط المواتية لتحقيق السلام المنشود.

إن العام الحالي، الذي تم إعلانه سنة دولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يعد فرصة للتأكيد على تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف وأن نيله لتلك الحقوق هو شرط منطقي للتسوية المنشودة القائمة على السلام العادل والدائم. وهنا نغتنم الفرصة لنعيد التأكيد على تضامن دولة قطر المتواصل مع ذلك الشعب الشقيق في نضاله المشروع، وندعو المجتمع الدولي إلى التعبير عن تضامنه معه.

مع دخول الأزمة السورية عامها الرابع، فإن آثارها الكارثية وصلت إلى مستويات مفرجة حيث شهدت سوريا منذ بداية الأزمة وبصورة متزايدة فظائع وجرائم حرب وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وخروقات للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وظهرت أدلة عديدة ملموسة على تلك الجرائم والانتهاكات كالجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في معتقلات النظام السوري وغيرها من الجرائم.

وهذا ما يجعل تحقيق الحل السياسي المنشود من قبل المجتمع الدولي أمرا مشكوكا فيه.

لقد شاركت دولة قطر في الاجتماع الدولي الرفيع المستوى المعني بسوريا، جنيف ٢، وسعت سعيا حثيثا لإقناع المعارضة السورية بالمشاركة، وذلك رغبة من دولة قطر في الوصول إلى حل سياسي مبني على بيان جنيف ٢ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، (S/2012/522، المرفق) الذي أقره مجلس الأمن كأساس للحل السياسي للأزمة.

إلا أن عدم الجدية التي أبدتها النظام السوري في المفاوضات واتباعه سياسة تعطيل المفاوضات، أثبتت عدم رغبته في التوصل إلى أي حل سياسي للأزمة، ولم يكتف

عقدت اللجنة أيضا خلال الأسبوع الماضي مائدة مستديرة مع كبار خبراء القانون الدولي لمناقشة تنفيذ العديد من التدابير، لا سيما فيما يتعلق بالمركز القانوني للأسرى الفلسطينيين، والحلول المتاحة لفلسطين، نظرا لانضمامها لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، واتفاقيات لاهاي والمعاهدات الدولية الأخرى. وستشري المناقشات التي أجريناها بشأن تلك القضايا عمل اللجنة، ونأمل أن تشري أيضا عمل المجلس. ويتفق المجلس بأن النشاط الاستيطاني يشكل انتهاكا للقانون الدولي وانتهاكا لقراراته. لذلك، تطلب اللجنة من المجلس، بوصفه ضامنا للسلم والأمن الدوليين، كفالة احترام القانون الدولي وقراراته. إننا نطلب من المجلس أن يحث سلطة الاحتلال على وضع حد للاعتقال التعسفي وإساءة معاملة الأسرى، وإطلاق سراحهم، وتوفير الرعاية الطبية للمعتقلين.

تقدر اللجنة، بينما تستمر في دعم عملية السلام، المبادرات الفلسطينية المشروعة، الهادفة إلى تعزيز حقوق الإنسان والمساءلة، التي هي مبادرات، ووجهت للأسف بتهديدات مباشرة بالانتقام الاقتصادي من السلطة المحتلة، ومصادرة واسعة لمعظم الأراضي الفلسطينية خلال الأعوام الأخيرة.

ومع ذلك، يبدو المجتمع الدولي متناقضا فيما يتعلق باستمرار الأنشطة الاستيطانية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويشكل القرار المتعلق بالمستوطنات الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان للتو (A/HRC/25/L.37/Rev.1) من وجهة النظر هذه، خطوة أولى في اتجاه تصحيح هذا الخلل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يطبق بشكل متزايد المعايير الدولية ذات الصلة بطريقة موحدة.

يساورنا القلق بوجه خاص، جراء انتشار أعمال استفزازية يقوم بها متطرفون، وبعض القادة السياسيين الإسرائيليين في محيط الأماكن المقدسة في القدس. وتفيد هذه التدابير حرية

عدالة جنائية لمحاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في سوريا.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد عبد السلام ديالو، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد ديالو (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيسة، على الطريقة التي تديرون بها أعمال المجلس. وأود أيضا أن أشكر السيد روبرت سيرى، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

ترحب اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بالجهود الدبلوماسية الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي، ولا سيما تلك التي قادتها الإدارة الأمريكية على مدى الأشهر القليلة الماضية. لقد شكلت المفاوضات أفضل فرصة خلال السنوات الأخيرة، من أجل إيجاد حل تفاوضي.

لأننا بلغنا الموعد النهائي الذي حدد قبل تسعة أشهر، تلاحظ اللجنة بقلق الغياب الواضح لتحقيق تقدم، والتقليل من مستوى التوقعات. وقوضت المحادثات مرة أخرى، أنشطة الاستيطان غير المشروعة، التي ازدادت بنسبة ١٣٠ في المائة، وعدم الامتثال للالتزام المتعلق بإطلاق سراح الأسرى، الذي كان يجب الإفراج عنهم منذ زمن طويل، بموجب اتفاقات أوسلو.

كان الدعم لعملية السلام، الموضوع الرئيسي للاجتماع الدولي للأمم المتحدة، الذي عقدته اللجنة في كيتو في ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس. ونحن نواصل دعم البحث عن تسوية شاملة، بناء على الشروط المتفق عليها، لا سيما حدود عام ١٩٦٧. تدعو اللجنة الطرفين إلى الوفاء بالتزاماتهما، وإظهار حسن النية ووقف جميع الأنشطة غير المشروعة، والامتناع عن تقديم مطالب جديدة، حيث لن يؤدي ذلك إلا إلى القضاء على الثقة.

الذي انبنت عليها آليات البيت العربي منذ ما يقارب سبعين عاما. وفي هذا الصدد، أود التذكير مرة أخرى بمبادرة السلام العربية التي أقرها مؤتمر قمة بيروت عام ٢٠٠٢، والتي رحب بها المجتمع الدولي، باعتبار أنها تشكل حقا رؤية حقيقية مثلت إضافة هامة لمختلف قرارات الشرعية الدولية، سواء صدرت هذه القرارات من الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

وإيماننا من الجامعة العربية بالدور المحوري للأمم المتحدة، متمثلا في مجلس الأمن المنوط به صون السلم والأمن الدوليين، وإيماننا منها كمنظمة إقليمية بضرورة التعاون مع منظمة الأمم المتحدة، فقد حرصت مؤتمرات القمة العربية المتتالية على ضرورة التواصل مع مجلس الأمن والتوجه إليه من أجل إنجاز عملية سلام في المنطقة العربية، من خلال انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل ومن أراضي جنوب لبنان، وضرورة احترام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، جميع أحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، التي دأبت على تجاهلها ضاربة بما عرض الحائط، وعلى رأسها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويتطلب ذلك من المجلس ضرورة العمل على إجهاض جميع محاولات إسرائيل لكسب القوت من خلال الاستراتيجية المتبعة من قبلها، التي تتمثل في شقين هامين. أولهما، الموافقة والدخول في مفاوضات في الوقت الذي تفرض فيه واقعا جديدا على الأرض يزيد من صعوبة العمليات التفاوضية المتتالية. وخير مثال على ذلك، استمرار السلطات الإسرائيلية في تنفيذ مخططات الاستيطان من خلال بناء مستوطنات جديدة تزامن إقرارها مع العملية التفاوضية الأخيرة برعاية الولايات المتحدة الأمريكية. أما ثاني الشقين فيتمثل في البحث عن حجج واهية لوقف التفاوض مع الجانب الفلسطيني. وهو ما ترجمته ردود الفعل الإسرائيلية السلبية تجاه عملية المصالحة الفلسطينية.

العبادة، وتزيد من تفاقم التوترات. ويحظر القانون الدولي الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف تغيير الوضع القانوني، والخصائص المادية والديمقراطية والثقافية للقدس الشرقية المحتلة، العاصمة المستقبلية للدولة الفلسطينية. ولتسليط الضوء على الحالة، ستقوم اللجنة، بالتعاون مع تركيا ومنظمة التعاون الإسلامي بعقد اجتماع دولي بشأن مسألة القدس، في أنقرا يومي ١٢ و ١٣ أيار/مايو.

وتدين اللجنة مرة أخرى الهجمات التي يقوم بها الجانبان ضد المدنيين، تحت أي ذريعة كانت. ونرحب بالاتفاق الأخير المتعلق بالمصالحة الفلسطينية، ونتطلع إلى تنفيذ الطرفين له بحسن نية.

أخيرا، أود أن أقول أنه وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢/٦٨، تواصل اللجنة برنامج أنشطتها، خلال السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وعقد في هذا السياق، اجتماع مشترك في ٩ و ١٠ آذار/مارس في العاصمة المصرية، بين جامعة الدول العربية واللجنة. وأسفر عن إعادة التأكيد في إعلان القاهرة عن تضامن المنطقة القومي مع القضية الفلسطينية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أحمد فتح الله، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة.

السيد فتح الله (جامعة الدول العربية): إسمحوا لي في البداية أن أتوجه لكم بالتهنئة على تولي نيجيريا لرئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأتوجه بالشكر إلى السيد روبرت سيرى على إحاطته الإعلامية.

لقد دأبت جامعة الدول العربية منذ تأسيسها على الاضطلاع بدورها تجاه القضية الفلسطينية بوصفها القضية المركزية للأمم العربية من خلال بلورة رؤية حقيقية لطبيعة الصراع العربي الإسرائيلي ومحاوله إيجاد حل عادل لهذه القضية،

قضية الاستيطان والأسرى والجدار العازل والحصار الجائر على غزة. وعلى الرغم من قيامها، كمنظمة إقليمية بالتوجه إلى مجلس الأمن للاضطلاع بمهامه بما يحقق صون السلم والأمن الدوليين في المنطقة، فإن محدودية توجه المجلس وعدم تحركه بفاعلية أصابت في الكثير من الأحيان منظمنا بالإحباط، مما دفعها مرة أخرى، ومن خلال مؤتمر قمته الأخير الذي عقد في الكويت في ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس، إلى توجيه عدد من الطلبات المحددة أهمها على الصعيد الفلسطيني:

أولاً، مطالبة المجتمع الدولي ببذل جهوده لوقف النشاط الإستيواني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة، لا سيما قراري مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٩٧ (١٩٨١)، اللذين يؤكدان على عدم شرعية الاستيطان وضرورة تفكيك المتوطنات القائمة التي تمثل انتهاكا للقانون الدولي والشرعية الدولية.

ثانياً، دعوة المجلس إلى استصدار قرار ملزم يدين مخططات إسرائيل التوسعية ويقضي بوقف جميع أشكال النشاط الاستيواني وخطط سلطات الاحتلال الإسرائيلي الأخيرة المهادفة إلى بناء آلاف الوحدات الاستيطانية.

ثالثاً، التشديد على ضرورة تحرك المجتمع الدولي لتنفيذ الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (انظر A/ES-10/273) وكذا قرار الجمعية العامة ES-10/15 حول عدم شرعية جدار الفصل، الصادر في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، ودعوة الأمين العام للقيام بإعداد سجل للأضرار المترتبة عن الجدار، كما نص عليه قرار الجمعية العامة.

رابعاً، الإدانة الشديدة للتصريحات الإسرائيلية التي تعتبر فيها المسجد الأقصى المبارك جزءاً لا يتجزأ من أراضي إسرائيل ينطبق عليه القانون الإسرائيلي لتقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود، مما يعتبر تصعيداً خطيراً ضد حرمة المسجد،

ذلك أن هذه المصالحة تمهد، وبلا شك، إلى اتحاد الفلسطينيين حكومة وشعباً، وهو ما نعتبره عنصراً هاماً في عملية السلام. إذ تشكل وحدة وتواصل أراضي الدولة الفلسطينية وترباطها بين الضفة الغربية وقطاع غزة إحدى ركائز إنجاح عملية الحل السلمي العادل والشامل المعومة دولياً. كما تمثل إحدى مقومات إقامة وبناء الدولة الفلسطينية على كافة أراضيها المحتلة عام ١٩٦٧، من منطلق تفعيل حل الدولتين. فنجاح اتفاق المصالحة الوطنية، الذي يقضي بتشكيل حكومة وحدة وطنية للشعب الفلسطيني، هو الضامن الوحيد لتحقيق هدف وحدة وتواصل الأراضي الفلسطينية. ومن هذا المنطلق، وجب على المجتمع الدولي، وعلى رأسه مجلس الأمن، الترحيب بمثل هذه الخطوة الإيجابية التي أقدم عليها الجانب الفلسطيني، بدلاً من اتخاذها كذريعة من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لوقف وتعليق عملية التفاوض.

لقد أكدت التطورات المتلاحقة خلال الـ ٦٠ عاماً الماضية أن عملية السلام في المنطقة لن تتحقق إلا من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك الجولان العربي السوري وجنوب لبنان. وفي هذا الصدد، تؤكد الجامعة العربية مجدداً على أن الموقف الإسرائيلي قد يحتم عليها كمنظمة إقليمية إعادة النظر في تعاملها مع المنهجية الدولية وآلياتها في معالجة القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، والدفع نحو تغيير هذه المنهجية من خلال بلورة آليات جديدة للتحرك العربي من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وباقي الأراضي العربية المحتلة.

لقد عملت الجامعة العربية ولا تزال من خلال مجالسها، سواء على المستوى الوزاري أو على مستوى القمة، على مخاطبة العالم وإبراز خطورة الانتهاكات الإسرائيلية على الأرض ومدى انتهاكها لتقواعد القانون الإنساني الدولي وكيفية تعاملها مع

على كامل أراضيه، بما في ذلك دعم موقفه في مطالبة المجتمع الدولي بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) المبني على القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) من أجل وضع حد نهائي لانتهاك إسرائيل للأراضي اللبنانية، براً وبحراً وجواً، ولتهديدها الدائمة للبنان ومنشآته المدنية، مما يمثل خرقاً واضحاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

أخيراً، ونظراً لتشابك العلاقات والمصالح الدولية، فإننا نرى أن النزاع في الشرق الأوسط لا يقتصر على المواجهة الإقليمية فحسب، بل يمتد ليهدد السلم والأمن الدوليين، وبالتالي، فإن عدم التوصل إلى حل عادل وشامل يؤثر على مصداقية الأمم المتحدة ولا يستجيب للهدف الأساسي الذي أنشئت من أجله والوارد في الفقرة الأولى من ديباجة الميثاق، الذي تتعهد فيه شعوب الأمم المتحدة، "آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.." تلك التي جلبت للإنسانية مرتين، خلال جيل واحد، أحزاناً يعجز عنها الوصف.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مامابولو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أهنئ جمهورية نيجيريا الاتحادية على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، ونرحب بهذه المناقشة المفتوحة التي تعقد تحت قيادتها. ونرحب أيضاً بالفرصة السانحة للمشاركة وتبادل الآراء في هذه المناقشة الهامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، مع الإشارة إلى عملية السلام في الشرق الأوسط بشكل خاص.

أود أيضاً أن أشكر السيد روبرت سيرى، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية التي قدمها للمجلس اليوم.

وجنوب أفريقيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إيران باسم حركة عدم الانحياز.

و ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية، ومطالبة منظمة اليونسكو بتحمل مسؤولياتها في هذا الشأن.

أما على صعيد الجولان العربي السوري المحتل، فقد دعا مؤتمر القمة إلى التأكيد مجدداً على أن استمرار احتلال الجولان العربي السوري منذ ١٩٦٧ يشكل تهديداً مستمراً للسلم والأمن في المنطقة والعالم بأسره. ثانياً، إدانة إسرائيل على ممارستها في الجولان العربي السوري المحتل والمتمثلة في الاستيلاء على الأراضي والموارد، وكذلك إدانة بناء المستوطنات وتوسيعها ونقل المستوطنين إليها واستغلال مواردها الطبيعية، وحث المجتمع الدولي على التمسك بقرارات الشرعية الدولية الراضية للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي والضغط على إسرائيل من أجل الانسحاب التام من الجولان السوري المحتل. ثالثاً، مطالبة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان بضممان احترام إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعمل على تسهيل تنقل سكان الجولان العربي السوري المحتل لزيارة أهاليهم وأقاربهم في الوطن الأم سوريا، ومطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته في هذا الشأن.

وعلى صعيد الأزمة السورية بصورة عامة، فعلى الرغم من دعوة مؤتمر القمة لمجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته إزاء حالة الجمود التي أصابت مسار المفاوضات بين وفدي المعارضة والحكومة السورية في جنيف، فإنه رحب بقرار المجلس ٢١٣٩ (٢٠١٤) بشأن الأوضاع الإنسانية المتدهورة في سوريا ودعته إلى تنفيذ بنود هذا القرار. كما دعت إلى التأكيد على ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى إقرار حل سياسي وفقاً لما جاء في بيان مؤتمر جنيف الأول، المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ودعم جهود الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية في هذا الصدد.

أما على الصعيد اللبناني، فقد أكدت القمة العربية التضامن مع لبنان وتوفير الدعم السياسي والاقتصادي له وحكومته، بما يحفظ الوحدة الوطنية اللبنانية وأمن واستقرار لبنان وسيادته

ونكرر نداءنا لمجلس الأمن بأن يؤدي مهامه كاملة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، نعرب عن اعتقادنا الراسخ بأن على المجلس أن يقدم دعماً لا ينقطع لعملية السلام وأن يسعى للانتهاء من هذه العملية بالكامل وعلى نحو مرض. ومع أننا نصادف الآن فشلاً آخر في تحقيق السلام، فرمما حان الوقت لكي نكون أكثر إبداعاً في مساعيها من أجل إيجاد حل سلمي ودائم.

وما فتئت جنوب أفريقيا تؤمن بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وإيماننا لم يتزعزع بأن حل الدولتين، والقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، لا يزال هو الخيار القابل للتطبيق من أجل سلام دائم ومستدام. وعملية المفاوضات الدقيقة بين إسرائيل وفلسطين تتطلب الثقة، والثقة تكتسب بالعمل، لا بالكلام فحسب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، أتقدم بالشكر الجزيل لنيجيريا، دولة الرئاسة، على عقد هذه الجلسة الهامة لمناقشة بند الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونود أن نعبر عن تأييدنا ودعمنا للبيانات التي أدلى بها باسم حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي والمجموعة العربية.

إن الاستمرار في مناقشة هذا البند بشكل دوري إنما هو تأكيد للاهتمام الدولي بأمن واستقرار المنطقة وبالقضية الفلسطينية التي تمثل جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي. وفي ظل استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في انتهاكاتها وعدم استجابتها لقرارات الشرعية الدولية، فإن دول وشعوب المنطقة تعقد الآمال على مجلس الأمن المكلف بموجب الميثاق بصون السلم والأمن الدوليين بتحمل مسؤولياته حيال ما يجري في الأراضي العربية المحتلة والعمل على وضع قراراته موضع التنفيذ.

في مناسبات لا حصر لها، التقينا في قاعة مجلس الأمن للإعراب عن الأسف لأن الآجال النهائية المحددة لمفاوضات السلام لم تفتح أي آفاق إيجابية إلى الأمام فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط. ويؤسفنا أنه رغم الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة طوال الأشهر التسعة الماضية، وبدلاً من إحراز تقدم، فإننا نرى تراجعاً وتجميداً للمحادثات إلى أجل غير مسمى. ثمّة مخاطر كبيرة تنتظر الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء، وتعليق المحادثات لن يساهم في تحقيق حل الدولتين، الذي نتصور فيه جميعاً دولة فلسطين، تعيش جنباً إلى جنب في أمان مع إسرائيل. و جنوب أفريقيا تشعر بقلق بالغ حيال الانتكاسات الأخيرة في عملية السلام في الشرق الأوسط.

وإلى جانب تعليق المحادثات، تظل العراقيل التي أوجدها الاحتلال غير المشروع لفلسطين قائمة. و جنوب أفريقيا تكرر موقفها، إذ ترى أن الحل المتوخى في اتفاقات أوسلو بات يُحتزاً مع كل مستوطنة جديدة يجري الإعلان عنها. فهذه المستوطنات ليست غير شرعية بموجب القانون الدولي فحسب، بل إنها تبقى عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام المستدام. فالأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، أساساً، هي مصادرة للأراضي الفلسطينية ذات الأهمية بالنسبة لدولة المستقبل، وهي تهدف في ذات الوقت إلى عزل القدس الشرقية عن المدن الفلسطينية الرئيسية الأخرى.

و جنوب أفريقيا ترحب باتفاق الوحدة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحماس وتعتبره خطوة إيجابية. ولطالما قلنا أن الانقسام بين الطرفين الفلسطينيين الرئيسيين أضعف قدرة فلسطين على التفاوض بشأن حل عادل. وأهم من ذلك، أن الوحدة ستقوي الدولة الفلسطينية وتعزز تقديم الخدمات لشعبها من خلال تشكيل حكومة فلسطينية موحدة في غضون أسابيع. ونرحب أيضاً بالإعلان عن إجراء انتخابات في فلسطين في غضون ستة أشهر. ونرى أن الصوت الفلسطيني الواحد سيسهم بشكل كبير في تحقيق حل الدولتين.

سياسات الاستيطان ومصادرة الأراضي وطردهم الفلسطينيين من منازلهم ومزارعهم وممتلكاتهم، واحتجازهم دون محاكمات في السجون والمعتقلات الإسرائيلية. إن كل هذه الممارسات والسياسات التي تقوم بها إسرائيل لا تمثل تحدياً للمجتمع الدولي وخرقاً للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي فحسب، وإنما تعمل على تهديد أي فرص حقيقية للسلام في الشرق الأوسط وإشاعة التوتر.

يأتي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢/٦٨ القاضي بإعلان عام ٢٠١٤ عاماً دولياً للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وبتأييد أغلبية ساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تأكيداً على حرص المجتمع الدولي على إيصال رسالة تأييد للشعب الفلسطيني المقاوم وتعزيز نيله لحقوقه غير القابلة للتصرف والتوصل إلى تسوية عادلة دائمة وسلمية ونهائية للقضية الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعية مؤتمر مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخطة خريطة الطريق. وفي هذا الصدد، تدعم دولة الكويت جهود دولة فلسطين للحصول على عضوية جميع الوكالات الدولية المتخصصة والانضمام إلى المواثيق والمعاهدات والبروتوكولات الدولية. كما تؤكد دولة الكويت على قرارات مجلس جامعة الدول العربية المتخذة على مستوى مؤتمر القمة العادية ٢٥ الذي عقد بدولة الكويت في آذار/مارس ٢٠١٤ في هذا الشأن، وتجدد دعوتها للمجتمع الدولي للضغط على إسرائيل للكف عن ممارساتها وإنهاء حصارها غير القانوني وغير الشرعي على غزة فوراً وبغير شروط، وفتح كافة المعابر وفقاً لالتزاماتها الدولية، ووقف كافة الأنشطة الاستيطانية، والالتزام بقرارات مجلس الأمن وبما يحقق الانسحاب من كافة الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧.

وتجدد دولة الكويت مطالبتها لإسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الداعي لانسحابها من هضبة الجولان

وعملية السلام في الشرق الأوسط تشهد مرحلة بالغة الدقة والخطورة، ولا يمكن التنبؤ بنتائجها. وهنا، نحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن المآزق الخطير الذي آلت إليه المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، بسبب رفضها الالتزام بمرجعيات عملية السلام وإقرار مبدأ حل الدولتين بإقامة دولة فلسطين المستقلة على خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، ورفضها الالتزام بتنفيذ اتفاق إطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين.

إن إسرائيل مستمرة في سياساتها الاستفزازية والعدوانية، التي من شأنها أن تضعف عملية السلام برمتها، وتؤسس لمرحلة خطيرة من الأوضاع في الشرق الأوسط قد لا يكون السلم والأمن عنواناً لها، بعد أن فاض بالشعب العربي والفلسطيني الكيل نتيجة تعنت إسرائيل تجاه أي مبادرة حقيقية لإرساء سلام شامل وعادل ونهائي بين الجانبين.

ولعل أبرز هذه الاستفزازات ما تقوم به إسرائيل حالياً من سياسات وانتهاكات لحرمة المسجد الأقصى بشكل يتنافى ويخالف التزاماتها وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. لذا، فإن المجتمع الدولي مطالب بالضغط على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للتخلي عن خططها العنصرية المتطرفة والمنهجية لتهويد القدس، والتوقف عن المساس بالمقدسات الدينية نظراً لخطورة مثل هذه الأعمال وما لها من تداعيات تهدد أمن المنطقة واستقرارها وتشيع مشاعر الكراهية والعنصرية والتطرف وتؤججها.

فمثل هذه الإجراءات الرامية إلى تغيير الطابع الديمغرافي والديني والقانوني لمدينة القدس وطمس الإرث الحضاري والإنساني والثقافي فيها هي إجراءات باطلة. وندعو مجلس الأمن للتحرك بشكل عاجل لحماية القدس ومقدساتها الدينية وإلزام إسرائيل باحترام قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وفي هذا السياق أيضاً تواصل الحكومة الإسرائيلية، السلطة القائمة بالاحتلال،

السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، السيد روبرت سيرري، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

تؤيد إندونيسيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا جمهورية إيران الإسلامية وغينيا، باسم حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي، على التوالي.

إن توقيت عقد جلسة اليوم مهم للغاية، بالنظر إلى الحقيقة البالغة الأهمية المتمثلة في أنه من المقرر اختتام تسعة أشهر من مفاوضات السلام بين فلسطين وإسرائيل في هذا الوقت، بل اليوم في واقع الأمر.

ومن المعروف جيدا للجميع أن إندونيسيا مؤيد قوي للشعب الفلسطيني في سعيه إلى تحقيق السلام عبر تحقيق حلمه المتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية. وفي هذا الصدد، تعرب إندونيسيا عن شعورها بالانزعاج الشديد للقرار الذي اتخذته حكومة إسرائيل بتعليق المفاوضات الجارية في الأسبوع الماضي. وقد تذرعت في ذلك بالاتفاق التاريخي بين الفلسطينيين على تشكيل حكومة وحدة وطنية.

وفي العام الماضي، سُمّت الجمعية العامة عام ٢٠١٤ السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، بهدف تعزيز الدعم الدولي لحق الفلسطينيين في تقرير المصير. وفي ضوء ذلك، يجب أن يكون واضحا بالنسبة للمجتمع الدولي أن المصالحة الفلسطينية تشكل بالقدر ذاته حقا غير قابل للتصرف كما هو الحق في تقرير المصير.

وعليه، تود إندونيسيا اغتنام هذه الفرصة لتهنئة الفلسطينيين على بلوغهم لذلك الاتفاق التاريخي. ولدينا اعتقاد راسخ بأن الرغبة في توحيد الفلسطينيين إنما هو حق ينبغي تشجيعه ما دام يكفل للفلسطينيين وحدة صفهم وليس انقسامها وتشتتها. وبعبارة أخرى، فإن الزعم بأنه لا يمكن للفلسطينيين الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع إسرائيل إلا في

السوري المحتل، والعودة إلى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧. كما تجدد دولة الكويت التزامها بالوقوف إلى جانب لبنان الشقيق ودعمه بما يحافظ على أمنه وسلامة أراضيه، وتطالب إسرائيل بوقف انتهاكاتها المستمرة لسيادة لبنان، والانسحاب من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة، والالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وفي الختام، نثمن إعلان المصالحة الوطنية الفلسطينية التي جاءت تنفيذًا لاتفاق القاهرة لعام ٢٠١١ وإعلان الدوحة لعام ٢٠١٢، حيث يعزز هذا الإنجاز الموقف الفلسطيني إزاء التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية. كما نحى القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني على صموده وإصراره على استعادة حقوقه وأراضيه ومقدساته. وتلتزم دولة الكويت قيادة وحكومة وشعبا بمواصلة دعمها المعنوي والسياسي والمادي، إلى أن يتم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، استنادا إلى كافة المرجعيات وقرارات الشرعية الدولية.

وفيما يتعلق بالأزمة السورية، نؤكد على إيماننا الكامل بأنه لن يكون هناك حل سوى الحل السياسي. وبالتالي، نطالب بالعودة إلى المفاوضات لتنفيذ بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والاستجابة لتطلعات الشعب السوري المشروعة. كما نطالب مجلس الأمن بمتابعة حالة تنفيذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) واتخاذ ما يلزم من إجراءات وخطوات لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في مختلف المحافظات السورية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأعرب عن امتناني أيضا للمنسق الخاص لعملية

فلسطين المستقلة على النحو المطلوب بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية.

وفي الختام، فإننا نرى أيضا أنه يجب على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة إلى الفلسطينيين في الأعمال التحضيرية اللازمة لإقامة دولتهم في نهاية الأمر. وفي ذلك الصدد، شاركت إندونيسيا واليابان الشهر الماضي في رئاسة المؤتمر الثاني بشأن التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين. وقد جددت أمم شرق آسيا والمنظمات الدولية التي شاركت في ذلك المؤتمر التزامها بدعم جهود تحقيق التنمية في فلسطين، فضلا عن دعم عملية السلام الجارية في الشرق الأوسط عبر بناء القدرات وتعزيز بيئة الأعمال التجارية في فلسطين. ونشجع الدول الأخرى على اتخاذ مبادرات مماثلة. ونحث البلدان التي اتخذت مبادرات من ذلك القبيل بالفعل على تكثيف جهودها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تتاح لنا، بين الحين والآخر، الفرصة للتجمع في مجلس الأمن لننظر من جديد في قصة المعاناة الطويلة التي يكابدها الشعب الفلسطيني. تلك المعاناة سببها نظام قمعي دأب على انتهاك حقوق الإنسان بصورة لم يسبق لها مثيل في أي مكان في العالم. فمنازل الفلسطينيين العاديين تتعرض للتجريف، وتصادر أراضيهم، وتحطم أشجارهم ومزارعهم، وتُحلى مساكنهم، وتُغلق الأحياء والطرق وتُجزأ، ويقام الجدار على الحدود. وبسبب تلك السياسة، القائمة بشكل ثابت على القمع، تدنت حياة الفلسطينيين تحت الاحتلال إلى مستوى الكفاف. وللأسف، يحدث كل ذلك على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي، وفي غياب أي عمل حاسم من جانبه.

حال انقسام صفوفهم، إنما هو مجرد حيلة ترمي إلى تبرير عدم رغبة إسرائيل في الاستمرار في المفاوضات.

وما فتئت إندونيسيا تدعو إسرائيل على مدى سنوات عديدة إلى وقف السياسات التي تحبط فرص السلام. ففي تلك السياسات - وليست الوحدة الفلسطينية - تكمن المشاكل والتحديات الحقيقية التي تواجه المفاوضات. وتندرج ضمن تلك السياسات مواصلة بناء المستوطنات. وعلى النحو الذي أكدته مؤخرا هيئة الإحصاء الإسرائيلية، فقد شهد بناء المستوطنات في الضفة الغربية خلال الفترة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ زيادة بلغت نسبتها ١٢٣ في المائة.

لقد أكدت إندونيسيا في الكثير من الأحيان - شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى - على عدم مشروعية بناء المستوطنات وما يمثله من خطر على المفاوضات. ولطالما وجهنا الانتباه أيضا إلى أهمية أن تبدي إسرائيل حسن النية في المفاوضات بشأن المسائل الأساسية الأخرى المتمثلة في: وضع القدس الشرقية، والحدود الدائمة، والأمن واللاجئين ومسألة المياه. وبالنسبة لنا ولسائر أعضاء المجتمع الدولي فإن تلك المسائل أكثر استعصاء على الحل من الخيار الذي اتخذته الفلسطينيون بوضع خلافاتهم جانبا.

وعلينا أن نذكر أن السلام قد استعصى تحقيقه على الفلسطينيين على مدى ما يربو على ٦٠ عاما بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي. وعبر نشر أدوات التخويف والترهيب، فقد تمكنت إسرائيل من توطيد حالة انعدام الأمن الشديد التي تسعى الآن إلى إدامتها عن طريق اتخاذ خيار التخلي عن المفاوضات.

وندعو إسرائيل إلى إعادة النظر في ذلك الخيار والعودة إلى طاولة المفاوضات التي تمثل السبيل الوحيد المؤدي إلى السلام. وندعو إسرائيل مرة أخرى إلى الانسحاب دون إبطاء من الأراضي التي تحتلتها منذ عام ١٩٦٧، وأن تسمح بإقامة دولة

مسدود. لقد أخفقت للتو تسعة أشهر من محادثات السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية تولت تسييرها الولايات المتحدة. وهذا الأسبوع، صوت مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي لإنهاء المفاوضات، مندداً بالمصالحة بين فتح وحماس. لكن حتى قبل ذلك، كانت هناك صعوبات. فقد أحجمت إسرائيل عن الإفراج عن الفوج الأخير من الأسرى الفلسطينيين، وكان ذلك الإفراج أحد المتطلبات الأساسية للمحادثات بالنسبة للفلسطينيين. وعلى الرغم من النداءات الأمريكية، أعلنت إسرائيل أيضاً عن خطط لتوسيع المستوطنات في الأراضي المحتلة، وعلقت تحويل إيرادات الضرائب الفلسطينية إلى السلطة.

ومع أن المجتمع الدولي يجدد بشكل روتيني التزامه بمبدأ حل الدولتين، فإن ذلك الحل يصبح أقل جدوى من جراء بناء الجدار الفاصل الإسرائيلي في الضفة الغربية وحوّلها، وتوسيع المستوطنات في الأراضي المحتلة. وفي الوقت نفسه، فإن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، والحصار المفروض على قطاع غزة، والهجمات العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، والاستفزازات المستمرة المثيرة للعنف من جانب المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين لا تزال تؤدي إلى تفاقم التوتر وتعزز الشكوك في التزام إسرائيل بحل الدولتين. تشكل الأنشطة الاستيطانية غير القانونية على وجه الخصوص خطراً وجودياً على قدرة الدولة الفلسطينية المقبلة على الحياة. وحتى أثناء الجولة الأخيرة من المفاوضات، أعلن عن ١٤ ألف من الوحدات الاستيطانية الجديدة. إذا كان للسلام في الشرق الأوسط أن يتحقق، فإن على المجتمع الدولي أن يحمل إسرائيل على الكف عن إقامة المزيد من المستوطنات، وهي غير شرعية بموجب القانون الدولي، وعلى تفكيك المستوطنات القائمة، بما يتفق مع التزاماتها بموجب المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة. وينبغي أيضاً أن تقوم بنقض الجدار.

ظل إيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية على جدول أعمال مجلس الأمن طوال أكثر من ستة عقود. وخلال تلك السنوات الطويلة، البالغة ست وستين سنة، كان المجلس في الغالب، حتى عندما تنتهك قراراته انتهاكاً صارخاً، متردداً حيال اتخاذ إجراءات ملموسة يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في إيجاد حل عادل لهذه المسألة. ونظراً لعدم قدرة المجلس على الوفاء بمسؤولياته تجاه النزاع، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، فإن السعي الطويل المفضي إلى اتفاق نهائي بشأن إنشاء دولة فلسطين المستقلة، على خطوط وقف إطلاق النار لما قبل عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، لا يزال هدفاً بعيد المنال.

وقد حان الوقت الآن لاعتماد إستراتيجية جديدة جريئة من أجل معالجة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. على المجتمع الدولي أن يضع خطة من أجل التوصل إلى تسوية طويلة الأجل للمشكلة الفلسطينية استناداً إلى الأسس والمعايير المبينة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. لا يمكن أن تقف الأمم المتحدة موقف الشاهد الصامت أمام العقاب الجماعي الذي تفرضه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الفلسطينيين، بل عليها أن تقوم بدورها الواجب في حل هذه الأزمة التي طال أمدها. وعلى مجلس الأمن، بالتحديد، ألا يتهرب من دوره، خاصة أن القرارات التي اتخذها هو نفسه، على مر الزمن، بشأن هذه المسألة، لم تنفذ حتى الآن.

ومما يزيد من أهمية دور مجلس الأمن بوصفه الوسيط التزيه في التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل وفلسطين أن كل الجهود التي بذلت مؤخراً من أجل دفع الأطراف إلى التفاوض لكي تتوصل إلى التسوية بنفسها يبدو أنها تمضي إلى طريق

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

عام ٢٠١٤ أهمية البالغة في عملية السلام في الشرق الأوسط. ومن المهم أن يظل المجتمع الدولي ملتزماً بإيجاد حل عادل ودائم للحالة في الشرق الأوسط. ويجب ألا نفقد الأمل في هذه المرحلة الحرجة. ونعتقد أن من مسؤولية الأطراف المعنية خلق البيئة المؤاتية للسلام. فتحسين ظروف الفلسطينيين سوف يساعد بالضرورة في تحسين الحالة في المنطقة بأسرها. وللتوصل إلى تسوية مستدامة في المنطقة، يجب أن نتوقف في أقرب وقت ممكن الأنشطة الاستيطانية الجارية حالياً، وهي غير شرعية بموجب القانون الدولي. وما انفك المجتمع الدولي يدعو إلى تجميد النشاط الاستيطاني. ونحن نشجع الأطراف على ممارسة ضبط النفس من أجل الهدف الأكبر المتمثل في السلام.

الحصار المفروض على قطاع غزة هو عقبة أخرى تعترض عملية السلام. والقيود المفروضة على الواردات والصادرات بسبب الحصار تخنق النمو الاقتصادي، وينبغي رفعها وفقاً للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وسوف يكون من شأن ذلك أن يسهم إسهاماً كبيراً في التقدم الاقتصادي في غزة وفي رفاهة شعبها. ونلاحظ بقلق أن الأمم المتحدة تعاني كثيراً في توفير الاحتياجات الأساسية للغالبية العظمى من سكان غزة. ونود أن نؤكد دعمنا القوي لعمل وكالات الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

يجب أيضاً احترام الاحتياجات الأمنية للشعب الإسرائيلي. ومما يهني المناخ المؤات للسلام مراعاة كل طرف لشواغل الطرف الآخر. لن تؤدي الهجمات العشوائية على المدنيين إلا إلى تفاقم مشاعر الشك وانعدام الأمن واتساع الفجوة بين الطرفين. وتؤيد سري لانكا تنفيذ قرارات الجمعية العامة فيما

لقد عانى الإسرائيليون في الماضي، وهم يعرفون أكثر من أي شخص آخر أن تطالعات الأمة لا يمكن إنكارها إلى الأبد. فحتى الفراعنة الأقوياء لم يفلحوا في ذلك، كما لم تفلح فيه سياسة الفصل العنصري في روديسيا وجنوب أفريقيا. وإنشاء دولة إسرائيل دليل على ذلك. ولذا فإننا نتوقع من القيادة الإسرائيلية أن تتفكر في تاريخ إسرائيل ذاته، وأن تيسر حل الدولتين. ويجدون الأمل، لأننا شهدنا نتائج إيجابية في الآونة الأخيرة في أماكن مثل جنوب السودان وتيمور - ليشتي. فقد حقق البلدان سيادتهما واستقلالهما بهدف العيش في سلام ووثام على قدم المساواة مع سائر أعضاء المجتمع العالمي. فهل يمكن لإسرائيل وفلسطين أن يتبعوا المسار نفسه؟

ظل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي منذ زمن طويل عاملاً رئيسياً لعدم الاستقرار والاضطرابات في الشرق الأوسط، وهو يوجب العنف والتطرف في تلك المنطقة، وفي العالم بأسره. وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية بموجب الميثاق عن كفالة السلام والاستقرار من خلال معالجة الأسباب الجذرية لهذا الصراع الذي طال أمده والتفاوض من أجل التوصل إلى حل عادل له. ويجب أن نستثمر ما يلزم من ذخيرة سياسية ومن موارد لكي نحقق التطالعات المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطين المستقلة والقابلة للحياة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام ووثام. ومن شأن بلوغ هذا الهدف أن يزيل ضيماً تاريخياً وقع على الفلسطينيين، وأن يسهم إسهاماً كبيراً في السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء العالم.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد سيلفا (سري لانكا) (تكلت بالإنكليزية): أشارك المتكلمين الآخرين في الثناء عليكم، سيدي الرئيس، لعقدكم هذه المناقشة الهامة.

غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. إن تصرف إسرائيل في انتهاك متعمد لقرارات الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي يشكل تهديدا للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

لقد اتخذت الجمعية العامة قرارا تاريخيا عندما أقدمت أغلبية أعضائها على منح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل تأييد الدعوة المشروعة للشعب الفلسطيني لإقامة دولة فلسطينية مستقلة استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، مع القدس الشرقية عاصمة لها.

إنّ بناء المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة على الأرض الفلسطينية المحتلة وتوسيعها؛ والحقيقة الصعبة والمؤلمة للسجناء الفلسطينيين؛ وتدهور الحالة الإنسانية في قطاع غزة المحاصر، حيث ازدادت الأحوال المعيشية للسكان سوءا نتيجة تشديد الحصار الجائر، أمور غير مقبولة. وقد أعلنت إسرائيل عن خطط لبناء ما يزيد على ٦٠٠ ٧ مستوطنة جديدة، إلى جانب الاستمرار في بناء آلاف المستوطنات الأخرى في جميع أنحاء الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية والمناطق المحيطة بها، منذ استئناف المفاوضات في عام ٢٠١٣.

علاوة على ذلك، هدمت إسرائيل ما لا يقل عن ٢٠٠ منزل من المنازل الفلسطينية في عام ٢٠١٣، وعملت على تشريد مئات الناس قسرا، وواصلت بناء الجدار، مما أدى إلى عزل مجتمعات محلية بأكملها وعرقلة إقامة دولة فلسطين. وواصلت القوات الإسرائيلية عمليات التوغل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فتسببت بإدامة صورة الاحتلال العنيفة والمدمرة. وفي عام ٢٠١٣، أكثر من أربعة آلاف فلسطيني - بمن فيهم أطفال - تم اعتقالهم أو احتجازهم، إضافة إلى آلاف السجناء الفلسطينيين القابعين في السجون الإسرائيلية. ولن يتم الشروع في عملية سياسية حقيقية لتحقيق السلام في المنطقة إلا بوضع حد

يتعلق بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في إقامة دولته وتحقيق حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧.

وتؤيد سري لانكا أيضا طلب الفلسطينيين الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. ونحن ندرك كذلك أن صلاحية الحل القائم على دولتين سوف تعتمد على الوحدة السياسية والنهوض الاقتصادي للشعب الفلسطيني.

ويجدونا الأمل في بذل كل جهد ممكن لتحقيق النجاح في عملية السلام، بحيث يتسنى لأبناء كلا الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني أن يتمتعوا بالسلام والرخاء على الأراضي الخاصة بهم. وينبغي عدم تفويتنا الفرصة، مرة أخرى، لتحقيق السلام المستدام طالما هناك الكثير من النوايا الحسنة الدولية لدعم العملية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد ليون غونثاليس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد كوبا تمام التأييد البيان الذي أدلى به ممثل إيران باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

لا يزال الشرق الأوسط يحظى باهتمام المجتمع الدولي. ويعقد المجلس مرارا وتكرارا مناقشات من هذا القبيل دون إحراز أي تقدم، في حين ما زالت المشاكل الكبيرة قائمة. فالاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى ما فتئ يشكل العقبة الرئيسية أمام تحقيق السلام والتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة في الشرق الأوسط.

من الضروري أن يؤدي المجلس دوره الصحيح في الدفاع عن السلم والأمن الدوليين، وأن يتخذ على الفور تدابير ملموسة وعملية لكفالة أن تنهي إسرائيل عدوانها على الشعب الفلسطيني. فلن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط طالما استمرت هذه الاعتداءات، ويتم تجاهل الحقوق المشروعة

بالاتفاقات المتعلقة بتدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية بموجب الالتزامات القائمة. ونرحب أيضا بالتقدم المحرز في القضاء على الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، وتعاون الحكومة السورية مع البعثة المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونؤكد أيضا على الجهود التي تبذل حاليا في ظل ظروف معقدة لإزالة الأسلحة الكيميائية من الأراضي السورية.

ونكرر أنه من الضروري لذوي التأثير على جماعات المعارضة أن يمارسوا نفوذهم لتعزيز نجاح البعثة، بدلا من إعاقة العملية. وتأسف كوبا لأن الجولة الثانية من المحادثات المتعلقة بسوريا انتهت من دون التوصل إلى اتفاق بين الأطراف. ونحن نشاطر المجتمع الدولي توقه إلى استمرار الحوار والتوصل إلى اتفاق على إنهاء الصراع من خلال عملية سلمية يقودها الشعب السوري.

وتكرر كوبا إدانتها القاطعة لجميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته بجميع أشكاله ومظاهره، أينما وقع وأيا كان مرتكبه، بما في ذلك إرهاب الدولة.

وفي هذا الصدد، تُدين كوبا أعمال الإرهاب المرتكبة في الشرق الأوسط، بما في ذلك في سوريا، فضلا عن دعم الجماعات المسلحة غير النظامية، بما فيها المرتزقة، التي لا تسهم إلا في التدمير والقتل وإعاقة الجهود الدبلوماسية لحل النزاع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غينيا.

السيد توري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أودّ في البداية أن أؤكد أنني أتكلم في هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين، بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي، بصفتي رئيسها في نيويورك،

إنّ جلسة اليوم تكتسب أهمية خاصة لأنها تتزامن مع نهاية الجهود حسنة النوايا وموضع التقدير الكبير لوزير خارجية

لسياسة الاستيطان، والإفراج عن السجناء الفلسطينيين، وكفالة حق العودة، ورفع الحصار القاسي وغير القانوني المفروض على قطاع غزة فورا ومن دون شروط وبشكل كامل.

وسوف تواصل كوبا دعم الشعب الفلسطيني في نضاله العادل من أجل تقرير المصير، وهي ترحب بإعلان عام ٢٠١٤ السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ونأمل أن يمثل معلما تاريخيا في أعمال جميع حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك قبول الدولة الفلسطينية عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. وترحب كوبا بطلب فلسطين الانضمام إلى الصكوك الدولية الخمسة عشر. ونحن نطالب بإهاء احتلال جميع الأراضي العربية، ونكرر موقفنا المؤيد لتحقيق سلام عادل ودائم لجميع الشعوب في منطقة الشرق الأوسط.

ولا تزال كوبا تولي اهتماما للوضع في سوريا، وتكرر القول إن البديل الوحيد للصراع في ذلك البلد هو التوصل إلى حل سياسي من خلال الحوار والتفاوض. ونحن نعارض دعوات أولئك الذين يروجون لتغيير النظام في سوريا، ولا استخدام القوة والعنف. ولا يسعنا إلا أن نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء الخسائر في أرواح الأبرياء بسبب الصراع السوري. وإننا ندين جميع أعمال العنف ضد السكان المدنيين في ذلك البلد، ونرفض الحماية المفترضة لحياة الإنسان كذريعة للتدخل الأجنبي. ونحن نرفض أيضا تواطؤ وسائط الإعلام الرئيسية، التي تشوه الواقع بينما تتجنب أي عواقب لأفعالها.

إن واجب المجلس هو تعزيز السلام وليس العنف. وواجبه منع زعزعة الاستقرار، وليس المساهمة في تمويل أي جهات فاعلة مزعزعة للاستقرار أو تسليحها أو تدريبها. ونشدد على الدعوة إلى الحفاظ على سيادة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها، وحق شعبها في تقرير المصير دون تدخل أجنبي أو تدخل من أي نوع كان.

ونحن نشجع المجتمع الدولي على مواصلة تقديم المساعد إلى سوريا في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، والوفاء

جميع محاولات إسرائيل لتشويه الواقع، وإزالة التدايعات الخطيرة لهذه المحاولات على الشعب الفلسطيني وأرضه وموارده.

إنّ الحالة الميدانية الهشّة الناجمة عن سياسات فرض الأمر الواقع التي تنتهجها إسرائيل مصدر قلق عميق ومشروع لمنظمة التعاون الإسلامي. فهذه السياسات غير المشروعة وغير القانونية تسعى إلى تغيير التكوين والطابع التاريخيين والدينيين والديمقراطيين لمدينة القدس، بعزلها عن محيطها الطبيعي، والمساس بأماكنها المقدسة وتقويض وضع القدس الشرقية بصفتها عاصمة دولة فلسطين عبر أعمال غير قانونية وعدائية، بما فيها محاولات سنّ قوانين غير شرعية لفرض السيادة الإسرائيلية على المسجد الأقصى.

وفي هذا الصدد، تؤكد منظمة التعاون الإسلامي مجدداً أنّ هذه الأعمال قد تترك تدايعات بالغة الخطورة وواسعة النطاق من شأنها ألا تقتصر على تعريض تقدّم العملية السلمية ومصداقيتها للخطر فحسب، بل أن تُزعزع الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بأسرها أيضاً. وتُدين منظمة التعاون الإسلامي أيضاً التصعيد الأخير لأعمال الاستفزاز والتحرّيش من جانب المتطرفين الإسرائيليين، بمن فيهم المستوطنون، والمسؤولون الحكوميون والمتشدّدون الدينيون، ولا سيما في الحرم الشريف. لذا، إنّ منظمة التعاون الإسلامي تؤكد مجدداً محورية القضية الفلسطينية لدى دولها الأعضاء، وتشدّد على الهوية الإسلامية والعربية والفلسطينية للقدس الشرقية المحتلة، وتؤكد ضرورة الاحترام الكامل لحُرمة مقدساتها الإسلامية والمسيحية. وعلاوة على ذلك، تؤكد منظمة التعاون الإسلامي أنّ القدس الشرقية تبقى جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، ويبقى ضمّها غير القانوني من جانب إسرائيل غير معترف به ومُستنكر من المجتمع الدولي. وما برحت منظمة التعاون الإسلامي ترصد مع بالغ القلق مخنة الأسرى الفلسطينيين في السجون ومراكز الاعتقال

الولايات المتحدة للمضيّ قدماً بعملية السلام في الشرق الأوسط. ومنظمة التعاون الإسلامي تعتقد أنّ تجدد تعليق محادثات السلام والوضع الراهن الذي لا يمكن تبريره يؤكّدان ضرورة تعزيز التقدم نحو السلام والاستقرار في المنطقة التي تمرّ بتغيير سريع. وفي هذه المرحلة الحاسمة، إذا أريد لعملية سياسية ذات مصداقية، التي تبقى منظمة التعاون الإسلامي ملتزمة بها التزاماً كاملاً، أن تستمر بنجاح، فلا بُدّ من تلبية شروط محددة. وهذا يعني الالتزام الجدي من جانب المجتمع الدولي بإتمام جميع الأعمال غير القانونية التي تجري على الأرض، والمطالبة بالاحترام للمعايير المتفق عليها دولياً، كما حددها قرارات الأمم المتحدة، ومبادرة السلام العربية، ومرجعيات مدريد وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية؛ وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية؛ وتسوية جميع المسائل الجوهرية.

إنّ منظمة التعاون الإسلامي استرعت مرارا انتباه المجتمع الدولي إلى إجراءات إسرائيل في الآونة الأخيرة، ولا سيما الأنشطة الاستيطانية المتواصلة، التي تهدد بتقويض الحل القائم على وجود دولتين واستفحال الحالة ميدانياً. فهذه الإجراءات تشكل خرقاً فاضحاً للقانون الدولي وتنتقص بشكل خطير من مصداقية جهود السلام، وتقوّض الاتصال الجغرافي للدولة الفلسطينية وقابليتها للحياة، وتعرّض للخطر آفاق التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وفي هذا الصدد، تؤكد منظمة التعاون الإسلامي أنّ المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، يجب أن يضمن أنّ قراراته تُحترم، ويضطلع بمسؤوليته الكاملة في التصدي للحالة غير القانونية التي أوجدتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في محاولة لمواصلة ترسيخ احتلالها وضمّها للأرض الفلسطينية بحكم الواقع. وعلى المجلس اتخاذ إجراء مُلزم لوضع نهاية فورية لقيام إسرائيل ببناء المستوطنات بجميع أشكالها، وعكس اتجاه

السيد لورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم يا سيادة الرئيسة، على الطريقة التي تديرون بها عمل المجلس خلال شهر نيسان/أبريل. وأشكركم أيضاً على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. أرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد روبرت سري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

تؤيد بوليفيا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

مرة أخرى، يجتمع مجلس الأمن لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، ومن سوء الطالع، أنه لم يُحرز تقدم يذكر في تنفيذ المسؤوليات الدولية للمجلس. وفي هذه السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، نرحب بتوقيع فلسطين على ١٥ معاهدة دولية كان معظمها يتعلق بحقوق الإنسان. إنها إشارة أخرى على استعداد شعبها وحكومتها على الانتماء إلى المجتمع الذي توحد في هذه المنظمة مع المساواة في الحقوق والالتزامات. ولكن علينا أن لا ننسى، أن إسرائيل انتهكت الاتفاق المبرم في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ والذي بموجبه كان عليها إطلاق سراح ١٠٤ مساجين فلسطينيين قضوا في السجن أكثر من ٢٠ عاماً. واليوم، أطلق سراح ٧٨ منهم، غير أن ٢٦ آخرين لم ينالوا حريتهم بعد، على الرغم من أنه كان من المقرر إطلاق سراحهم في ٢٩ آذار/مارس. بالإضافة إلى ذلك، في ١ نيسان/أبريل أعلنت إسرائيل عن خطط لبناء ٧٠٠ مستوطنة جديدة في القدس المحتلة.

على الرغم من الحالة، ترحب بوليفيا بعملية المصالحة بين حماس والسلطة الفلسطينية والتي استكملت بنجاح في الأسبوع الماضي. نعتقد أن ذلك يبعث برسالة قوية تنم عن تأييد جهود

الإسرائيلية، التي تُجسّد الظلم والقهر الصارخين اللذين أُخضع لهما الشعب الفلسطيني طوال عقود. وإننا نعرب عن قلقنا العميق إزاء الإضرابات عن الطعام، التي ينفذها المعتقلون احتجاجاً على سوء معاملتهم واحتجازهم بدون تهمة أو محاكمة. وفي هذا الصدد، نؤكد مسؤولية مجلس الأمن عن ضمان امتثال إسرائيل لأحكام القانون الدولي وحماية حقوق الإنسان للأسرى الفلسطينيين.

وترحب منظمة التعاون الإسلامي بالإعلان الأخير في ٢٣ نيسان/أبريل بشأن المصالحة الوطنية الفلسطينية، التي تشكل شرطاً مسبقاً لتحقيق التطلعات الوطنية الفلسطينية والسلام العادل والدائم. وهي تتمنى للشعب الفلسطيني أعظم نجاح في مسعاه الهام. وترحب منظمة التعاون الإسلامي أيضاً بانضمام فلسطين مؤخرًا إلى معاهدي القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مؤكدة الأهمية القصوى لاحترام القانون الدولي بما في ذلك من أجل تحقيق السلام العادل والدائم.

وختاماً، أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجدداً دعم منظمة التعاون الإسلامي للشعب الفلسطيني وتضامنها معه في سعيه إلى استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقوقه في العودة وتقرير المصير، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على الأرض التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، فضلاً عن التوصل إلى حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وتأمل منظمة التعاون الإسلامي أن يشهد عام ٢٠١٤، بصفته السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، نهاية الاحتلال والقمع، وضرورة الحرية والاستقلال واقعاً للشعب الفلسطيني.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

إن دولة بوليفيا المتعددة القوميات تدافع عن قضية الشعب الفلسطيني وتؤيد ممارسة حقوقه وتدين إدامة قاطعة جرائم إسرائيل. إن موقفنا لم يتغير. بالإضافة إلى ذلك، نكرر تأييدنا لإقامة الدولة الفلسطينية التي اعترفت بها بوليفيا ما أن أعلن عنها، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لها. نكرر حق فلسطين في الحصول على مركز دولة عضو في الأمم المتحدة بصورة كاملة، مع ما ينطوي عليه ذلك المركز من حقوق والتزامات، وقد أبرزنا ذلك المركز في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ عندما وقع بلدانا، بوليفيا وفلسطين، اتفاقاً بشأن إقامة علاقات دبلوماسية. بالإضافة إلى ذلك، نفخر بأن نعلن أننا عضو في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

نعتقد مرة أخرى، أن لمجلس الأمن دوراً هاماً في المساعدة على استئناف محادثات السلام، وفوق ذلك كله في التوصل إلى اتفاق عادل وحل دائم من شأنه إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والأراضي العربية الأخرى. إن الإخفاق في بذل قصارى الجهد في ذلك الصدد، ما من شأنه إلا أن يضيف إلى الانتقاد المستمر الذي ما برحت تتعرض إليه في السنوات الأخيرة هذه الهيئة الهامة من هيئات الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): أشكركم يا سيادة الرئيس، على عقد هذه المناقشة وأتقدم بالتهنئة لوفد نيجيريا على حُسن إدارته لأعمال المجلس، كما أشكر السيد روبرت سيرري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية.

لا تزال مملكة البحرين تؤكد المرة تلو الأخرى موقفها من القضية الفلسطينية، وهو موقف يرتكز على ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، واحترام المرجعيات الدولية ذات الصلة. أن العمل الجاد من أجل التوصل إلى حل

الرئيس محمود عباس للتوصل إلى سلام مستدام وثابت، والوفاء بمطالب وتوقعات شعبه. إن البيان الذي أصدرته يوم الأحد وزارة خارجية فلسطين يبرز أهوال المحرقة والتي، في رأينا، كانت أبشع جريمة ارتكبت في القرن العشرين، وتكتسي أيضاً أكبر قدر من الأهمية لأنها تقدم بينة جديدة على أن إنكار السلطات الفلسطينية لوقوعها ليس له وجود. ولكننا نشعر بالأسف، إذ أن إسرائيل بالمصادفة قد علقّت من جانب واحد المحادثات في الأسبوع الماضي. لذلك أحض مرة أخرى على استخدام جميع الوسائل الممكنة للحيلولة دون وقوع الشعب الفلسطيني ضحية لما يمكن أن يكون من أكبر مآسي القرن الحادي والعشرين.

على الرغم من التوقعات الكبيرة التي أثارها عملية السلام التي بدأت في ٢٩ تموز/يوليه من العام الماضي، أثبتت الحقيقة مرة أخرى أن مؤيدي الاتفاقات والالتزامات لا يعملون دائماً على الوفاء بها. منذ ذلك الحين، قتل العديد من الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، نتيجة الهجمات الإسرائيلية. ففي عام ٢٠١٣ وحده، أُلقي القبض على ٥٥٣ فلسطينياً، بمن فيهم الأطفال، وزُج بهم في السجون، مما أضاف ذلك العدد إلى ٥٠٠ فلسطيني موجودين في السجون أصلاً؛ وتم تدمير ما لا يقل عن ٢٠٠ منزل، وتشريد آلاف الناس بالقوة؛ وتم بناء العديد جداً من المنازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، كل ذلك جرى في انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي. إن الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة ما برح يلحق المعاناة والفقر ويضع اللاجئين الفلسطينيين في ظروف قاسية حقاً.

نعتقد أن إسرائيل لا تظهر الدليل على حسن النية عندما تتصرف بهذه الطريقة وعندما تماطل مرارا وتكرارا، خلال المفاوضات، وفي المناقشات المتعلقة بالمسائل الجوهرية التي تؤثر بالشعب الفلسطيني، بما في ذلك وضع فلسطين، والمستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية، ووضع القدس، والحصول على المياه، والحدود والأمن وحالة اللاجئين الفلسطينيين.

حل عادل يضمن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ (د-٣).

كما نؤكد على ضرورة تفعيل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والاحترام غير المشروط لمبادئ الشرعية الدولية، ولا سيما في إطار اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي تحظر إحداث تغييرات جغرافية أو سكانية في الأراضي الخاضعة للاحتلال.

سيبقى الملف الأبرز على جدول الأعمال الدولي هو المعاناة المستمرة للشعب الفلسطيني. ونحن في أمس الحاجة إلى الوصول إلى حل عادل ودائم وشامل، يضمن الحقوق الأساسية والمشروعة للشعب الفلسطيني كسائر الشعوب. ومن الضروري أن تلتزم كافة الأطراف بالتزاماتها لضمان الوقف الفوري لعمليات قهر الشعب الفلسطيني وفك حصار غزة ووقف بناء المستوطنات.

وفي الختام، إن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، أكد أن المملكة ستبقى كما كانت دائماً وفيه لمبادئ السلام والحرية والعدالة وتقرير المصير والعيش المشترك وملتزمة بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وحريصة على روح التوافق والاعتدال، كما ستظل سباقة وفاعلة في السعي الدؤوب لنيل الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن للسيد روبرت سيرى للإدلاء بملاحظة أخرى.

السيد سيرى (تكلم بالإنكليزية): سأتكلم بإيجاز شديد. لقد أجرينا اليوم مناقشة طويلة وهامة، وذلك بالنظر إلى توقيتها. ونحن ندرك جميعاً الطابع الحرج للوضع والكثيرون يدعون إلى اتخاذ إجراءات تتسم بالحكمة وضبط النفس في هذه الفترة الحساسة. وهذا أمر ما فتئنا نحن أيضاً نؤكد عليه، إذا ما كنا نريد ألا نغفل تماماً عن الحل القائم على وجود دولتين. ومن جانبي، سأظل ملتزماً بشدة بذلك الهدف المشترك.

عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية لن يؤتي أكله إلا بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، ومبادرة السلام العربية، وقرارات اللجنة الرباعية الدولية. وما برحنا نطالب برفع الحصار الإسرائيلي غير القانوني المتواصل على قطاع غزة.

لقد رحبت مملكة البحرين باتفاق المصالحة الفلسطيني الذي تم التوقيع عليه في غزة يوم الأربعاء ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ بين حركتي فتح وحماس. وأعربت عن أملها في أن يسهم الاتفاق الذي تم التوصل إليه في إنهاء حالة الانقسام ويساعد على نيل الشعب الفلسطيني الشقيق، لحقوقه المشروعة كاملة غير منقوصة أسوة بغيره من شعوب العالم، وفي مقدمتها التوصل إلى حل نهائي يركز على الشرعية الدولية، وقرارات الأمم المتحدة، ومبادرة السلام العربية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. كما أعربت مملكة البحرين عن تضامنها ودعمها الكامل لتطلعات وآمال الشعب الفلسطيني في كل خطواته وجهوده المستمرة نحو تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، وأشادت بالإنجاز التاريخي وبحكمة القيادة الفلسطينية التي أهدت سنوات من الانقسام في البيت الفلسطيني الشقيق. كما أعربت المملكة عن ترحيبها وتأييدها الكامل للخطوة التي اتخذها فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين الشقيقة، بالتوقيع على وثائق انضمام دولة فلسطين إلى خمس عشرة اتفاقية ومعاهدة دولية، وتعتبرها خطوة في الاتجاه الصحيح، وحقاً شرعياً للشعب الفلسطيني الشقيق.

إن التسوية السلمية لمشكلة الشرق الأوسط ينبغي أن تقود حتماً إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري واستكمال الانسحاب الإسرائيلي من باقي الأراضي اللبنانية المحتلة، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على أساس حدود الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، وإيجاد

ومن السخف حقا أن نستمع إلى بعض من أشد النظم قمعية في العالم وهي تلقي محاضرات على النظام الديمقراطي الحقيقي الوحيد في الشرق الأوسط. وعلى سبيل المثال، فإن سياسة المملكة العربية السعودية تجاه المرأة والمثليين والأقليات هي سياسة سيئة الصيت في جميع أرجاء العالم. ولا أعتقد أن أحدا في هذه القاعة يمكن أن يأخذ أي انتقاد يوجهه ممثل السعودية بخصوص قضايا حقوق الإنسان والتعصب على محمل الجد.

لقد بدأت ممثلة لبنان كلامها بوصف شاعري ولكنه خاطئ للحياة في القدس. وسيكون من دواعي سروري أن أدعوها إلى القيام بزيارة لترى القدس الحقيقية بكل جمالها وحرمتها، ولكن يساورني القلق من أن عدم التسامح والتعصب في بلدها سيحولان دون إتمام هذه الزيارة. وربما ينبغي للبنان النظر في تخفيف حدة خطابه وممارسة المزيد من الضغط على منظمة حزب الله الإرهابية التي تكذب ترسانة تضم أكثر من ٦٠.٠٠٠ صاروخ في مناطق مأهولة بالسكان. وذلك بمثابة جريمة حرب مزدوجة.

وأخيرا، من المؤسف أن تقرر دولة كبرى في منطقتنا، تنافس على الاضطلاع بدور قيادي، اتباع نهج غير بناء مرة أخرى وأن ترسم أبشع صورة للنظام الديمقراطي الوحيد في الشرق الأوسط. ويتطلب الأمر توفر قدر كبير من الجرأة لدى ممثل ذلك البلد لكي ينتقد إسرائيل، بالنظر إلى أن التوترات الطائفية وأعمال العنف والقتل والتعصب الديني آخذة في التصاعد في بلده. "إنهم ينكرون الواقع".

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون على قائمتي.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.

وأود أن أشكر الوفد النيجيري على سلاسة إدارته لمناقشة اليوم. وأود أن أشكر جميع أعضاء المجلس والمتكلمين الآخرين على إعرابهم عن التقدير لعملهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل إسرائيل الذي طلب أن يبدي بيان آخر.

السيد غورين (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): بعد الاستماع إلى بعض المتكلمين اليوم، تذكرت ما قاله ونستن تشورشل من أنه "يمكن للكذبة أن تدور نصف دورة حول العالم قبل أن تتاح للحقيقة الفرصة لارتداء ملابسها". وسأحاول منح الحقيقة فرصة للقتال في ردي القصير.

أود أن أشدد على أن الوفود التي أثنت على اتفاق الوحدة بين عباس وحركة حماس، الذي يشكل في جوهره تخليا عن المبادئ التي وضعتها المجموعة الرباعية، قد أضفت الشرعية على طريق الإرهاب وفضلته على طريق السلام. وأود أن أذكر الجميع بأن هذه المبادئ تتمثل في الاعتراف بدولة إسرائيل دون الحكم مسبقا على مدى ملاءمة مختلف المظالم أو المطالبات، والتقييد بالاتفاقات الدبلوماسية السابقة، ونبذ العنف كوسيلة لتحقيق الأهداف.

وفي الشهور القليلة الماضية، شهدنا حملة سياسية خطيرة ومنظمة جيدا بشأن قضية القدس من جانب عدد من الوفود العربية وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. وتمثل الاتهامات التي وجهتها تلك الوفود في وقت سابق اليوم استمرارا لتلك المزاعم الباطلة وتشويها للحقيقة وليس لها أي أساس حقيقي في الواقع. وأود أن أكون واضحا. ستحترم إسرائيل الحقوق الدينية كاملة لمعتنقي جميع الأديان وستعترف بها والقدس مدينة مفتوحة أمام جميع الديانات. وبينما يذبح السنة والشيعية والعلويون بعضهم بعضا وفيما يفر المسيحيون من المنطقة عاما بعد عام، تظل إسرائيل الاستثناء في منطقة يسودها التعصب على نحو مخجل.